المجلس

مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العدد الرابع: أوت 2024

الذكرى السابعة والستون لإعلان النظام الجمهوري

مجلس نواب الشعب يختتم الدورة النيابية الثانية

العمل التشريعي

مجلس نواب الشعب يصادق على مقترح قانون وعدد من مشاريع القوانين

العمل الرقابي

مجموعة هامة من الأسئلة الشفاهية والكتابية والزيارات الميدانية

الديبلوماسية البرلمانية

رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري يؤدّي زيارة رسمية الى تونس

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

المحتوى

- **تقديم** 02
- **رئيس مجلس نواب الشعب يلتقي رئيس الجمهورية** 03
- **بيان مجلس نواب الشعب بمناسبة ذكرى إعلان النظام الجمهوري** 04
- **مجلس نواب الشعب يختتم الدورة النيابية الثانية** 05

- **نشاط الهياكل**

- مكتب مجلس نواب الشعب : إحكام تنظيم عمل المجلس وحسن سيره 07
- ندوة الرؤساء: تقييم العمل النيابي والسعي إلى مزيد الارتقاء بأداء المؤسسة البرلمانية 08
- اللّجان القارّة تواصل النظر في المبادرات التشريعية المعروضة عليها..... 09

- **العمل التشريعي**

مجلس نواب الشعب يصادق على مقترح قانون وعدد من مشاريع القوانين 24

- **العمل الرقابي**

- النواب يتوجّهون بأسئلة شفاهية إلى عدد من أعضاء الحكومة..... 31
- النواب يتوجّهون بمجموعة من الأسئلة الكتابية إلى أعضاء الحكومة 42
- النواب يؤدّون زيارات ميدانية إلى عدد من المؤسسات والمنشآت العمومية..... 43

- **الديبلوماسية البرلمانية**

  - **تدعيم العلاقات البرلمانية وحضور بارز للقضية الفلسطينية خلال مختلف المحادثات**

- رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري يؤدّي زيارة رسمية الى تونس..... 48
- تطوّرات القضية الفلسطينية وعلاقات تونس مع كل من إيطاليا والاتحاد الأوروبي والصين 51

  - **حضور فاعل لمجلس نواب الشعب في اجتماعات المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية**

- رئيس مجلس نواب الشعب يشارك في المؤتمر السّادس والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي 54
- مجلس نواب الشعب يشارك في اجتماعات عديد المنظمات البرلمانية..... 56
- بيان مجلس نواب الشعب بمناسبة اليوم الدولي للعمل البرلماني..... 60

- **الأيّام الدراسية**

  - **تعميق النّظر في عدد من المبادرات التشريعية**

- مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 61
- المشروع الاستثماري للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا 61
- مقترح القانون الأساسي المتعلّق بحقوق المرضى والمسؤوليّة الطبيّة 62
- مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على الانضمام إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظّمة العالميّة للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكيّة الفكرية المتّصلة بالتّجارة 63
- مشروعا قانوني الموافقة على إتفاقيتي امتياز استغلال المحروقات "عشتروت" و"رحمورة"..... 64
- تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني 66
- ورشة عمل حول" عطلة الأبوّة : الآثار الاجتماعية والاقتصادية وحالة التقدّم في المنطقة" 67

تقديم

يصدر هذا العدد الرّابع من مجلة " المجلس" متزامنا مع نهاية الدورة النيابية الثانية التي اختتمت يوم 31 جويلية 2024 وكانت ثريّة من حيث المنجز على المستويات التشريعية والرقابية والفكرية والأكاديمية، وكذلك الديبلوماسية.

ومواصلة لما دأبنا عليه، نستعرض في هذا العدد الجديد مختلف أوجه النّشاط النّيابي خلال الفترة الممتدّة من أفريل إلى جويلية 2024، والتي شهدت محطّات هامّة في مقدّمتها إحياء الذكرى السّابعة والستّين لإعلان النّظام الجمهوري بما تحمله من أبعاد ودلالات، وكانت مناسبة جدّد فيها مجلس نواب الشعب تأكيد عزمه على مواصلة العمل والبذل صونا لمبادئ الجمهورية وثوابتها.

كما تميّز العمل التشريعي بالمصادقة على عدد من مشاريع القوانين الهامّة وفي مقدّمتها مشروع قانون تنقيح أحكام المجلة التجارية الذي يهدف بالخصوص إلى تنقيح الفصل 411 المتعلّق بالشيك دون رصيد، وكذلك مشروع قانون عطل الأمومة والأبوّة الذي يعدّ مكسبا هامّا للمرأة وللأسرة التونسية عامة.

وشهدت هذه الفترة كذلك مصادقة المجلس على إحدى المبادرات التشريعية المقدّمة من النواب والمتمثّلة في مقترح القانون المتعلّق بالمسؤولية الطبية، وكانت علامة مضيئة في مجال العمل التشريعي باعتبارها جاءت في سياق تجسيم مقتضيات الفصل 68 من الدستور الذي ينصّ على أنّه " لرئيس الجمهورية حقّ عرض مشاريع القوانين، وللنواب حقّ عرض مقترحات القوانين .... "

كما واصل النواب ممارسة العمل الرّقابي عبر الآليات المتاحة، فتعدّدت الأسئلة الكتابية والشفاهية ولامست عديد المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية ومختلف القضايا والإشكاليات المطروحة على المستويين الوطني والجهوي في سياق نقل مشاغل المواطنين وتطلّعاتهم. ومثّلت الزيارات الميدانية بدورها تجسيما لسياسة القرب والاتصال المباشر والإصغاء، وكذلك آلية ناجعة للمعاينة والمتابعة وتشخيص الواقع بهدف التقييم وإبراز النّقائص وتقديم مقترحات التطوير والإثراء.

وفي مختلف محطّات العمل النيابي في مستويه التشريعي والرّقابي، تجلّى بوضوح ما تتسم به العلاقة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية من تعاون وحوار مثمر بنّاء هدفه الأساسي دفع المسار التنموي وخدمة المصلحة العليا للوطن في كنف الوفاق والتناغم.

وعلى غرار أعدادنا السابقة نخصّص جزء هاما من المجلة للديبلوماسية البرلمانية التي اتّسم فيها النّشاط الخارجي بالثراء والتنوّع وتميّز بالزيارة الرسمية النّاجحة لرئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري والوفد المرافق له الى تونس، وكذلك بمشاركة رئيس مجلس نواب الشعب في فعاليات مؤتمر الإتحاد البرلماني العربي. وفي كل هذه المناسبات، كان السّعي متواصلا لدعم علاقات تونس الخارجية وتعزيز تعاونها الثنائي ومتعدّد الأطراف، فضلا عن التعريف بمواقفها الثابتة والمبدئية من مجمل القضايا الإقليمية والدولية وفي مقدّمتها قضية الشعب الفلسطيني ونضاله الدائم من أجل استرداد حقوقه المشروعة، والآليات المتاحة لحشد الدعم الدولي لهذه القضية العادلة ولاسيما على مستوى الهيئات والمنظمات البرلمانية.

وما من شك في أنّ النّشاط الفكري والأكاديمي سجّل بدوره تطوّرا ملحوظا حيث تكثّفت الأيّام الدّراسية، وشهدت منهجا جديدا يتماشى مع التوجّهات الرّامية إلى تطوير الأداء وتحسينه ولاسيما على المستوى التشريعي عبر تنظيم أيّام دراسية لتعميق الحوار حول المبادرات التشريعية قبل عرضها على الجلسة العامة بمشاركة الخبراء والإطارات السّامية للوزارات.

كلّ هذا العمل البرلماني في تنوّعه وثرائه يجد صداه في مجلّة "المجلس" التي نريدها على الدوام وثيقة مرجعيّة تحوصل المنجز وتثمّنه، لتبقى آلية من آليات التعريف بعمل مجلس نواب الشعب على امتداد كامل السنة.

رئيس مجلس نواب الشعب يلتقي رئيس الجمهورية

أهمية البرلمان في تحقيق الاندماج وتعزيز تمثيل المواطنين والمواطنات في سنّ القوانين

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، مساء يوم الأربعاء 24 أفريل 2024 بقصر قرطاج، السيّد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، والسيّد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وقدّم رئيس الجمهورية بهذه المناسبة تهانيه للسيّد عماد الدربالي بعد انتخابه رئيسا للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، مؤكّدا أهمية هذه المؤسّسة الدستورية، بالتعاون مع مجلس نواب الشعب، في تحقيق الاندماج وتعزيز تمثيل المواطنين والمواطنات في سنّ القوانين خاصّة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وذكّر رئيس الجمهورية بأنّه تمّ احترام جميع المواعيد السياسية والانتخابية منذ 25 جويلية 2021 وآخرها تركيز المجلس الوطني للجهات والأقاليم، مبيّناً، بهذه المناسبة، أنّ النّظام السياسي الذي أقرّه دستور 25 جويلية 2022 متناغم مع المسار الذي انطلق يوم 17 ديسمبر 2010 من الداخل وبلغ ذروته في المركز. فمن كان مهمّشا ينتظر الاختيارات التي توضع في المركز صار بهذا النّظام فاعلا ومشاركا في وضع التشريعات التي ستتيح له تحقيق آماله وتطلّعاته.

كما تمّ التعرّض خلال هذا اللقاء إلى التصوّرات العامة لمشروع القانون الأساسي الذي سيُنظّم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، كما نصّ على ذلك الفصل 75 من الدستور.

رئيس مجلس نواب الشعب يهنّئ رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه

وجّه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 19 أفريل 2024 رسالة تهنئة الى السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم على نيله ثقة زملائه، وانتخابه رئيسا للمجلس خلال جلسته الافتتاحية.

كما وجّه رئيس مجلس نواب الشعب رسالتي تهنئة الى نائبي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم السيد يوسف البرقاوي والسيدة زكيّة المعروفي، بمناسبة انتخابهما، متمنّيا لهما النّجاح في مهامهما.

بيان مجلس نواب الشعب بمناسبة ذكرى إعلان النظام الجمهوري

حرص دائم على صون مبادئ الجمهورية وثوابتها

تحيي تونس اليوم الخميس 25 جويلية 2024 الذكرى السابعة والستين لإعلان النظام الجمهوري، بما تحمله من دلالات وأبعاد راقية يعتزّ بها كل تونسي بالنّظر إلى أهميّة هذه المحطّة المفصلية في تاريخ بلادنا الحافل بالأمجاد والذكريات.

ونستحضر بهذه المناسبة نصّ الإعلان التاريخي الذي أصدره المجلس القومي التأسيسي، في جلسة مشهودة بقصر باردو مساء الخميس 25 جويلية 1957، بنقاطه الأساسية المتعلّقة بإلغاء النظام الملكي إلغاء تاما، وإعلان تونس دولة جمهورية، وتكليف رئيس الحكومة السيد الحبيب بورقيبة بمهام رئاسة الدولة ريثما يدخل الدستور حيّز التطبيق، ثم تكليف الحكومة بتنفيذ القرار وباتخاذ التدابير اللازمة لصيانة النظام الجمهوري.

وقد استمدّ هذا القرار التاريخي شرعيته التامة انطلاقا مما منحه الشعب من ثقة للنواب المؤسّسين الذين عملوا على دعم أركان استقلال الدولة، وعلى السير في طريق النّظام الديمقراطي، فكان إعلان الجمهورية قاعدة صلبة ومتينة، ومنطلقا رئيسيا لإعادة السلطة للشعب التونسي الذي أضحى صاحب السّيادة.

وتحيلنا الذكرى الخالدة لإعلان الجمهورية إلى تضحيات كل مناضلي تونس وشهدائها الأبرار، فنستحضرها بكل وفاء وإخلاص، ونستلهم منها العبر، ونترحّم على أرواحهم الزكية، اعترافا بفضلهم وبنضالاتهم من أجل أن تنعم تونس بالاستقلال وبالحرية وبنظام جمهوري أرسى دعائمه زعماء أفذاذ يتقدّمهم الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة أوّل رئيس للجمهورية التونسية.

ويظلّ إعلان الجمهورية سنة 1957 حدثا وطنيا راسخا في الأذهان على الدّوام، باعتباره توّج مسارا نضاليا طويلا خاضه الشعب التونسي منذ 1881ضدّ المستعمر الفرنسي في فترات مختلفة طالب فيها الشعب ببرلمان تونسي، وشهدت تطوّرات ومحطّات سياسية عديدة، كان فيها للمجلس القومي التأسيسي دور ريادي. وإنّه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن يحتفل مجلس نواب الشعب مع كل التونسيين بذكرى هذا الإعلان الصّادر في قصر باردو، هذا المعلم التاريخي الرمز الذي يحتضن إلى اليوم مقر البرلمان الذي يضطلع بالوظيفة التشريعية لتظلّ دائما ركيزة من ركائز نظام جمهوري عتيد، نعمل جميعا في كنف الوفاق والانسجام على صونه وحمايته والحفاظ عليه لتبقى تونس حرّة منيعة أبد الدهر. وما من شك في أنّ هذا التوجّه تجسّم في إعلان الرئيس قيس سعيّد في 25 جويلية 2021 قرارات وتدابير استثنائية ترمي إلى وضع حدّ لموجات الغضب التي شهدتها بعض الجهات، بسبب تردّي الأوضاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الأزمة السياسية الحادّة بين مختلف مكوّنات منظومة الحكم في ذلك الوقت.

وقد شهد هذا المسار تطوّرات ما فتئت تبرز في الواقع المعيش وتتجسّم عبر تطبيق ما أقرّه دستور تونس الجديد من مبادئ وأسس تعزّز أركان الجمهورية ولاسيما المتعلّقة منها بالدور الموكول للوظيفة التشريعية التي اكتملت بتركيز المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وفي ذلك خير دليل على السير بخطى ثابتة لإنجاح توجهات الجمهورية الجديدة.

كما تجسّم الشعور بالارتياح للمنهج الذي يقوم عليه مسار بناء تونس الجديدة، في عديد المحطّات من خلال احترام المواعيد وتطبيق خارطة الطريق المرسومة، وكذلك عبر تجسيم سيادة الشعب التونسي الذي عبّر عن إرادته سواء خلال الاستفتاء على مشروع الدستور أو في انتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب في مناسبة أولى وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم في مناسبة ثانية. وفي هذا الإطار يمثّل إعلان رئيس الجمهورية عن موعد إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في السادس من أكتوبر القادم احتراما للدستور وللآجال الانتخابية ليكون هذا الاستحقاق الانتخابي المنتظر موعدا جديدا مع تثبيت أسس مواصلة بناء هذا المسار الذي يمثّل في مجمله تكريسا فعليا لمبادئ الديمقراطية باعتبارها ميزة أساسية لهذا النظام الجمهوري.

وإنّ مجلس نواب الشعب إذ يعبّر عن ارتياحه لهذا التمشي الناجح، فإنّه يؤكّد عزمه الرّاسخ على مزيد البذل وتعزيز المنجز خاصة في مجال عمله التشريعي والرّقابي، ومواصلة السير على هذا الدرب بكلّ مسؤولية ووعي بالتحديات المطروحة التي تتطلّب مجهودا جماعيا وعملا تشاركيا، وكذلك تنسيقا دائما بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، صونا لمبادئ الجمهورية وثوابتها، وحفاظا على المصلحة الوطنية العليا.

وبمناسبة إحياء الذكرى السّابعة والستّين لإعلان النّظام الجمهوري يتقدّم رئيس مجلس نواب الشعب، باسمه الخاص ونيابة عن أعضاء المجلس، بأحرّ عبارات التّهاني إلى السيد رئيس الجمهورية قيس سعيّد، وإلى كلّ أعضاء الحكومة، وكافة أفراد الشعب التونسي، ويعرب عن أمله في أن تكون هذه الذكرى مناسبة للمواصلة بخطى ثابتة على درب النّجاح والرقي والازدهار الذي ننشده جميعا لهذا الوطن العزيز.

عاشت الجمهورية

وكل سنة وتونس بخير وعافية

مجلس نواب الشعب يختتم الدورة النيابية الثانية

- حصيلة ثرية لأعمال المجلس في المستويين التشريعي والرقابي
- تثمين ما أبداه أعضاء المجلس من جديّة ومثابرة وإعلاء للمصلحة العامة
- الانخراط الطوعي والثابت في مسار تونس الجديد من أجل البناء وإنقاذ الدولة ومؤسّساتها
- مواصلة الجهد في ظل الاستحقاقات القادمة ومنها تجديد الهياكل النيابية وتطوير العمل النيابي وتجويده

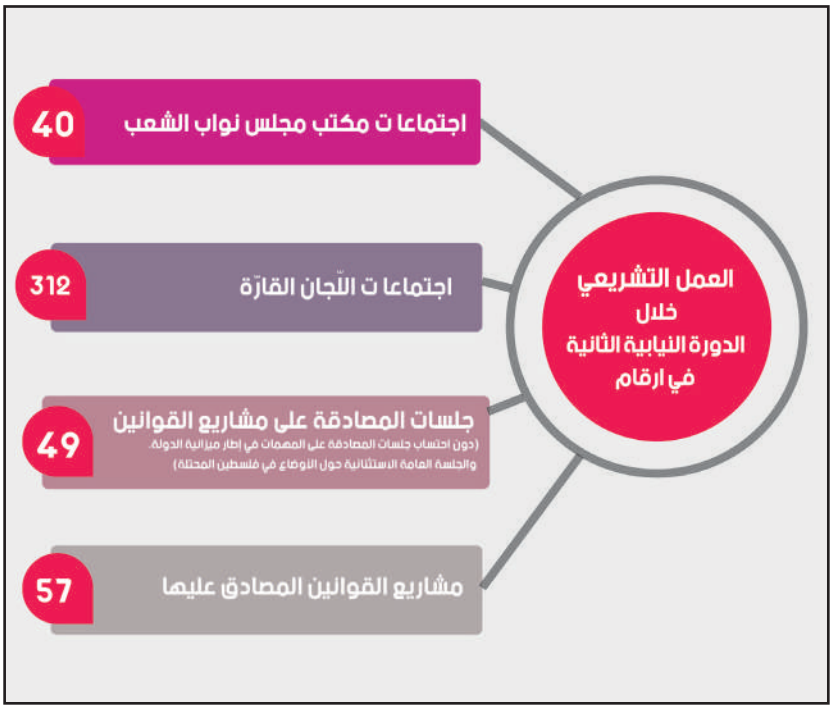

أعلن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في نهاية الجلسة العامة المنعقدة يوم الأربعاء 31 جويلية 2024 عن اختتام الدورة النيابية الثانية. وأكّد في كلمة ألقاها بالمناسبة أنّ المعطيات الإحصائية تترجم ما تميّز به أعضاء مجلس نواب الشعب من جدّية وعزيمة صادقة على بذل قصارى الجهد من أجل الاستجابة لمطالب الشعب من خلال ممارسة دورهم التشريعي والرّقابي على حدّ السواء عبر الآليات التي خوّلها الدستور.

وبيّن أنّ المجلس عقد 49 جلسة للمصادقة على مشاريع القوانين. كما عقد مكتب مجلس نواب الشعب 40 اجتماعا، وبذلت اللّجان القارّة مجهودا هاما سواء لدراسة مشاريع القوانين المحالة إليها أو لمتابعة العديد من الملفات والمسائل الدّاخلة في اختصاصاتها استعدادا لدراسة مشاريع مرتقبة أو في إطار ممارسة دورها الرّقابي، وبلغ عدد اجتماعاتها 312 اجتماعا.

وأضاف أنّه في إطار ممارسته لدوره التشريعي، صادق مجلس نواب الشعب على 57 مشروع قانون. أمّا في مجال العمل الرّقابي فقد بلغ عدد الزيارات الميدانية 19 زيارة ، وعدد الأسئلة الشفاهية التي تمّ طرحها في الجلسات العامة57 سؤالا ، في حين بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي تمّ توجيهها إلى أعضاء الحكومة 2261 ، وبلغ عدد التدخلات على معنى الفصل 108 ، 56 تدخلا.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب أنّه إذ نقف على أهمية العمل المنجز في المجالين التشريعي والرقابي، لا يفوتنا أن نقوم في الآن ذاته بقراءة نقدية للأداء والمردودية، وبتحليل نوعي للنتائج التي تمّ إحرازها. وتقدّم في هذا السياق باسم كافة النواب بجزيل الشكر وبالغ التقدير الى كل أعوان وإطارات مجلس نواب الشعب على ما يبذلونه من جهد في سبيل مساندة العمل النيابي وتقديم جميع الخدمات المطلوبة. كما توجّه بالشكر والتقدير إلى كلّ من مؤسّسة الأمن الرئاسي على ما تقوم من عمل دؤوب دون انقطاع لحماية المجلس وتوفير متطلّبات الأمن والسّلامة، وجميع الفرق الأمنية السّاهرة على توفير الأمن بمحيط المجلس وخارج فضاءاته.

وفي استعراضه لحصيلة أعمال المجلس خلال الفترة المنقضية، بيّن رئيس مجلس نواب الشعب أنّ المعدّل الشهري للمصادقة على مشاريع القوانين تراوح بين 4 و 5 مشاريع، وأشار الى تنوّع مجالات التشريعات، حيث بلغ عدد القوانين المتعلّقة بقروض 22 من جملة 57 قانون، بنسبة تناهز 38 بالمائة، وتنقسم إلى 15 قرض للاستثمار بمعدّل يناهز 70 بالمائة،و7 قروض للاستهلاك بمعدّل يناهز 30 بالمائة. أما القوانين التي تهم مجالات متنوعة على غرار مجالات الشؤون الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتنمية والرياضة والتعاون الدولي والجريمة الالكترونية والبنايات المتداعية للسقوط والشيك دون رصيد، وغيرها فقد بلغ 35.

وأشار رئيس مجلس نواب الشعب إلى المبادرات النيابية، مبيّنا أنه تمّت المصادقة على القانون المتعلّق بحقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية، وهي مبادرة نيابية ساهمت في سدّ فراغ تشريعي في مجال حيوي، فشلت جميع المجالس السابقة في تمريرها.

وثمّن رئيس مجلس نواب الشعب ما أبداه أعضاء المجلس على امتداد الفترة المنقضية من هذه العهدة النيابية والتي تناهز 13 شهرا عمل فعلي من جديّة ومثابرة وإعلاء للمصلحة العامة فوق كل الاعتبارات، وهو ما ترك الأثر الطيّب والانطباع الإيجابي لدى مختلف الأوساط، وساهم في تفنيد جميع الإدعاءات الباطلة التي

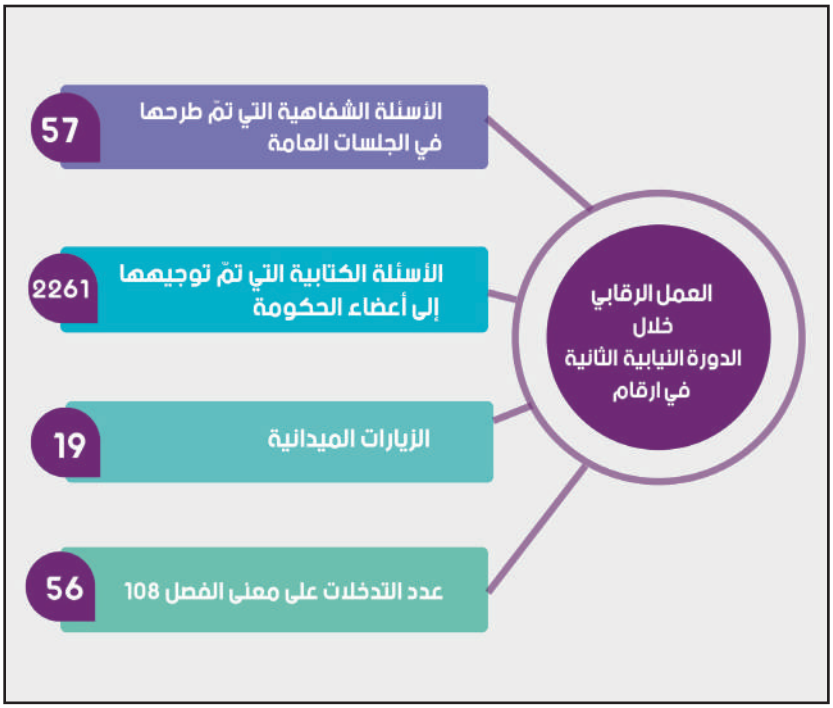

ما انفكت تعمل على التقليل من أهمية ما تمّ التوصّل إليه.

وشدّد على أنّ ما يجمع النواب تحت هذه القبّة هو الانخراط الطوعي والثّابت في مسار تونس الجديد من أجل البناء وإنقاذ الدولة ومؤسّساتها والقطع مع الحيف والظلم والفساد، مضيفا أنّ العمل تمّ من هذا المنطلق، وسيتواصل في إطار جامع ووفق رؤية قوامها مجلس نيابي يحوز على ثقة المواطن، وفعّال وناجز، ويعلي المصلحة العليا للوطن ويجعل منها غايته الفضلى.

وبيّن من ناحية أخرى أنّ النواب الذين هم عماد أوّل مجلس منبثق عن دستور 25 جويلية 2022، أكّدوا حرصهم على إنجاح هذا المسار الذي جاء استجابة لنداءات بنات وأبناء هذا الوطن العزيز والذي تمّ خلاله احترام كلّ الالتزامات وكلّ المواعيد والذي انخرطوا فيه مؤمنين بضرورة استكمال الطريق من أجل وضع جميع المؤسّسات وإصلاح الوضع المعيشي للمواطن.

وأكّد في نفس السياق أنّ اكتمال الوظيفة التشريعية بإرساء الغرفة الثانية وهي المجلس الوطني للجهات والأقاليم من أبرز الخطوات التي تمّ قطعها في سبيل تنزيل المبادئ والأسس التي قام عليها الدستور الجديد، مضيفا أن تحقيق ما يصبو إليه شعبنا يتطلّب من مؤسسات الدولة أن تعمل جنبا إلى جنب وأن تُوحّد وتُنسّق جهودها، كل في إطار الصلاحيات التي أوكلها الدستور له. وشدّد في هذا الصدد على إيمان الجميع بأهمية التعاون والتكامل والتناغم مع الوظيفة التنفيذية، والمواصلة على هذا الأساس في هذا النهج بما يخدم المصلحة العامة، وبما يمكّن من استرداد ثقة الشعب في العمل البرلماني.

وأبرز السيد إبراهيم بودربالة مراكمة التجربة والخبرة، والحرص على مواصلة الجهد خلال الفترة القادمة في ظل الاستحقاقات القادمة ومن أبرزها تجديد الهياكل النيابية وتطوير العمل النيابي وتجويده، مشيرا في هذا الصدد الى الاستعداد الى حلقات تفكير للغرض في إطار الأكاديمية البرلمانية.

كما بيّن أنّ مجلس نواب الشعب مدعوّ إلى رفع التحدّي التنموي وتحدّي تحسين ظروف عيش المواطن من خلال سنّ التشريعات الضرورية وصنع الثورة التشريعية الحقيقية التي يدعو إليها رئيس الجمهورية والتي ينتظرها الشعب، مبرزا أنّه ستكون لأعضاء المجلس فرصة متجدّدة للمساهمة في رفع هذه التحديات من خلال مقترحاتهم وتصوّراتهم التي سيتقدمون بها سواء في إطار مناقشة مشروع المخطط التنموي أو مشروع ميزانية الدولة وقانون المالية للسنة المقبلة.

وعلى صعيد آخر، بيّن أنّ وقوفنا إلى جانب الحق الفلسطيني المغتصب سيظلّ ثابتا لا تزحزحه أيّ اعتبارات، مؤكّدا "عدم توقّف دعمنا لإخوتنا الفلسطينيين وتضامننا معهم في جميع المحن التي يمرون بها وفي نضالهم ضدّ آلة الإبادة والبطش والغطرسة الصهيونية، ونترحم مجدّدا على الأرواح الطاهرة لجميع شهداء غزة وكل شهيد فلسطيني ضحّى بدمه وروحه من أجل أن ينتصر الحق ويعُود إلى أصحابه الأصليين...."

وأشاد بكل صوت حرّ ونزيه يصدح بالحق وينصره، مجدّدا النداء إلى كلّ أحرار العالم لاسيما في مختلف البرلمانات وفي الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية لوضع حدّ للانتهاكات الصّارخة والمفضوحة والاعتداءات الهمجية لهذا الكيان الغاصب وفرض سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه كاملة وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

وأشار السيد إبراهيم بودربالة في ختام كلمته إلى الصّعوبات القائمة والتحدّيات الماثلة والرهانات الكبرى، مبيّنا في المقابل أنّ حب الوطن ثابت لا يتزعزع والعزيمة راسخة لا تلين وكسب الرهانات هدف يتوحّد من أجله الجميع . ودعا الى التكاتف في هذه المرحلة الهامة في تاريخ البلاد وفي مسار إنقاذ الدولة، لبلوغ شاطئ الأمان والاستقرار والازدهار.

وشدّد على أنّ آمال الشعب التونسي لن تتحقّق إلا باستعادة الثقة في مؤسسات الدولة، مبرزا دور المجلس المحوري في تكريس هذه الخيارات وفي بتوجيه رسائل الطمأنة وتجذير ثقافة العمل والبذل والتعويل على ما تزخر به البلاد من طاقات.

نشاط الهياكل

مكتب مجلس نواب الشعب :

إحكام تنظيم عمل المجلس وحسن سيره

عقد مكتب مجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة من أفريل الى غرّة أوت 2024 ،16 اجتماعا، اتخذ خلالها 198 قرارا متّصلا بعمل المجلس في مختلف جوانبه ، نستعرض أبرزها في ما يلي وفق المحاور:

◆ في مجال العمل التشريعي :

- إحالة مشاريع ومقترحات قوانين على اللّجان المعنية: 29 قرار
- إحالة تقارير اللّجان على الجلسة العامة: 12 قرارا
- إرجاع مقترحات قوانين إلى جهة المبادرة أو سحبها: 03 قرارات
- تنظيم أيّام دراسية وورشات عمل حول مشاريع قوانين ومبادرات تشريعية: 11 قرارا
- النّظر في مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2025 : 4 قرارات
- إحالة مراسلات لهياكل نقابية ومهنية حول المشاركة في النظر في المبادرات التشريعية : 5 قرارات

◆ في مجال العمل الرقابي :

- برمجة الأسئلة الشفاهية في جدول أعمال الجلسات العامة : 7 قرارات
- إحالة الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة: 12 قرارا
- إرجاع أسئلة كتابية لإعادة الصياغة والتجويد : 3 قرارات
- التداول حول برمجة جلسات حوارية : قراران
- التداول بخصوص برمجة الزيارات الميدانية والموافقة عليها: 10 قرارات
- الاطّلاع على تقارير الزيارات الميدانية والإذن بتعميمها : 6 قرارات
- النظر في طلب إحداث لجنة تحقيق.
- الإعلام بتعيينات اللّجان القارة في عضوية اللّجنة المصغّرة التي تعنى بمتابعة تطبيق القانون المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية والقانون المتعلّق بجوازات السفر ووثائق السفر .
- تعيين ممثّلي مجلس نواب الشعب في بعض اللّجان الوطنية : قراران .

◆ في مجال النشاط الخارجي :

- المشاركة في التظاهرات والأنشطة الخارجية : 15 قرارا
- تقارير حول المشاركة في تظاهرات ومهمّات بالخارج والمشاركة في دورات تكوينية : 12 قرارا
- الإعلام بترشيح عدد من النواب لتمثيل المجلس في البرلمان العربي.
- التفاعل مع الاحداث الدولية والمستجدات البرلمانية.

◆ إحكام التنسيق لحسن سير أعمال المجلس :

- دعوة ندوة الرؤساء للانعقاد يوم الثلاثاء 30أفريل 2024
- النشر الالكتروني لنتائج التصويت على مشاريع ومقترحات القوانين، مع اعتماد القائمات الإسمية .
- تكليف عضوين من المكتب بدراسة الملف المتعلّق بالتعاون الدولي من جميع جوانبه.
- عقد جلسة مع أعضاء مكاتب اللجان للنّظر في السبل الكفيلة بمزيد إحكام تنظيم أشغال مختلف هياكل المجلس وترتيب الأولويات.
- إقرار ترتيبات سير جلسة عامة مغلقة.
- تعميم الإرساليات القصيرة المتعلّقة بالدعوة إلى اجتماعات اللّجان على جميع النواب.
- تخصيص الحصة الصباحية من كل يوم اثنين لأنشطة الأكاديمية البرلمانية.
- تعميم مشاريع القوانين والمبادرات التشريعية على جميع النواب: 4 قرارات

خلال اجتماع ندوة الرؤساء

تقييم العمل النيابي
والسعي الى مزيد الارتقاء بأداء المؤسسة البرلمانية

انعقد اجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 30 أفريل 2024، وخُصّص لتقييم نشاط هياكل المجلس، وللنّظر في سبل مزيد إحكام تنظيم سير الجلسات العامة والعمل صلب اللّجان، إلى جانب النّظر في جملة من المسائل المتّصلة بوضع قواعد وضوابط للسلوكيات والأخلاقيات البرلمانية.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الأشغال أنّ هذا الاجتماع يندرج في إطار تقييم العمل النيابي وتدعيم ما فيه من إيجابيات وتدارس النّقاط التي تحتاج الى التصويب من أجل الارتقاء بأداء المؤسّسة البرلمانية. وأكّد أنّ ما تبقّى من الدورة سيتضمّن مناقشة عدد هام من مشاريع القوانين التي ستعرض على المجلس لا سيما منها تنقيح الفصل 411 والفصل 96 من المجلّة الجزائية، ومشروع مجلّة الصّرف.

واعتبر أن مجلس نواب الشعب بذل جهودا كبيرة من حيث الارتقاء بعمله. مؤكّدا أهمية المواصلة بأكثر نجاعة وفاعلية. وذكّر بصلاحيات المجلس التشريعية والرقابية، مشيرا إلى العمل الديبلوماسي وأهمية مزيد تنظيمه، وتعديل مقاربة الديبلوماسية البرلمانية بالنّظر الى التطوّرات والمتغيّرات على السّاحة العربية والإقليمية والدولية.

وأشار رئيس مجلس نواب الشعب من جهة أخرى إلى تعميق النّظر في مشاريع القوانين الأساسية ومقترحات القوانين قبل عرضها على الجلسة العامة من خلال اجتماعات لدراستها من مختلف الجوانب، معتبرا أنّه لا بدّ للمشرّع أن يمتاز بالحكمة والثّبات ووضوح الرؤية في أدائه التشريعي. وبيّن أنّ مناقشات مشاريع القوانين في الجلسات العامة يجب أن ترتبط بمحتوى القانون المعروض، على أن يكون طرح المشاغل وفق الفصل 108 من النّظام الداخلي.

وأشار رئيس مجلس نواب الشعب من جهة أخرى إلى حرص المجلس على العمل في إطار من الشفافية، وشدّد على أهمية العمل على بناء صورة إيجابية للمجلس وممارسة الصّلاحيات الدستورية على أكمل وجه. وأشار في هذا الصّدد الى دور وحدة البحوث والدراسات والإسناد والأكاديمية البرلمانية في مساندة عمل النواب وتعزيز قدراتهم.

وثمّن المتدخّلون العمل الجادّ الذي ما فتئ يقوم به المجلس على جميع المستويات. وتطرّقوا إلى جدّية نشاط اللّجان في دراستها للمبادرات التشريعية بعمق وبمساهمة كل أعضائها.

كما أكّدوا مزيد إحكام التنسيق بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في علاقة بالمبادرات التشريعية. وأبرزوا ما تمّ تقديمه من مقترحات قوانين في سياق ممارسة النائب لدوره وإسهامه في إثراء الرصيد القانوني والتشريعي. وتساءلوا في هذا الإطار عن مآل بعض مقترحات القوانين التي بلغت اللّجان أشواطا متقدّمة في دراستها، ويرد في الأثناء من الحكومة مشروع قانون في شأنها،

وأبرز أعضاء ندوة الرؤساء أهمية العمل الرّقابي، مؤكّدين مزيد العناية بمخرجات الأسئلة الشفاهية والكتابية التي يتقدّم بها النواب بالنّظر إلى علاقتها بحاجيات المواطنين ومشاغلهم في مختلف الجهات. وتطرّقوا في ذات السياق إلى ضرورة العمل على تسهيل اتصال النائب بمختلف الجهات الحكومية المعنية على المستويين الوطني والجهوي في إطار إبلاغ مشاغل المواطن والسعي إلى إيجاد الحلول لمختلف الإشكاليات.

واكّد المتدخّلون أهمية تكثيف جلسات الحوار مع الحكومة بما يتيح الفرصة لنقل تطلّعات المواطن ويخفّف العبء على الجلسات المخصّصة لمناقشة مشاريع القوانين. كما أبرزوا ضرورة العمل على مزيد توفير الظروف المادية والمعنوية لمساندة عمل النواب وإنجاحه. وأشاروا كذلك إلى الحرص المشترك على العمل في إطار من التناغم والاحترام المتبادل بين كل النواب، مؤكّدين أهمية وحدة الصف والخروج بمواقف موحّدة تجاه مختلف المواضيع المعروضة .

وتمّ التطرّق من ناحية أخرى إلى مشاركات المجلس في التظاهرات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، وأهمية تمكين النواب من مخرجات هذه المشاركات وتعميم الاستفادة منها عبر التقارير المقدّمة في الغرض.

هذا وتمحورت التدخّلات من ناحية أخرى حول آفاق العمل النيابي في ضوء انطلاق عمل المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

اللّجان القارة تواصل النظر في المبادرات التشريعية المعروضة عليها

عقدت اللّجان القارّة خلال الفترة من 01 أفريل إلى 31 جويلية 2024 سلسلة من الإجتماعات، لمواصلة النّظر في مشاريع ومقترحات القوانين ، أو للتداول في المسائل الراجعة لها بالنّظر، والإستماع في شأنها إلى الجهات المعنية .

وفي ما يلي عرض عن هذه الاجتماعات وما دار من حوار بخصوص مقترحات ومشاريع القوانين التي تولّت اللجان دراستها والمصادقة عليها، وإعداد التقارير بشأنها لعرضها على الجلسات العامة:

لجنة التشريع العام

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظمة العالمية للتّجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005.

واصلت اللّجنة النظر في مشروع هذا القانون المعروض عليها منذ 9 ديسمبر 2023، بعد أن استمعت في شأنه بتاريخ 25 مارس 2024 إلى كلّ من وزيرة التجارة وتنمية الصادرات والمدير العام للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية. وعقدت جلسة يوم 19 أفريل 2024 للاستماع إلى ممثلين عن كل من الإدارة العامّة للصحة والوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة.

وأكّدت ممثلتا وزارة الصحة أهمية الموافقة على الانضمام إلى هذا البروتوكول التعديلي، وبيّنتا أنّه يتيح إمكانية تصنيع المنتجات الصيدلية عبر نظام الرخص الإجباريّة لتصديرها إلى أسواق بلدان أخرى في حاجة إليها وغير قادرة على تصنيعها.

وتساءل أعضاء اللّجنة عن الاستفادة من هذا البروتوكول التعديلي وانعكاساته على تونس. وتطرّقوا إلى استراتيجية وزارة الصحة بخصوص توفير الأدوية ومقاومة بعض الأمراض التي تستوجب علاجا مكلفا.

وخلال اجتماعها يوم 10 ماي 2024 اطّلعت اللّجنة على رأي لجنة الصناعة حول مشروع هذا القانون، واستعرضت تقريرها حوله وصادقت عليه.

مقترح القانون المتعلّق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد، ومشروعي القانونين المتعلّقين بتنقيح أحكام المجلّة التجارية.

◆ مقترح القانون المتعلّق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد

استمعت اللّجنة يوم 10 ماي 2024 إلى النواب المبادرين بمقترح القانون عدد 08/2024 المتعلّق بالعفو العام في جريمة إصدار شيك دون رصيد، الذين بيّنوا أنّ رفع العقوبة السجنية على من تعذّر عليه الوفاء بقيمة الشيك كورقة تجارية توثّق معاملة تجارية، يعدّ أمرا ضروريا لعدّة اعتبارات أهمّها الوضع الاقتصادي الصعب، وتداعيات المستجدّات العالمية.

وقدّموا إحصائيات ومعطيات تتعلّق خاصّة بعدد الشيكات دون رصيد، وعدد المساجين في القضايا المتّصلة بها.

لجنة التشريع العام

◆ مشروع القانون عدد 51/2024 المتعلّق بتنقيح أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية ومشروع القانون عدد 60/2024 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها.

03 جوان 2024: عقدت اللّجنة اجتماعها الأوّل المخصّص للنظر في مشروع هذا القانون بإشراف رئيس مجلس نواب الشعب، الذي أبرز أهميته اعتبارا لعلاقته الوثيقة بتطوير السياسة الجزائية في اتّجاه دعم دور العدالة في دفع الاقتصاد والأخذ بعين الاعتبار للإكراهات المالية والاجتماعية للمتعاملين الاقتصاديين.

وتقدّم الحاضرون بملاحظات واستفسارات بخصوص مدى استجابة مشروع القانون للانتظارات والطموحات. وأشاروا إلى الإشكاليات المطروحة، وأبدوا استعدادهم لدراسة مشروع القانون وتعميق النّظر فيه مع تقديم الإضافات المستوجبة تماشيا مع دور الوظيفة التشريعية.

04 جويلية 2024: استمعت اللّجنة إلى ممثّلي كل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية والاتحاد التونسي للمؤسّسات

الصغرى والمتوسّطة، الذين عرضوا مواقفهم بخصوص جرائم الشيك دون رصيد، داعين إلى ضرورة رفع العقوبة السجنيّة. وقدّموا جملة من المقترحات لمعالجة الظاهرة وضمان حقوق جميع الأطراف.

وفي تفاعلهم أكّد النواب أنّ التنقيح يجب أن يضمن حقوق جميع الأطراف، مع تحميل المسؤولية لكافة المتدخّلين، وإيجاد المعادلة بين رفع العقوبة السجنية وضمان حقوق جميع الأطراف في هذه العملية.

12 جويلية 2024: استعرضت اللّجنة المسار الذي انتهجته بخصوص مسألة تنقيح الأحكام المتعلّقة بجريمة إصدار شيك دون رصيد إلى حين تلقّي مشروعي القانونين المذكورين أعلاه. وتداولت إثر ذلك في منهجية عملها بخصوصهما.

15 جويلية 2024: استمعت إلى ممثّلي رئاسة الحكومة ومُمثّلي وزارتي العدل والماليّة تحت إشراف رئيس مجلس نواب الشعب الذي أكّد أهمية المشروعين وما يشكّلانه من محور اهتمام للرأي العام، وذكّر بما أولاه المجلس من عناية لموضوع الشيك دون رصيد. مُبرزا ضرورة مواصلة العمل بنفس الوتيرة خلال مناقشة مشروعي القانونين بعد أن تمّت إحالتهما على أنظار اللّجنة مع طلب استعجال النّظر .

وقدّم ممثل وزارة العدل عرضا عن مشروع القانون المتعلّق بتنقيح المجلّة التجارية وإتمامها ، وأشار إلى ضرورة النّظر في مشروعي القانونين معا باعتبار أنّه لا يمكن تناول الفصل 411 بمنأى عن الفصلين 410 و412 . وبيّن أنّ منهجية إعداد مشروع القانون اعتمدت مقاربة تشاركية بين المتداخلين الرئيسيين في مجال المعاملات بالشيك والمجال القضائي. وقدّم إحصائيات حول واقع المعاملات بالشيك في الاقتصاد وما يطرحه الشيك دون رصيد من إشكاليات وتداعيات على الاقتصاد الوطني .

وأفاد ممثّل وزارة العدل أنّ أهمّ المحاور الرئيسية التي تضمّنها المشروع هي ملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصية المعاملات بالشيك، ودعم واجبات ومسؤولية المصرف، وتحسين الممارسات المصرفية وتسوية الوضعيات السابقة .

وثمّن النواب ما ورد في مشروع القانون من إصلاحات إيجابية على غرار إلغاء تجريم إصدار شيك دون رصيد يتضمّن مبلغا يساوي أو يقل عن 5000د، وإثارة الدعوى العمومية من قبل المستفيد، وإقرار صيغة جديدة للشيك وتسقيفه، وإرساء منصّة إلكترونية للتعامل بالشيك، وإيقاف تنفيذ العقوبة بمجرد الخلاص ، ومراجعة الاحكام الباتة في قضايا الشيك .

واعتبروا أنّ مشروع القانون تضمّن بعض الإخلالات والنّقائص وتقدّموا بجملة من الملاحظات والمقترحات لتعديل بعض الأحكام بما يضمن صياغة نصّ قانوني متكامل يحقّق الأهداف المرجوّة من مشروعي القانونين .

وأكّد ممثلو جهة المبادرة تفاعلهم مع ما قدّم من ملاحظات وانفتاحهم على كافة المقترحات بهدف تجويد النصّ وتحقيق الموازنة بين ضمان حقوق الدائن والمدين وتسوية وضعية المحكوم عليهم أو من كانوا محل تتبعات قضائية من أجل جريمة إصدار شيك دون رصيد.

16 و17 جويلية 2024: استمعت اللّجنة على التوالي إلى ممثّلي كلّ من البنك المركزي التونسي، ونقابة القضاة، والهيئة الوطنية للعدول المنفذين، والاتحاد التونسي للمؤسّسات الصغرى والمتوسطة، والهيئة الوطنية للمحامين، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وممثّلي المجلس البنكي والمالي.

وتقدّم المتدخّلون بجملة من الملاحظات والمقترحات سواء كانت شكلية تتعلّق بالصياغة القانونية أو من حيث المضمون .

18 جويلية 2024 واصلت النّظر في مشروعي القانونين بحضور ممثّلي كلّ من رئاسة الحكومة ووزارة العدل ووزارة المالية. وتطرّق النواب إلى جملة التعديلات والتنقيحات بعد ضمّ مشروعي القانونين في نصّ موحّد بهدف التوصّل إلى تشريع يضمن التناسق والانسجام بين مختلف أحكامه ومع باقي النصوص، وضمانا لحقوق كل من الدّائن والمدين وتسوية وضعية من هم محلّ تتبّعات قضائية أو محكوم عليهم من أجل جريمة إصدار شيك دون رصيد .

وأكّد ممثّلو جهة المبادرة حرصهم على أن تكون الصيغة النّهائية لمشروع القانون التي ستحال إلى الجلسة العامة متكاملة وتحقّق الأهداف المضمنة بشرح الأسباب

19 جويلية 2024 : أقرّت اللّجنة دمج مشروعي القانونين في نصّ موحّد تحت عنوان مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها. وناقشت فصول مشروع القانون تباعا، وأقرّت عددا منها في صيغتها المعروضة.

23 جويلية 2024 : واصلت التّداول بخصوص الفصول وجملة مقترحات وتعديلات النواب التي تمّ إقرار عدد منها بعد تفاعل جهة المبادرة.

26 جويلية 2024 : تداولت حول تقريرها حول مشروعي القانونين ، وصادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين.

إبداء الرأي حول مشروع قانون تنقيح بعض أحكام مجلّة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها.

عقدت اللّجنة جلسة يوم 29 ماي 2024 واستعرضت تقريرها المتعلّق بإبداء الرأي حول مشروع القانون المتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها. وصادقت عليه ، وقرّرت إحالته إلى لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح المتعهّدة أصالة بمشروع القانون.

لجنة الحقوق والحريات

مقترح القانون الأساسي المتعلّق بتنظيم الجمعيات

اجتمعت يوم 03 أفريل 2024 لمواصلة النّظر في مقترح القانون الأساسي عدد 27/2023 المتعلّق بتنظيم الجمعيات. وأكّد أعضاء اللّجنة أهمية وضع إطار قانوني دقيق ينظّم العمل الجمعياتي في كنف احترام الدستور ومبادئ القانون. وتطرّقوا إلى خطورة المال الأجنبي المشبوه، مبرزين ضرورة وضع إطار رقابي يكفل احترام مبدأ الشفافية.

- استمعت يوم 18 أفريل 2024 إلى ممثّلين عن البنك المركزي التونسي واللّجنة التونسية للتحاليل المالية. وتمّ استعراض صلاحيات البنك المركزي التونسي، ومهام اللّجنة التونسية للتحاليل المالية.

وتناول النّقاش الرقابة على التمويل الأجنبي للجمعيات، في علاقة بالأطراف التي تقوم بتمويل الجمعيات من الخارج وطريقة التصرّف فيه وكيفية مراقبتها.

- استمعت يوم 06 ماي 2024 إلى ممثّلي وزارة المالية الذين أكّدوا أهمية مقترح القانون باعتبار دور الجمعيات في التأثير على التوجّهات السياسية والحياة العامة.

وأثار النواب مسائل تهمّ الرقابة على تمويل الجمعيات، وإعفاء أموالها ونشاطاتها من جميع أنواع الضرائب والرّسوم، وإحداث صندوق لدعم العمل الجمعياتي والتطوّعي.

- استمعت يوم 13 ماي 2024 إلى ممثّل وزارة الشؤون الاجتماعية، الذي تطرّق إلى الجمعيات ذات الصّلة بمجال تدخّل الوزارة وخاصّة في علاقة بذوي الاحتياجات الخاصة. وأشار إلى أنّ بعض الجمعيات تثقل كاهل الدّولة باعتبارها تتلقّى تمويلا عموميا مرتفعا دون تحقيق المردود المنتظر، وأكّد الحاجة إلى وضع آليات رقابية منظّمة للتمويل الأجنبي الذي تتلقّاه.

وتطرّق أعضاء اللّجنة إلى مسألة تصنيف الجمعيات، وتشديد الرقابة على أنشطتها. وشدّدوا على ضرورة أن تكون العقوبات زجرية ومشدّدة.

- استمعت يوم 15 ماي 2024 إلى ممثّلي محكمة المحاسبات الذين قدّموا عرضا عن الإطار القانوني المنظّم لعمل الجمعيات، وأهمّ النتائج التي سجّلتها المحكمة في علاقة بمهماتها الرقابية على تمويل الجمعيات.

كما تطرّقوا إلى مسألة حوكمة الجمعيات ومحدودية آليات الشفافية، وعدم نجاعة نظام العقوبات الحالي، ومحدودية تفعيل قواعد التصرّف الحذر. وقدّموا توصيات وملاحظات تعلّقت خاصة بضرورة تدقيق فكرة إنشاء المنصّة الالكترونية، وتدقيق مسألة صندوق دعم العمل الجمعياتي. وأكّدوا الحاجة إلى إعادة النّظر في نظام العقوبات ضمن مقترح القانون.

-استمعت يوم 11 جوان 2024 إلى ممثّلين عن المجلس البنكي والمالي، الذين قدّموا مقترحات تتعلّق أساسا برفع السنّ الأدنى المطلوب للقائمين على إدارة الحسابات المالية للجمعية، وضرورة فتح حساب بريدي أو بنكي وحيد للجمعية، وتدقيق الميادين المشمولة برقابة البنك المركزي.

وتطرّق النواب إلى مسألة التنسيق بين المجلس البنكي والمالي والبنك المركزي فيما يتعلّق بمراقبة التمويلات الأجنبية للجمعيات، و إلى مسألة فتح الحسابات البنكية للجمعيات .

-استمعت يوم 27 جوان 2024 إلى ممثّلين عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية، الذين قدّموا بعض الملاحظات حول

لجنة الحقوق والحريات

فصول مقترح القانون والمتعلّقة خاصة بضرورة توضيح عضوية الأشخاص المعنويين للجمعيات، ومراجعة السنّ القانوني بالترفيع فيه لمؤسّسي الجمعية وعدم اعتماد نظام أساسي موحّد. وأكّدوا ضرورة خضوع الجمعيات للنّظام الجبائي الجاري به العمل، مع تحديد آجال قانونية لإعداد القوائم المالية وعرضها على المصادقة.

وأكّد النواب ضرورة التدقيق في التقريرين الأدبي والمالي للجمعيات، مشدّدين على أهمية مراقبة تمويلاتها الأجنبية.

- 18 جويلية 2024: استعرضت اللّجنة المقترحات والملاحظات التي تقدّمت بها مختلف الجهات التي تمّ الاستماع إليها حول مقترح القانون، وذلك بحضور جهة المبادرة. وخلال النّقاش قدّم الأعضاء جملة من الملاحظات، وتعهّدت جهة المبادرة بإعادة صياغة المقترح على ضوء التعديلات والمقترحات المقدّمة.

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الإتفاق متعدّد الأطراف بين السلط المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلّقة بالحسابات المالية.

اطّلعت اللّجنة يوم 17 أفريل 2024 على مشروع القانون، وشدّد النواب على ضرورة برمجة جلسات استماع إلى جميع الأطراف المتداخلة وإلى ممثّلين عن الجالية التونسية بالخارج.

التباحث بشأن تفاقم ظاهرة الهجرة غير النّظامية نحو تونس

-عقدت اللّجنة يوم 16 ماي 2024 جلسة استماع إلى كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، وذلك قصد تدارس تفاقم ظاهرة الهجرة غير النّظامية نحو تونس.

وتطرّق كاتب الدولة في مداخلته إلى عوامل تفاقم ظاهرة الهجرة غير النّظامية، مبرزا الثوابت التونسية في التّعامل مع ظاهرة الهجرة. وقدّم لمحة عن الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الهجرة غير النّظامية والقائمة على التنسيق بين مختلف الأطراف، بما في ذلك الدول الأوروبية والمنظّمات الدولية، وبيّن أنّ بلادنا تتّجه نحو ابرام

لجنـــة العلاقـــات الخارجيـــة

اتفاقيات مع الدول الافريقية قصد الدفع نحو العودة الطوعية للمهاجرين.

وأثنى النواب في تدخّلاتهم على جهود وزارة الشؤون الخارجية في التصدّي لظاهرة الهجرة غير النظامية، مؤكّدين أنّ الوضع بات مثيرا للقلق على المستوى الأمني والاجتماعي والصحي.

-استمعت يوم 20 ماي 2024 إلى وزير الداخلية، الذي قدّم لمحة عن الأوضاع الأمنية النّاتجة عن تزايد موجة المهاجرين غير النظاميين، مؤكّدا أهميّة المقاربات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديبلوماسية في استئصال هذه الظاهرة.

وقدّم النواب شهادات على ما تشهده عديد الجهات من ترد للوضع الأمني والاجتماعي والصحي نتيجة تفاقم أعداد المهاجرين غير النّظاميين. وأشاروا إلى ما يكتنف هذه الظّاهرة من غموض وتساءلوا عن استراتيجية الوزارة للتصدّي لها.

مشروعا قانونين أساسين يتعلّقان بالموافقة على النّظام الأساسي لصندوق افريقيا 50

شرعت اللّجنة يوم 05 جوان 2024 في النّظر في مشروع القانون الأساسي عدد 43/2024 المتعلّق بالموافقة على النّظام الأساسي "لصندوق افريقيا -50 تطوير المشاريع"، ومشروع القانون الأساسي عدد 44/2024 المتعلّق بالموافقة على النظام الأساسي "لصندوق افريقيا -50 تمويل المشاريع".

واطّلع أعضاء اللّجنة على مشروع القانون، وتعرّفوا على هذين الصندوقين. ويهدف "صندوق افريقيا -50 تطوير المشاريع" إلى تحديد وتشخيص وتطوير مشاريع البنية التحتية في الدول الافريقية، في حين يهدف "صندوق افريقيا -50 تمويل المشاريع" إلى توفير المساعدات المالية في شكل قروض أو هبات أو اكتتاب في رأس مال المؤسّسات.

استمعت اللّجنة يوم 05 جويلية 2024 إلى ممثّلي وزارة الاقتصاد والتخطيط الذين أكّدوا دور الصندوق في دفع الاستثمار ببلادنا في مجالات البنية التحتية والطّاقة والطّاقات المتجدّدة وتكنولوجيات الاتصال والنقل واللوجستيك والمياه والتطهير. ولاحظوا أنّه لا يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق، إلا بعد مصادقة الدول الأعضاء على الأنظمة الأساسية لقسميه.

وتساءل النواب بالخصوص حول تأثير عدد من المشاريع التي يموّلها الصندوق على البيئة ومدى أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

مشروع قانون الموافقة على اتفاقية التمويل بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

وافقت اللّجنة يوم 25 جوان 2024 على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلّية لتمويل ميزانية الدولة. وتطرّق النواب إلى تأثير هذا القرض على احتياطي العملة الصعبة، واقترحوا الاستماع إلى وزيرة المالية للاطّلاع على تنفيذ ميزانية الدولة إلى حدّ جوان 2024 ونسبة النموّ التي تمّ تحقيقها في الثلاثي الأول والثاني لهذه السنة ونجاعة اختيار الفرضيات التي قام عليها مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

تداولت اللّجنة يوم 16 جويلية 2024 بخصوص مشروع القانون، وطرح النواب عديد التساؤلات والملاحظات.

استمعت يوم 24 جويلية 2024 إلى ممثّلين عن المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية، الذين أبرزوا أهمية هذه الاتفاقية التي تضبط الاستخدامات النووية وفق رؤى سليمة لخدمة البشرية وتوضّح بدقّة المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية وآليات التعويض عنها.

كما أكّد النواب أنّ اللّجوء إلى الطّاقة النووية السليمة بات ضرورة ملحّة لما توفّره من حلول بديلة عن طاقات ملوّثة كالبترول والفحم. وأبدوا استعدادهم لتعديل التشريعات القديمة مواكبة للتطوّر الدولي في مجال الطّاقة النووية.

وقدّم ممثّلو المركز عرضا عن الاتفاقية موضوع مشروع هذا القانون الأساسي وعن المبادئ والأحكام الأساسية الواردة بها .

لجنة المالية والميزانية

النّظر في مشروع قانون مكافحة الإقصاء المالي

واصلت اللّجنة النّظر في مشروع القانون المتعلّق بمكافحة الإقصاء المالي ، وعقدت سلسلة من الاجتماعات بشأنه.

-استمعت يوم 03 أفريل 2024 إلى المدير العام لبنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسطة، الذي بيّن أنّ إجراءات إسناد البنك للقروض تختلف عن البنوك التجارية بحكم أنّه يتحمّل الكثير من المخاطر من خلال تمويل عمليات إحداث وكذلك توسعة المشاريع.

وتناولت استفسارات النواب دور البنك في مكافحة الإقصاء المالي، وإمكانية توسيع مجال تدخّله ليشمل المشاريع الصّغرى التي

تموّلها حاليا مؤسّسات التمويل الصّغير، وكذلك دور البنك في تأطير الباعثين الشبّان.

-استمعت يوم 17 أفريل 2024 إلى المدير العام للبنك التونسي للتضامن، الذي أوضح أنّ البنك يمثّل آلية أساسية من آليات تأمين اضطلاع الدولة بدورها الاجتماعي. وقدّم بيانات بخصوص القروض التي يسندها البنك، مبرزا انتفاع عديد الشرائح الاجتماعية بها ومفيدا بأنّها تمنح دون ضمان مادّي أو عيني أو كفالة وهو ما ينفي وجود اقصاء.

كما استمعت اللّجنة إلى ممثّلي الجمعية المهنية للتمويل الصّغير الذين بيّنوا أنّ الجمعيات وشركات التمويل الصغير تضطلع بدور أساسي في منح القروض للمؤسّسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغرى.

واعتبر النواب أنّ نسب الفائدة الموظّفة على القروض الصغرى تسبّبت في تعميق الإقصاء المالي خاصة بالنّسبة لصغار الحرفيين. واستوضحوا عن الاستراتيجية التي يجب اتّباعها لتخفيف كلفة الإقراض دون إثقال كاهل الدولة.

- استمعت يوم 18 أفريل 2024 إلى ممثّلين عن المجلس البنكي والمالي الذين أبرزوا دور المؤسّسات البنكية والمالية في دعم الاقتصاد وتطوير الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ومعاضدة مجهودات الدولة. كما أكّدوا أنّ خدمات الدّفع الرقمي في تونس تتطلّب تطوير رقمنة المنظومات المعلوماتية والخدمات المالية.

وأوصى النواب بمزيد مساهمة القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد ومعاضدة الحكومة في بناء الدولة الاجتماعية.

- استمعت يوم 18 أفريل 2024 إلى مدير عام سلطة رقابة التمويل الصغير، الذي تطرّق إلى تركيبتها ومهامها. وتعرّض إلى الإشكاليات التي تعيشها سلطة التمويل الصغير على غرار التعامل مع عدول التنفيذ والمحامين في حالة تقديم شكايات بسبب عدم استخلاص القروض.

وأكّد النواب أهمية دور جمعيات وشركات التمويل الصغير في تحقيق الإنماء الاقتصادي بحكم ارتباطها بتمويل الفئات المنخرطة في حلقات إنتاجية. وتساءلوا عن إمكانية وجود مقترح للهيئة لتخفيض نسب الفائدة الموظّفة على القروض، ولمزيد دفع الإدماج المالي.

- استمعت يوم 23 أفريل 2024 إلى المديرة العامة للتمويل العمومي بوزارة المالية، و إلى مدير الاقتصاد الرقمي بوزارة تكنولوجيا الاتصال كممثّلين عن رئاسة الحكومة، اللّذين أوضحا أنّ مكافحة الإقصاء المالي تتطلّب تسهيل الإطار القانوني والترتيبي لتمكين الفئات الفقيرة والهشّة والمؤسّسات الصغيرة ومتناهية الصّغر ، من دعم وحماية لتعزيز التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي.

وأضافا أنّ مشروع القانون يتضمّن إجراءات لتوسيع مجال تدخّل مؤسّسات التمويل الصّغير لتلعب دورا في تمكين المؤسّسات الاقتصادية والأشخاص الطبيعيين من تسويق منتجات الادخار الصّغير في إطار دعم قبول الادخار لدى القطاع البنكي والبريد التونسي، ودعم إدماج الفئات التي لا يمكنها الولوج إلى الخدمات البنكية من الانتفاع بخدمات الادخار.

وأكّد النواب أهمية إحداث البنك البريدي ودوره في دعم الإدماج المالي وتنشيط الاقتصاد. واعتبروه مكوّنا دافعا للتنمية المحلية ومكافحا للإقصاء البنكي، وهو مطلب شعبي وخيار استراتيجي.

- تولّت خلال جلساتها بتاريخ 23 و 25 و 29 أفريل 2024 مناقشة الفصول، والمصادقة عليها.

- استمعت يوم 23 ماي 2024 إلى وزيرة المالية التي قدّمت عرضا عن الإطار العام والأهداف الاستراتيجية لمشروع القانون من خلال تعزيز التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وتكريس مبدأ التعويل على الذّات وتطوير الإطار القانوني والمؤسّساتي لمكافحة الإقصاء المالي وتحسين مستوى الإدماج المالي في تونس.

واستفسر النواب عن كيفية إدماج الفئات الفقيرة ومحدودة الدّخل وأصحاب الاحتياجات الخصوصية بمقتضى مشروع هذا القانون. كما أكّدوا أهمية مقترح نواب الشعب بإحداث بنك بريدي بالنّظر إلى دوره الأساسي في إنجاح مشروع هذا القانون.

مشروعا القانونين المتعلّقين باتفاقيتي الضمان المبرمتين بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

وافقت اللّجنة يوم 24 أفريل 2024 على مشروعي القانونين المتعلّقين باتفاقيتي الضّمان المبرمتين بين الجمهورية التونسية من جهة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من جهة أخرى للقرضين المسندين لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطّاقات المتجدّدة.

وثمّن النواب مخرجات اليوم الدراسي الذي تمّ تنظيمه للغرض لتعميق النّظر وتقديم التوضيحات المتعلّقة بارتفاع الكلفة الجملية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا.

مشروع القانون المتعلّق بتمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط.

لجنة المالية

- نظرت اللّجنة يوم 29 أفريل 2024 في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط. وتداول النواب حول خصوصيات المشروع وكلفته وشروط القرض.

- استمعت يوم 09 ماي 2024 إلى وزيرة الصّناعة والمناجم والطّاقة، التي قدّمت عرضا عن هيكلة قطاع الفسفاط ومشتقاته. وأفادت أنّه تمّ وضع استراتيجية ترتكز أساسا على دعم منظومة إنتاج ونقل وتحويل الفسفاط.

كما قدّمت معطيات حول تطوّر نشاط النقل الحديدي للفسفاط واستعرضت أهم الإشكاليات التي أدّت إلى تراجع هذا القطاع. وأكّدت أنّ أبرز الرهانات تتمثّل في إصلاح منظومة النّقل الحديدي لاستعادة نشاط قطاع الفسفاط ومشتقاته.

وأثار النواب إشكاليات تتعلّق بالأسباب التي أدّت إلى تقلّص الإنتاج وتراجع مساهمته في النّاتج المحلّي وانعكاساته المباشرة على موارد ميزانية الدولة. وأشاروا إلى النّقص في الموارد البشرية المختصّة وغياب المواد المستعملة في استخراج الفسفاط، إضافة إلى تداعي البنية التحتية للمغاسل .

- وافقت اللّجنة يوم 14 ماي 2024 على مشروع القانون بعد أن استمعت في شأنه في بداية الجلسة إلى الوزيرة المكلّفة بتسيير وزارة النّقل، التي أكّدت أهمية النّقل الحديدي ودوره في دفع الديناميكية الاقتصادية. وأشارت إلى الصّعوبات الهيكلية التي يمرّ بها وتأثير ذلك على قدرة القطاع على القيام بدوره.

وأثار النواب مسائل تعلّقت بكيفية نقل الفسفاط التحت أرضي بطرق تحمي البيئة وباعتماد الطّاقة الشمسية، ووضعية القاطرات، والنّقص في قطع الغيار لعديد العربات، والعمل على حوكمة إسناد الصفقات المتعلّقة بالسكك الحديدية.

ودعوا إلى تظافر الجهود لحلّ كلّ الإشكاليات الاجتماعية والصحية، وأكّدوا أهمية ضبط استراتيجية واضحة وطويلة الأمد بخصوص نقل الفسفاط عبر السكك الحديدية.

مشروع القانون المتعلّق بالمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا

وافقت اللّجنة يوم 29 أفريل 2024 على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد الضمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسّسة القروض من أجل إعادة الاعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا.

وأكّد أعضاء اللّجنة أهمية هذا المشروع الذي يربط تونس بإيطاليا والذي سبق للجنة أن وافقت على منح ضمان الدولة بخصوص قروض للمساهمة في تمويله.

مشروع قانون لتحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية

- نظرت اللّجنة يوم 08 ماي 2024 في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية.

- استمعت يوم 03 جويلية 2024 إلى كل من وزيرة البيئة، وكاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلّف بالمياه، والرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير بالنيابة، حيث أكّدوا البعد الاستراتيجي لمشروع هذا القانون. واستعرضوا إنجازات القطاع إلى موفّى سنة 2023 واستراتيجية الديوان، وبرنامجه في المخطّط التنموي المتعلّق ببرامج محطّات التطهير. وتعرّضوا إلى البرامج المستقبلية في مجال تحلية المياه والتصرّف المندمج للموارد المائية.

مشروع قانون تمويل مشروع دعم التدخّل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس

استمعت اللّجنة يوم 14 ماي 2024 إلى الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب، وإطار من الديوان، و إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخّل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس الذي طلب فيه استعجال النظر.

وبيّن ممثّل ديوان الحبوب أهمية الأمن الغذائي في تونس، مفيدا بأنّ مخزون الحبوب يسدّ احتياجاته. وأشار إلى عدد من الإشكالات على غرار الشحّ المائي والتغيّرات المناخية ونسق استهلاك الحبوب واضطرابات مستوى الإنتاج والإنتاجيّة.

وقدّمت الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب معطيات عن حجم الاستهلاك المحلّي للحبوب وكلفة التوريد. وأوضحت أنّ مشروع القانون سيمكّن من تأهيل خزّان رادس وسوسة وصفاقس مع اقتناء 60 قاطرة.

وأثار النواب مواضيع تهمّ مشاكل الفلاّح في علاقة بالعلف والاحتكار، وإشكاليات التخزين وقطاع تربية الماشية. كما أكّدوا ضرورة التفكير في استراتيجية واضحة تمكّن من تحقيق الأمن الغذائي. وأوصوا بالتصدّي لملفّات الفساد في مسالك توزيع العلف، وقدّموا عددا من المقترحات.

مشروع القانون المتعلّق بالمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة من أجل الإنعاش الاقتصادي ومشروع القانون المتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية.

- 03 جوان 2024: نظرت اللّجنة في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين

الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

وطالب النواب بتقديم توضيح دقيق حول المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة المعنية بهذا التمويل. كما طلبوا فتح خط التمويل مباشرة لفائدة بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة أو البنك التونسي للتضامن عوض المرور عبر إقراض المؤسّسات المالية من قبل وزارة المالية.

- 11 جوان 2024: استمعت اللّجنة إلى كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلّف بالمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة و إلى ممثّلين عن البنك المركزي التونسي حول مشروع القانون المذكور.

واستفسر النواب عن البنوك العمومية التي يمكنها الاستفادة من خط التمويل وعن نسبة الفائدة التي سيتم اعتمادها لدى إقراض المؤسّسات الاقتصادية. وأكّدوا ضرورة توفير الضمانات لتنتفع هذه المؤسّسات بخط التمويل مع الدعوة إلى فرض رقابة على المؤسّسات المنتفعة بخط التمويل.

وبيّن كاتب الدولة أنّ كل البنوك التي تستجيب للشروط معنية بهذا التمويل. وأفاد أنّ الوزارة تعمل على وضع استراتيجية وطنية للمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة حتى تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. وأكّد من جهة أخرى أنّ هذا القرض لن يخصّص لتمويل ميزانية الدولة.

وبيّن ممثلو البنك المركزي أنّ 30 % من مبلغ القرض مخصّص لتمويل شروط الإدماج الاجتماعي حيث يكون المنتفعون من الشباب والنساء ومن الجهات الداخلية. وبيّنوا أنّ تصنيف المؤسّسات المالية التونسية يجعلها غير قادرة على الاقتراض من الخارج بصفة مباشرة ولهذا تقترض الدولة لفائدتها.

- 17 جويلية 2024: استمعت اللّجنة حول مشروعي القانونين إلى وزيرة الاقتصاد والتخطيط التي استعرضت الإطار العام لكلّ مشروع وشروط الانتفاع بالتمويل. وتمّ التداول حول خصوصيات المشروعين.

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح القانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2024، ومقترح قانون يتعلّق بتيسير شروط وإجراءات الانتفاع بالامتياز الجبائي لعنوان السيارات المعدّة خصّيصا لاستعمال ذوي الإعاقة الجسدية

- نظرت اللّجنة يوم 04 جويلية 2024 في مقترح القانون المتعلّق بتنقيح القانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2024، وفي مقترح قانون يتعلّق بتيسير شروط وإجراءات الانتفاع بالامتياز الجبائي لعنوان السيارات المعدّة خصّيصا لاستعمال ذوي الإعاقة الجسدية. وأكّدت جهة المبادرة، بخصوص مقترح القانون الأوّل، ضرورة التمديد في آجال العفو الجبائي والعمل على تحسيس وإجبار المطالب بالأداء على تسوية وضعيته في الآجال. وتطرّقت خلال عرضها لمقترح القانون الثاني، لأسباب ومبرّرات هذه المبادرة على غرار عدم ملاءمة الفصل 47 من قانون المالية 2023 لمقتضيات الفصل 4 من الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021

- 10 جويلية 2024: تداولت اللّجنة بخصوص التقرير الكتابي الوارد عليها من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون. وقرّرت طلب الاستماع إلى وزيرة الاقتصاد والتخطيط لتقديم توضيحات حول مآل القرض الذي تحصّلت عليه تونس من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وعلى تطوّر المراحل النهائية المتعلّقة بإمضاء الاتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الدّاعم للتنمية الاقتصادية.

- 24 جويلية 2024: استمعت اللّجنة إلى وزيرة التجهيز والإسكان وممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، والمديرة العامة لصندوق الودائع والأمانات، وتمّ تقديم عرض عن مشروع الرواق الاستراتيجي الاقتصادي الرابط بين القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان، وإبراز مساهمة هذا المشروع في تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات، بالجهات الداخلية .

وثمّن النواب مشروع هذا القانون الذي يندرج في إطار استراتيجية الدولة الرامية إلى ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية. وأكّدوا دقّة استراتيجية الوزارة في التعاطي مع المشاريع التنموية من حيث الإنجاز ومعالجة الإشكاليات العقارية .

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف.

- 24 جويلية 2024 : استمعت اللّجنة إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والتخطيط. وتمّ التطرّق إلى مساهمة المشروع في دفع نسق التنمية وتطوير البنية التحتية والرفع من الدخل العائلي لمتساكني المناطق الريفية وتحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب، إضافة إلى الإحاطة الفنية بالهياكل المهنية الفلاحية وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وترشيد استغلالها.

واستفسر النواب عن الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى تأثيره على مؤشّرات التنمية بولاية الكاف، وعن التقدّم في إنجاز بعض مشاريع تهيئة المسالك الفلاحية وإصلاح المراعي وتطوير مختلف المنظومات الفلاحية بعدد من المناطق الداخلية.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

مشروع القانون المتعلّق بالبنايات المتداعية للسقوط

واصلت خلال اجتماعاتها أيام 22 أفريل و02 و03 ماي 2024، النّظر في مشروع القانون المتعلّق بالبنايات المتداعية للسقوط، ومناقشة فصوله. وأبرز النواب أهمية مشروع هذا القانون الذي يتقاطع مع عديد المجالات والقطاعات. ودار النّقاش حول عدد من النقاط والمواضيع الهامة ذات العلاقة بمضامين المشروع وأهدافه وأبعاده.

واستمعت خلال اجتماعها يوم 08 ماي 2024 إلى وزيرة التجهيز والإسكان، وتمّت الإشارة إلى أنّ اللّجنة توصّلت في ختام جلسة يوم 3 ماي 2024 إلى الاتفاق حول صيغة مبدئية لمشروع القانون على ضوء كل المقترحات التعديلية التي وردت عليها من كل الأطراف وأخذا بعين الاعتبار لرأي وزارة التجهيز والإسكان من حيث أنّ كل الوزارات المعنية بهذا المشروع اتفقت على المحافظة على الصيغة الأصلية المحالة على مجلس نواب الشعب مع اتجاه وزارة الشؤون الثقافية نحو تنقيح مجلّة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون

لجنة التخطيط الاستراتيجي

التقليدية لضبط أحكام خصوصية تتعلق بالبنايات الأثرية المهدّدة بالسقوط.

واستمعت اللّجنة يوم 15 ماي 2024 إلى وزيرة التجهيز والإسكان حول ملاحظات الوزارة بخصوص جملة التعديلات التي تقدّم بها أعضاء اللّجنة، وما تبنّته من مقترحات أخرى وردت عليها من الجهات التي تمّ الاستماع إليها منذ انطلاق النظر في مشروع القانون المتعلّق بالبنايات المتداعية للسقوط.

وإثر الاستماع إلى مجمل الملاحظات، واصلت اللّجنة أعمالها. وبعد التداول، تمّ عرض فصول المشروع على التصويت فصلا فصلا . ووافقت اللّجنة على مشروع هذا القانون معدّلا برمّته، كما صادقت يوم 28 ماي 2024 على تقريرها بشأنه.

مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلّق بسنّ أحكام استثنائية لإدماج خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم في سوق الشغل

واصلت اللّجنة يومي 06 و11جوان 2024 النّظر في مقترح القانون المتعلّق بسن أحكام استثنائية لإدماج بصفة خاصة خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين سنة في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

وأكّد أعضاء اللّجنة الحرص على توفير الضّمانات التي تجعل المقترح نصّا قانونيا قابلا للتطبيق. وتباينت الآراء بخصوص كيفية تناول هذا الموضوع من الناحية المنهجية والتشريعية. واعتبر عدد من النواب، أنّه من المستحسن العمل على تنقيح القانون عدد 38 لسنة 2020 والذي لم يتم تفعيله نظرا لعدم صدور الأوامر الترتيبية في شأنه، وأكّد النواب ضرورة الاستماع إلى الجهة المعنية بتطبيق القانون عدد 38 لسنة 2020 للوقوف على الأسباب الحقيقية التي حالت دون صدور الأوامر الترتيبيّة.

النّظر في مقترح القانون الأساسي المتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدولية الفلاحية

- نظرت اللّجنة يوم 11 جوان 2024 في مقترح هذا القانون الأساسي، في إطار إبداء الرأي بناء على طلب لجنة الفلاحة بتوصية من مكتب المجلس.

وتطرّق النواب إلى مقترح هذا القانون وما يطرحه من حلول بديلة لديوان الأراضي الدولية، واعتبروا أنّ التوفّق في تطبيق آليات الحوكمة الرشيدة وتحسين مردودية الأراضي الدولية الفلاحية يكون من خلال تجاوز الإشكاليات التي يشهدها الديوان بطريقة علمية تواكب أحدث التطوّرات في مناهج التصرّف والحوكمة. وأكّدوا ضرورة القيام بالتشخيص الجدّي والدقيق للوضع الحالي للديوان وتحديد المسؤوليات والمحاسبة في حال ثبوت وجود تجاوزات.

واقترح النواب إمكانية تنظيم يوم دراسي حول واقع الأراضي الدولية الفلاحية وسُبل تحسين استغلالها والرفع من مساهمتها في الإنتاج الوطني وذلك بدعوة خبراء ومختصّين في المجال.

- استمعت يوم 11 جوان 2024 ، إلى النواب أصحاب المبادرة حول مقترح هذا القانون الأساسي، الذين أكّدوا استعدادهم لقبول مقترحات التعديل التي تقدّمت بها اللّجنة.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

الإشكاليات المتعلّقة بالتزود بالماء الصالح للشراب

استمعت يوم 26 جوان 2024 إلى كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلّف بالمياه، الذي كان مرفوقا بكل من الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه، والمدير العام للهندسة الريفية واستغلال المياه، والمدير العام للسّدود والأشغال المائية الكبرى، والمكلّف بتسيير الإدارة العامة للموارد المائية، وذلك حول الإشكاليات المتعلّقة بالتزود بالماء

الصّالح للشراب بالجهات، التي كان قد تقدّم بها 61 نائبا من مختلف جهات الجمهورية إلى لجنة الفلاحة بناء على اتفاق بين اللّجنة والوزارة.

وقدّم ممثّلو الوزارة إجابات تفصيلية عن الاستفسارات التي تقدّم بها النواب وتمّ التفاعل معها.

مقترح القانون المتعلّق بإتمام قانون حماية الأراضي الفلاحية

- استمعت اللّجنة يوم 24 أفريل 2024 إلى ممثّلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مقترح القانون عدد 09 لسنة 2024 المتعلّق بإتمام القانون عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلّق بحماية الأراضي الفلاحية، بحضور مجموعة من النواب ممثلي جهة المبادرة.

وأكّد ممثّل جهة المبادرة أنّ هدف هذا المقترح هو تنويع المنتوج السياحي ودفع الاستثمار في مجال السياحة الإيكولوجية، وتوفير إطار قانوني للمنشآت السياحية المنتصبة في الأراضي الفلاحية لتنظيمها وإدخالها في الدورة الاقتصادية.

وبيّن ممثّل وزارة الفلاحة أنّ الحكومة بصدد إعداد تصوّر أشمل لتنقيح القانون عدد 87 لسنة 1983 المتعلّق بحماية الأراضي الفلاحية. كما قدّم ملاحظات شكلية وأخرى جوهرية حول مقترح القانون المعروض.

وفي تفاعلهم أكّد النواب ضرورة العمل بصفة تشاركية مع الوظيفة التنفيذية لتجاوز النّقائص وصياغة نصّ تشريعي توافقي يستجيب إلى تطلّعات كافة الأطراف.

- استمعت يوم 03 جوان 2024 إلى ممثّلين عن وزارة السياحة، اللّذين ثمّنا مقترح هذا القانون، وأكّدا مساندتهما لكل مبادرة تشريعية تهدف إلى النهوض بالاستثمارات السياحيّة، وتقدّما بملاحظات شكلية وأخرى جوهريّة.

مقترح القانون الأساسي المتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدولية الفلاحية

استمعت يوم 11 جوان 2024 ، إلى النواب أصحاب المبادرة حول مقترح القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2024 المتعلّق بتنظيم التصرّف في الأراضي الدولية الفلاحية، الذين أكّدوا استعدادهم لقبول مقترحات التعديل التي تقدّمت بها اللّجنة، وأوصوا بتسريع أعمال اللّجنة من أجل المصادقة قبل نهاية الدورة النيابية.

التداول حول الإشكاليات المتعلّقة بالتزوّد بالماء الصالح للشراب بالجهات

استمعت اللّجنة يوم 26 جوان 2024 إلى كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلّف بالمياه والوفد المرافق له، حول مسألة التزوّد بالماء الصالح للشراب بالجهات.

وقدّم كاتب الدولة لمحة عن الوضعية المائية في تونس مُبرزا مجهودات الوزارة لإيجاد حلول قصد تأمين التزوّد بالمياه الصالحة

لجنة الفلاحة

للشراب خلال هذه الصائفة خاصة مع دخول محطّة صفاقس لتحلية مياه البحر طور الاستغلال نهاية شهر جوان.

ونوّه أعضاء اللّجنة بمخرجات هذه الجلسة وطالبوا بعقد جلسات مماثلة في بقية المجالات الفلاحية، فيما رأى نواب آخرون أنّ هذه الاجابات غير كافية ولا تعكس خطة واضحة ومتكاملة للنهوض بالقطاع المائي في تونس.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

التداول حول مشروع قانون في إطار إبداء الرأي

تداولت اللّجنة خلال اجتماعها يوم 8 ماي 2024 بخصوص طلب إبداء الرأي حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظّمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة، المعتمد بجنيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005.

وثمّن أعضاء اللّجنة ما تضمّنه البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظّمة العالمية للتجارة من أحكام تتيح أمام صناعة الأدوية فرصا لاستغلال براءات الاختراع في هذا الميدان لسدّ حاجيات السوق الوطنية من الأدوية عن طريق تصنيعها محليّا أو استيرادها بأسعار منخفضة.

النّظر في عدد من مقترحات القوانين

- أجرت اللّجنة يوم 18 جويلية 2024 ثلاثة استماعات إلى ممثّلين عن جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلّق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة (عدد 54 / 2024)، وممثّلين عن المصنّعين الوطنيين للأكياس المصنّعة من البوليبروبيلان، وممثّلين عن جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرّخ في 11 ماي 2015 والمتعلّق بإنتاج الكهرباء من الطّاقات المتجدّدة (عدد 59 / 2024).

- واصلت يوم 8 ماي 2024 النّظر في مقترح القانون المتعلّق بتنظيم مسالك التوزيع للمواد الأساسية والمدعّمة ومراقبتها. وأكّد النواب أهمية معالجة ما تعرفه مسالك توزيع المواد الأساسية والمدعّمة من اضطرابات وممارسات احتكارية ومخلّة بالمنافسة.

- عقدت يوم 13 ماي 2024 جلسة استماع إلى ممثّلين عن جهة

لجنة الصناعة

المبادرة الذين بيّنوا أنّ ما شهدته الفترة الأخيرة من تراجع للمنتجات الغذائية جرّاء التغيرات المناخية وجائحة كورونا، ومعاناة المواطنين اليومية نتيجة فقدان أغلب المواد الاستهلاكية الأساسية بسبب الاختلال بين العرض والطّلب، وانتشار ظاهرة الاحتكار والمضاربة والبيع المشروط، كانت من أهمّ الدوافع لتقديم هذه المبادرة التشريعية. وأضافوا أنّها تهدف إلى إيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز هذه الإشكاليات،

وأكّد أعضاء اللّجنة، ضرورة عدم الاقتصار على المواد الأساسية المدعّمة لتشمل منتوجات أخرى على غرار الأعلاف والأسمدة والأدوية. ودعوا أصحاب المبادرة إلى مراجعة بعض الأحكام لتحقيق التناسق بين النّصوص التشريعية المعمول بها، وتوضيح المفاهيم والمصطلحات التي تضمّنتها لتيسير تطبيقها.

استكمال النظر في مشروعي القانونين المتعلّقين بامتيازي الاستغلال "عشتروت" و "رحمورة"

خصّصت جلستها بتاريخ 08 و29 ماي 2024 لعرض تقريريها حول الزيارة الميدانيّة التي أدّاها وفد من اللّجنة يومي 17 و19 أفريل 2024 إلى موقعي انتاج امتيازي الاستغلال "عشتروت" و"رحمورة" في إطار مواصلة النّظر في مشروعي القانونين المتعلّقين بتجديد امتيازي الاستغلال.

كما تداولت اللّجنة بخصوص تقريريها حول مشروعي القانونين اللّذين تضمّنا عرضا مفصّلا عن أعمال اللّجنة من جلسات استماع وزيارات ميدانية ونقاشات.

الإستراتيجية الوطنية للطّاقة

استمعت يوم 06 جوان 2024 إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتّجارة والصناعات التقليدية، وإلى كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية، حول الاستراتيجية الوطنية للطّاقة.

واستعرض ممثّلو الاتحاد ملامح الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطّاقي مبيّنين أنّ تونس تستهدف إنتاج حوالي 8.3 مليون طن من الهيدروجين الأخضر في أفق 2050. وتطرّق ممثّلو كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية إلى الصعوبات التي رافقت برنامج الاستثمار في الطاقات البديلة الذي انطلق منذ سنة 2015 مؤكّدين أهميّة تشريك مختلف الفاعلين في القطاع في حوار جامع للتوصّل إلى حلول تشاركية.

وتمحورت تدخلات النواب حول الجدوى من إنتاج الهيدروجين الأخضر بكلفة عالية، وتعقّد الإجراءات الإدارية والأطر القانونية لبعث مشاريع إنتاج الطاقات البديلة من قبل المستثمرين التونسيين الخواص، إلى جانب صعوبة الحصول على التمويل البنكي. كما تطرّقوا إلى إشكالية محدودية طاقة تخزين الشركة التونسية للكهرباء والغاز. ودعا أعضاء اللّجنة إلى ضرورة الحوار لاستخلاص الحلول الكفيلة بتذليل التعطيلات الإدارية والمساواة بين المستثمرين الأجانب والباعثين التونسيين.

التداول بخصوص برمجة تركيز محطة فوطوضوئية لمجلس نواب الشعب

تداولت اللّجنة يوم 31 جويلية 2024 حول مخرجات ندوة نظّمها الاتحاد البرلماني الدولي حول التغيّرات المناخية وإعداد دراسة النجاعة الطاقية بمجلس نواب الشعب .

وتمّ التطرّق إلى ما تضمّنته الندوة من حيث تجارب البرلمانات المشاركة المتعلّقة بالانتقال الطاقي ومجابهة التغيّرات المناخية، مع التأكيد على البرلمانات التي لم تبادر بإنجاز مشاريع مماثلة بالانخراط في هذا التمشي في أقرب الآجال. وهذا ما دعا إلى اعداد الدراسة الفنية المتعلّقة بالنجاعة الطاقية بمجلس نواب الشعب.

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

مقترح قانون الفنان والمهن الفنية

- استمعت اللّجنة يوم 23 ماي 2024 إلى رئيس النّقابة التونسية للمهن الموسيقية والمهن المجاورة، وإلى كاتب عام الجامعة العامة للثقافة، وإلى خبير في التشريعات الثقافية. الذين أكّدوا أهمية المسار المعتمد في صياغة التصوّرات العامة لهذا المقترح. ودعوا إلى الإسراع بالمصادقة عليه استجابة لانتظارات عموم الفنّانين بمختلف اختصاصاتهم. وأوضحوا أنّ مقترح القانون يطرح بصفة ملحّة بسبب التهميش والفوضى التي يعرفها القطاع وحجم التجاوزات المسجّلة .

وعبّر أعضاء اللّجنة عن التزامهم بعملية الإصلاح التشريعي الشامل في بعده الثقافي والفنّي.

- استمعت يوم 30 ماي 2024 إلى كل من الأمين العام للنقابة الوطنية المستقلّة لمحترفي الفنون الدرامية، ورئيسة تعاونية الفنّانين، والكاتبة العامة للنقابة الأساسية لمهن الفنون الدرامية والركحيّة، ورئيس اتحاد الفنّانين التشكيليين حول مقترح قانون يتعلّق بالفنّان والمهن الفنّية.

وأكّد الضيوف أهميّة مقترح القانون في القطع مع جميع أشكال تهميش الفنّان والحفاظ على كرامته. وقدّموا عددا من المقترحات بخصوص مضامينه.

وشدّد أعضاء اللّجنة على أهميّة مشاركة جميع المتدخّلين في ضبط الصيغة النهائية للمقترح لتحقيق الفائدة المرجوّة.

- استمعت يوم 21 جوان إلى عدد من الخبراء الذين بيّنوا أنّ دراسة مقترح القانون تمثّل حدثا تاريخيا بالنظر إلى علاقته بالشأن الثقافي الذي تراهن عليه الدولة التونسية، مشيرين إلى النقائص خاصّة المتّصلة بعديد المفاهيم الواردة بفصوله.

- استمعت يوم 3 جويلية 2024 إلى عدد من الخبراء الذين أشاروا إلى غموض بعض فصول مقترح القانون خاصة في ما يتعلّق ببطاقة الاحتراف الفنّي والبطاقة المهنية، كما أكّدوا ضرورة حوكمة إسناد الدّعم المالي للإنتاجات الفنية. وتمّ التطرّق إلى موضوع التغطية الاجتماعية لمحترفي المهن الفنية، والنهوض بالمهن الفنية، واقتراح بعث "صندوق الفنّان".

- استمعت يوم 12 جويلية 2024 إلى الوزير المكلّف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية، الذي بيّن أنّ الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون يتعلّق بالفنّان والمهن الفنّية. وقدّمت المديرة العامّة للشؤون القانونية بالوزارة عرضا تضمّن ملاحظات حول مقترح القانون المتعلّق بالفنّان والمهن الفنّية ومشروع القانون الذي تشتغل عليه الوزارة.

الاستعدادات للموسم السياحي 2024

استمعت يوم 11 جوان 2024 إلى وزير السياحة والصناعات التقليديّة حول استعدادات الوزارة للموسم السياحي 2024. وقدّم الوزير عرضا عن الخطط والبرامج التي تمّ اعتمادها في إطار الإعداد للموسم السياحي، مع بعض المؤشرات والأرقام المتّصلة بحسن الترويج للوجهة التونسية وضمان الجودة الشاملة للمنتوج السياحي. كما تطرّق إلى الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنويع المنتوج والعرض السياحي.

وأكّد أعضاء اللّجنة ضرورة مواصلة العمل في اتجاه تنويع المنتوج السياحي، ومعالجة الإشكاليات المتعلّقة ببعض المشاريع السياحية المعطّلة في بعض الجهات، مؤكّدين وجوب الإسراع في وضع الأطر القانونية لدور الضيافة والإقامات الريفية.

ودعوا إلى إيجاد حلول لبعض الوحدات الفندقية المغلقة منذ سنوات من خلال معالجة مديونيتها المتفاقمة وإعادة ادماجها ضمن الدورة الاقتصادية.

مقترح قانون يتعلّق بالصناعة السينمائية في تونس

- استمعت اللّجنة يوم 21 جوان 2024 إلى ممثّلي جهة المبادرة التشريعية المتعلّقة بالصناعة السينمائية في تونس، الذين بيّنوا أنّ مقترح القانون هو ثمرة عدّة استشارات أفضت إلى وجوب العمل على معالجة الإخلالات المتعلّقة بالإطار التشريعي المنظّم لقطاع السينما والذي يتّسم بعدم مواكبة تطوّر القطاع خاصة من الناحية الهيكلية والتنظيمية.

وأبرزوا أهمية التخطيط وحوكمة التصرّف في موارد صندوق التشجيع على الاستثمار في مجال السينما، ووضع خطّة وطنية للنهوض بمنظومة قاعات العرض السنيمائي.

لجنة السياحة

وتمّ خلال النّقاش تأكيد الأهمية القصوى التي توليها اللّجنة للنّظر في جميع المبادرات التشريعية المتعلّقة بمراجعة الشأن الثقافي عموما والمتعلّقة بقطاع السينما على وجه الخصوص.

الاستعدادات للأنشطة والمهرجانات الصيفية

استمعت اللّجنة يوم 12 جويلية 2024 إلى المديرة العامة للمؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية، والمديرة العامة للشؤون الثقافية، ومديري مهرجان قرطاج والحمامات الدوليين، وذلك حول الاستعدادات للأنشطة والمهرجانات الصيفية،

وتمّ تأكيد أهمية متابعة الاستعدادات المنجزة في تنظيم المهرجانات الصيفية، وضرورة حوكمة منح الدعم للأعمال الإبداعية الوطنية التي أثبتت جدارتها، والتصدّي لجميع مظاهر سوء التصرّف وإهدار المال العام وحسن إدارة مختلف الأنشطة الثقافية. كما تمّ إبراز الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسّسة تنمية المهرجانات في تكريس سياسة ثقافية رشيدة. وتمّ التطرّق إلى الاستراتيجية التي تعتمدها وزارة الشؤون الثقافية، ومساندة المهرجانات والتّظاهرات الثقافيّة بمختلف مناطق الجمهوريّة التّونسيّة وتوظيف الخصوصيّات الجهويّة والمحليّة لضمان الجودة، إضافة إلى سعي الوزارة إلى ترشيد الدعم وإعادة النّظر في خارطة المهرجانات .

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة

مقترح القانون المتعلّق بصناعة المكمّلات الغذائية

استمعت يومي 10 جوان و 10 جويلية 2024 إلى ممثّلين عن المجمع المهني لصناعة المكمّلات الغذائية ومواد التجميل الجلدية التابع لكنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية. الذين قدّموا عرضا شاملا حول صناعة المكمّلات الغذائية في تونس، مبيّنين أهميتها الاقتصادية وفق ما تبرزه الإحصائيات، واستعرضوا أهم الصعوبات التي تعترض القطاع.

وتمّ تأكيد أهمية المقترح الذي يهدف إلى سدّ فراغ تشريعي في مجال صناعة المكمّلات الغذائية. مع مطالبة ممثّلي المجمع بتقديم ملاحظات كتابية تستأنس بها اللّجنة.

الاستماع إلى الغرفة الوطنيّة للنظاراتيين

استمعت اللّجنة يوم 25 جوان 2024 إلى ممثّلين عن الغرفة الوطنية للنظاراتيين، الذين عبّروا عن مطلب مراجعة قرار الترفيع في قيمة تكفّل الصندوق الوطني للتأمين على المرض بالنظارات الطبية من 50 دينار إلى 200 دينار. كما اعتبروا أنّ اعتماد نظام قسيمات الشراء لمختلف المنظومات العلاجية من شأنه إثقال كاهل النظاراتيين.

لجنة الصحة

وقرّرت اللّجنة استدعاء ممثلي الصندوق الوطني للتأمين على المرض ووزارة الصحة لتدارس هذه الطلبات بحضور ممثلي الغرفة.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

ضبط برنامج العمل ومتابعة واقع القطاع وتقييم مدى ملاءمة عناصر التشغيل للسياسات العمومية القطاعية

- استمعت يوم 8 ماي 2024 إلى وزير التشغيل والتكوين المهني، و إلى كاتب الدولة المكلّف بالشركات الأهلية، وذلك في إطار متابعتها لواقع القطاع وتقييم مدى ملاءمة عناصر التشغيل للسياسات العمومية القطاعية.

وقدّم وزير التشغيل والتكوين المهني عرضا عن واقع قطاع التشغيل. وذكّر بأنّ التشغيل والتكوين المهني من المكوّنات الأساسية للمنظومة الوطنية لتنمية الرأس المال البشري، حيث تساهم الوزارة في الاستجابة للتحدّيات الاقتصادية والاجتماعية جهويا ووطنيا وإقليميا ودوليا.

ومن جهته أبرز كاتب الدولة المكلّف بالشركات الأهلية، أنّ إحداث الشركات الأهلية هو خيار يقطع مع منوال تنموي أثبت محدوديته، وأضاف أنّ المنوال التنموي الجديد يرتكز على ثنائية الجدوى الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية.

وأشار إلى الإشكاليات المتعلّقة بالتمويل والإطار القانوني المنظّم لهذه الشركات. وأضاف أنّه تمّ القيام بعديد الجلسات مع البنك التونسي للتضامن لمراجعة النظام الأساسي .

وتقدّم النواب بمقترحات تناولت توحيد باب الإنتداب عبر مكاتب التشغيل والعمل المستقل، واستيعاب حاملي شهادة الدكتوراه كمكونين، وتكثيف الحملات التحسيسية والتوعوية.

مقترح القانون المتعلّق بتنقيح قانون التعليم العالي الخاص

- استمعت يوم 15 ماي 2024 إلى عميد المهندسين التونسيين ورئيسة مجلس هيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية حول مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلّق بالتعليم العالي الخاص.

واعتبر عميد المهندسين التونسيين أنّ مقترح القانون يمثّل فرصة لمراجعة كامل القانون عدد 73 لسنة 2000. واعتبر أنّ كراس الشروط يجب أن يتضمّن مختلف الخصوصيات والمقتضيات المتعلّقة بكل ميادين التعليم العالي ومختلف الشعب المرتبطة به. ونبّه إلى تواصل نزيف هجرة المهندسين وما ينجرّ عنه من إهدار للإمكانيات البشرية .

وشدّد أعضاء اللّجنة على ضرورة أن تضطلع العمادة بدورها في التصدّي لنزيف هجرة المهندسين التونسيين والدفاع عنهم.

ثم استمعت اللّجنة إلى رئيسة مجلس هيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية التي بيّنت ضرورة تعزيز توفير تكوين جيّد للطلبة بمؤسّسات التعليم العالي الخاص حسب معايير مضبوطة والحفاظ على قيمة الشهائد العلمية.

وأكّد أعضاء اللّجنة أهمية ضمان تكافؤ الفرص للمهندسين المتخرّجين من المؤسّسات العمومية والخاصة على حدّ السواء وإقرار آلية تكفل ذلك.

- واصلت يوم 30 ماي 2024 النّظر في هذا المقترح. وارتأت بعد التداول تأجيل المصادقة على تقريرها حوله إلى حين التوصّل بالمقترحات الكتابية لكل من عمادة المهندسين التونسيين ومجلس هيئة المهندسين المعماريين بالبلاد التونسية.

- صادقت يوم 24 جويلية 2024 على تقرير الزيارة الميدانية إلى مجموعة من المنشآت الرياضية بولاية المنستير، كانت أدّتها اللّجنة الفرعية المكلّفة بمتابعة واقع الرياضة وسبل النهوض بها بتاريخ18 جويلية 2024.

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

مقترح قانون تنقيح وإتمام القانون المتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسّسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، ومقترح ومشروع القانونين المتعلّقين بعطل الأمومة والأبوّة.

استمعت يوم 25 أفريل 2024 إلى ممثّلي وزارة المالية حول مقترح القانون المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلّق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات

المحلّية والمؤسّسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، ومقترح القانون المتعلّق بتنظيم عطل الأمومة والأبوّة والوالدية في القطاعين العام والخاص .

وأشار ممثّلو وزارة المالية إلى وجود مشروع قانون يتم إعداده من قبل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حول عطلتي الولادة والأمومة وعطلة الأبوّة، ويتضمّن مراجعة لمدّة العطل المقترحة والامتيازات الممنوحة، فضلا عن وجود مشروع قانون لتنقيح النظام الأساسي العام المتعلّق بالوظيفة العمومية يعكس رؤية جديدة للحكومة. وبيّنوا أنّ تعامل وزارة المالية مع مقترحي القانونين يتّصل بالجانبين المالي والتشريعي.

وفي تفاعلهم أكّد النواب احترامهم لمقتضيات الدستور مؤكّدين التكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية وأهمية التنسيق بينهما.

- استمعت يوم 29 أفريل 2024 حول مقترحي القانونين إلى ممثّلي وزارة الشؤون الاجتماعية، الذين أكّدوا ضرورة اعتماد سياسة المرحلية والتدرّج في تطبيق الإجراءات المتّصلة بعطلة الأمومة. كما أشاروا إلى وجود اكراهات مالية في تطبيق مقترحي القانونين على أنظمة الضمان الاجتماعي مرتبطة مباشرة بالتوازنات المالية للمنظومة واستمراريتها.

وتساءل النواب حول مدى وجود خطة استشرافية لإيجاد مصادر تمويل سواء لتطبيق مقترحي القانونين أو لتحسين وضعية الصناديق الاجتماعية التي تشهد عجزا وصعوبات مالية.

كما دعوا إلى تنظيم حوار يضمّ الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لإيجاد حلول لجملة الصعوبات المطروحة في منظومة الضّمان الاجتماعي.

- استمعت يوم 23 ماي 2024 حول مقترحيْ القانونين إلى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، التي بيّنت أنّ الوزارة تعمل منذ مدّة، في إطار التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة، على إعداد مشروع قانون لتنقيح عطل الأمومة والأبوّة في القطاعين العام والخاص، وقد توصّلت إلى الصيغة النهائية .

واقترح النواب الاقتصار على تقديم ملاحظات بخصوص مقترحي القانونين طالما لم يرد مشروع قانون مقدّم من الوظيفة التنفيذية على المجلس. وأكّدوا استعداد جهتي المبادرة لدمج المقترحين في اتجاه الوصول إلى نصّ قانوني يهدف إلى ضمان العدالة الاجتماعية لتشمل الفئات المهمّشة في المجتمع.

- استمعت يوم 30 ماي 2024 إلى ممثّلي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الذين أكّدوا مساندة الاتحاد لمراجعة الإطار القانوني المتعلّق بعطل الولادة والأمومة وكذلك الترفيع في المنافع الاجتماعية للأم العاملة في القطاع الخاص. ودعوا إلى التوسّع في مضامين المقترح واعتماد صياغة نصوص تشريعية شمولية تقنّن كافة الحالات الموجودة على غرار المرأة العاملة لحسابها الخاص من جهة، والعاملة في القطاع الموازي من جهة أخرى.

كما استمعت إلى ممثّلي كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية الذين ذكّروا بأنّ الكنفدرالية كانت طرفا مشاركا في بعض جلسات العمل مع وزارة الأسرة والمرأة لمناقشة مشروع قانون في ذات الغرض. كما تقدّموا بجملة من الملاحظات حول مضامين المقترحين.

وفي تفاعلهم أكّد النواب ضرورة مراعاة التشريعات لخصوصيات المجتمع والأسرة التونسية، والحفاظ على النسيج الاقتصادي عبر تعزيز حماية حقوق الأجيرات.

لجنة تنظيـــم الإدارة

- استمعت يوم 11 جوان 2024 إلى ممثّلات الاتحاد الوطني للمرأة التونسية حول مقترحي القانونين، حيث قدّمت رئيسة الاتحاد قراءة نقدية للإطار التشريعي المنظّم لعطلة الولادة وراحة الرضاعة. وبيّنت أنّ القانون الحالي يؤثّر على تدرّج المرأة العاملة في مسارها الوظيفي بسبب التمتّع بعطلة الولادة. ودعت إلى تنقيح الإطار القانوني المتعلّق بالمحاضن ورياض الأطفال في اتجاه إحداث محاضن صلب المؤسّسات العمومية بما يمكّن المرأة من التوفيق بين عملها والاعتناء بأطفالها.

وبيّن النواب أنّ تغيير الوضعية الحالية للمرأة العاملة لا يقتصر على صياغة نصوص قانونية ثورية بل يشمل العمل المشترك مع كافة هياكل الدولة من أجل تغيير العقليات السّائدة في المجتمع وضمان تطبيق النصوص القانونية في الواقع.

- واصلت يوم 26 جوان 2024 النّظر في مقترحي القانونين، بالتداول حول مخرجات المجلس الوزاري المنعقد يوم الأربعاء 19 جوان 2024 والذي صادق خلاله على مشروع قانون يتعلق بعطل الأمومة والأبوّة.

واختلفت آراء الأعضاء حول التقدّم في عمل اللّجنة بخصوص مقترحي القانونين المعروضين بين طرف يرى ضرورة التقدّم في دراستها عبر دعوة جهتي المبادرة في اتجاه دمج المقترحين للحصول على نص موحّد، في حين رأى جانب آخر تأجيل النّظر في هذين المقترحين إلى حين إحالة مشروع قانون الحكومة على المجلس، عملا بمقتضيات الدستور و النظام الداخلي من حيث أولوية النظر في

مشاريع القوانين التي يعرضها رئيس الجمهورية.

- خصّصت اجتماعها يوم 03 جويلية 2024 لمناقشة فصول مقترح القانون المتعلّق بتنظيم عطل الأمومة والأبوّة والوالدية في القطاعين العام والخاص.

- تداولت يوم 10 جويلية 2024 بخصوص إحالة مشروع قانون يتعلّق بعطل الأمومة والأبوّة على اللّجنة، مع طلب استعجال النظر. وتطرّق أعضاء اللّجنة إلى مسألة أولوية النّظر في المبادرات التشريعية وفق النظام الداخلي والدستور،

- واصلت يوم 18 جويلية 2024 مناقشة فصول مقترح القانون المتعلّق بتنظيم عطل الأمومة والأبوّة والوالدية في القطاعين العام والخاص .

- واصلت يوم 24 جويلية 2024 التداول حول مقترح القانون عدد 13/2024 المتعلّق بتنظيم عطل الأمومة والأبوّة والوالدية في القطاعين العام والخاص، ومشروع القانون عدد 56/ 2024 المتعلّق بعطل الأمومة والأبوّة. وأكّد أعضاء اللّجنة أنّ الهدف الأساسي من المبادرتين التشريعيتين يتمثّل في التوصّل إلى إصدار نص قانوني يخدم مصلحة الأم والطفل والأسرة.

وبعد التداول، قررت اللّجنة مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 13 / 2024 والانتهاء من جميع أعمالها في الغرض على أن يتمّ إثر ذلك النظر في كيفية التعاطي مع مشروع القانون عدد 56 / 2024.

- عقدت يوم 29 جويلية 2024 جلسة خصّصتها لمواصلة مناقشة فصول مقترح القانون عدد 13 / 2024، وللاستماع إلى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حول مشروع القانون عدد 56 / 2024.

وأنهت أعمالها، وأحالت كلا من مشروع القانون عدد 56/2024 ومقترح القانون عدد 13/2024 وتقريريهما إلى مكتب المجلس.

الاستماع إلى ممثلي الجمعية التونسية للمبلّغين عن الفساد

استمعت اللّجنة يوم 14 ماي 2024 إلى ممثّلي الجمعية التونسية للمبلّغين عن الفساد وذلك تفاعلا مع مطلب صادر عن الجمعية وفي إطار تطبيق الاختصاصات المسندة للجنة.

وأكّد ممثّلو الجمعية ما يتعرّض له المبلّغون عن الفساد من ضغوطات وتهديدات رغم وجود إطار قانوني يتعلّق بالإبلاغ وحماية المبلغين، خاصة في ظلّ تعليق نشاط الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بصفتها الهيكل المختص بتلقّي ملفّات الفساد.

وأطلعوا اللّجنة على عدد من ملفات المبلّغين عن الفساد مبيّنين أنّه لم يتم التفاعل مع مطالبهم، وشدّدوا على ضرورة إيجاد آليات لحماية المبلغين والاستئناس بالتجارب المقارنة.

كما أشار ممثلو الجمعية إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة تهدف إلى تجويد النصوص القانونية الموجودة باتجاه تشديد العقوبات المنصوص عليها في الغرض واعتماد الصرامة في تطبيقها.

وأبدى النواب مساندتهم لكل المبلّغين الذين يتعرّضون للهرسلة والتهديدات. ودعوا إلى ضرورة توضيح مآل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو إرساء البديل.

مقترحيْ القانونين المتعلّقين بالأمن السيبراني، وبتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي

- نظرت اللّجنة يوم 23 ماي 2024 في مقترحيْ القانونين عدد 36 / 2024 المتعلّق بالأمن السيبراني، وعدد 42 / 2024 المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

- تمّ الاطلاع يوم 30 ماي 2024 على جملة النصوص القانونية ذات الصلة بالأمن السيبرني سواء المتعلّقة بالمرسوم عدد 17 لسنة 2023 المتعلّق بالسلامة السيبرنية، أو القانون عدد 5 لسنة 2004 المتعلّق بالسلامة المعلوماتية. كما تمّ الاستئناس بعدد من القوانين المقارنة في نفس الموضوع للتعرّف على الإضافات التي أوردها مقترح القانون المعروض. واطلع أعضاء اللّجنة على مقترح القانون المتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي من خلال تلاوة فصول المقترح ووثيقة شرح الأسباب المرفقة به.

وثمّن النواب ما ورد في مقترح القانون من حيث حماية المستهلك وتنظيم القطاع ودورها في تسهيل العمليات التجارية.

- استمعت يوم 06 جوان 2024 إلى مُمثّل جهة المبادرة حول مقترح القانون عدد 36 / 2024 المتعلّق بالأمن السيبراني، الذي بيّن أنّ مصادقة تونس على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلّقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001، وتنامي ظاهرة القرصنة الالكترونية وتطوّرها المتسارع، تفرض على بلادنا إصدار نصّ قانوني. وأضاف أنّه تمّت صياغة هذا المقترح بالاطّلاع على التجارب المقارنة، مبديا انفتاحه على كل الآراء الهادفة إلى تجويد النصّ وملاءمتها مع الإطار الهيكلي الموجود.

وفي تفاعلهم ثمّن أعضاء اللّجنة مجهود أصحاب المبادرة في سعيهم لمعالجة إشكال مطروح، وأكّدوا ضرورة تنقيح المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المتعلّق بالسلامة السيبرنية بما يتماشى مع التزامات الجمهورية التونسية دوليا وإقليميا.

- اتّفق أعضاء اللّجنة خلال اجتماع يوم 26 جوان 2024 على تنظيم ورشة عمل بمشاركة كل الأطراف المعنية بموضوع الأمن السيبراني على غرار وزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية، للنظر في تنقيح المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلّق بالسلامة السيبرنية.

لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح

مقترح القانون المتعلّق بتنظيم التراخيص المخصّصة لاستعمال الدرون

استمعت اللّجنة يوم 24 أفريل 2024، إلى ممثّلين عن وزارة النقل حول مقترح القانون عدد 09 / 2023 المتعلّق بتنظيم التراخيص المخصّصة لاستعمال الدرون. وبيّن ممثلو الوزارة أنّ الحكومة

ماضية في إعداد مشروع أمر ترتيبي يتعلّق بضبط الشروط الفنية المنطبقة على الطائرات الموجّهة عن بعد المستعملة للجولان الجوّي وشروط ممارسة نشاط استغلالها،

وقدّم أعضاء اللّجنة استفسارات واقتراحات حول الموضوع على غرار تنظيم المسائل المتعلّقة بالتسويق والتصدير والتوريد لطائرات الدرون، وكيفية إسناد التراخيص ومعايير التصنيفات، وتحديد المسؤولية المدنية والجزائية.

مشروع قانون تنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية

- شرعت اللّجنة يوم 09 ماي 2024، في النّظر في مشروع القانون المتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلّة المرافعات والعقوبات العسكرية، وتمّ تأكيد أهمية هذا التنقيح بغرض معالجة ظاهرة فرار العسكريين إلى الخارج من خلال تنقيح أحكام الفصل 68 منها التي لا تمكّن من مؤاخذة العسكري الذي لا يلتحق بأرض الوطن إثر نهاية مهمّة أو تربّص أو رخصة للخارج.

وتولّى النواب مناقشة أحكام مشروع القانون والتعديلات المُقدّمة . كما تمّ الاطّلاع على دراسة مقارنة بين النصّ الأصلي بالمجلّة والتعديلات المدخلة بموجب المشروع المعروض.

- استمعت يوم 14 ماي 2024 إلى ممثّلين عن وزارة الدفاع الوطني، الذين بيّنوا أنّ القانون الحالي جرّم الفرار إلى الخارج في حالة معيّنة وهي عدم حصول العسكري على إذن قانوني، ولم يستوعب حالات أخرى وهي عدم التحاق هذا الأخير بأرض الوطن إثر انتهاء رخصته بالخارج أو التربّص أو المهمّة بالخارج. وأكّدوا أن القضاء العسكري يقوم بتكييف الأفعال المذكورة بكونها جريمة مخالفة التعليمات العسكرية وهي جريمة تخضع للمبادئ القانونية العامة في مجال سقوط العقوبة وانقضاء الآجال القانونية للقيام بالدعاوى العمومية.

- اطلعت يوم 30 ماي 2024 على رأي لجنة التشريع العام بخصوص مشروع القانون، ثم تمّت تلاوة نصّ المشروع في صيغته المعروضة على اللّجنة والمصادقة عليه.

- نظرت يوم 4 جوان 2024 في تقريرها حول مشروع القانون وصادقت عليه.

لجنة الدفاع والأمن

متابعة تأمين الموسم الصيفي

استمعت اللّجنة يوم 30 ماي 2024 إلى مُمثّلين عن الديوان الوطني للحماية المدنية والمرصد الوطني للسلامة المرورية وذلك في إطار اطّلاعها على المجهودات الوطنية المبذولة لتأمين الموسم الصيفي على عديد الأوجه مثل تفعيل برنامج العطلة الآمنة وتأمين المحاصيل الفلاحية وحماية الغابات من الحرائق.

وقدّم ممثّلو الديوان الوطني للحماية المدنية معطيات عن تدخلات الديوان واستعداداته وخططه فيما يتعلّق بالحرائق وحماية الثروة الغابية والنجدة بالطرقات وبالشواطئ.

وقدّم ممثلو المرصد الوطني للسّلامة المرورية، عرضا عن الاستراتيجية الوطنية متعدّدة القطاعات للسّلامة المرورية ورؤية المؤسّسة حول ضمان سلامة الجميع مع فكرة حول الأنشطة المنجزة وتركيز برامج السّلامة المرورية بمؤسّسات الطفولة والتربية.

وطرح النواب استفسارات تمحورت حول البرامج المستقبلية للمؤسّستين، والتنسيق بين الهياكل المتداخلة وكيفية تلافي العوائق المهدّدة لسلامة الطريق مثل الدراجات النارية وضرورة تكثيف الدورات التدريبية والتشجيع على ثقافة التطوّع.

- عقدت جلسة يوم 24 جويلية 2024 ونظرت في تقريرها المتعلّق بالزيارة الميدانية التي أدّتها إلى المكتب الحدودي للديوانة بمطار تونس قرطاج الدولي. كما تولّت تقييم نشاطها خلال الدورة العادية الجارية .

لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

مبادرتا تعديل النظام الداخلي

عقدت جلسة يوم 15 ماي 2024 خُصّصت لضبط منهجية دراسة المبادرتين التشريعيتين المحالتين على أنظار اللّجنة، والمتعلّقتين بتعديل بعض فصول النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب في اتجاه وضع آليات جديدة لمزيد الارتقاء بالعمل البرلماني خدمة للصالح العام واستجابة لتطلّعات الناخبين.

لجنة النظام الداخلي

العمل التشريعي

مجلس نواب الشعب يصادق على مقترح قانون وعدد من مشاريع القوانين

تميّز النشاط التشريعي لمجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة من أفريل الى جويلية 2024 بالمصادقة على مبادرات تشريعية هامة تمثّلت في مشروع القانون المتعلّق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية ومشروع القانون المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها بعد دمج المشروعين في نص موحّد، وفي المبادرات التشريعية المتعلّقة بعطل الأمومة والأبوّة، إضافة الى مقترح القانون المتعلّق بحقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية كأوّل مبادرة تشريعية مقدّمة من النواب. كما صادق المجلس على عدد آخر من مشاريع القوانين نستعرضها في ما يلي:

◆ قانون عدد 24 لسنة 2024 مؤرّخ في 10 ماي 2024 يتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرّخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال.[1]

يندرج في إطار التزام تونس بمبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتطبيقا للنصوص القانونية الصّادرة في الغرض والهادفة إلى تمكين الأطفال من ممارسة حقوقهم دون تمييز بما في ذلك المتعلّقة بالترفيه، كما يهدف إلى مزيد تدعيم دور مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال، من خلال جملة من التعديلات التي من شأنها تطوير الخدمات المُقدّمة وتوسيع دائرة الفئات المنتفعة، وتوفير دخل إضافي لمراكز الإصطياف بما يدعم جودة الخدمات المسداة لفائدة الأطفال.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 26 فيفري2024 تحت عدد 21 / 2024، وتولّت دراسته لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة خلال جلساتها بتاريخ 21 مارس 2024 وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 7 ماي 2024، بحضور وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

وقد تواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون على امتداد ساعة و54 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 27 تدخّلا تناولت مواضيع تتصل بالابتزاز الالكتروني الذي يهدّد الأطفال، وبعث مركز اصطياف في كل إقليم وتعميم خدماتها على امتداد كامل السنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعميم حق الاصطياف لكل طفل. كما أثار المتدخّلون مسائل تهمّ مكافحة ظاهرة الانقطاع المبكّر عن الدّراسة واستيعاب اليافعين، والإحاطة بالأطفال المصابين بطيف التوحّد، فضلا عن تحديد المهام وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الوزارات ذات الطابع الاجتماعي لضمان حقّ الإحاطة بالطفل.

وتمّ استعراض استراتيجية الوزارة لإصلاح الظواهر السلبيّة في المجتمع.

◆ قانون أساسي عدد 25 لسنة 2024 مؤرّخ في 27 ماي 2024 يتعلّق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.[2]

يهدف إلى موافقة تونس على التعديلات المدخلة على الإتفاق والمضي نحو إتمام إجراءات المصادقة الداخلية عليها وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل. وتشمل هذه التعديلات تنقيح الفصل الأوّل المتعلّق بمجال تدخّل البنك بإضافة فقرة لقائمة الدول والمناطق التي يمكن للبنك التدخّل فيها، وتنصّ على أنّ عمليات البنك تشمل "عددا محدودا من دول جنوب الصحراء".

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 15 فيفري 2024 تحت عدد 10/ 2024، وتولّت دراسته لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة خلال جلستها بتاريخ 21 فيفري. وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 21 ماي 2024 بحضور كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلّف بالمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون على امتداد 21 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 4 تناولت مواضيع تهمّ وضع رؤية واستراتيجية لمنوال التنمية يقوم على السّيادة الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز التمثيلية الديبلوماسية مع دول افريقيا جنوب الصحراء، إضافة الى تأثير هذه التعديلات على الهجرة غير النظامية ومدى إمكانية تدخّل البنك لمساعدة تونس على مواجهة هذه الظّاهرة بتوفير الدّعم المادّي لبلادنا.

◆ قانون عدد 26 لسنة 2024 مؤرّخ في 27 ماي 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخّل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس.[3]

(1) الرائد الرسمي عدد 61 بتاريخ 14 ماي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 07 ماي 2024.

(2) الرائد الرسمي عدد 66 بتاريخ 28 ماي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 21 ماي 2024.

(3) الرائد الرسمي عدد 66 بتاريخ 28 ماي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 21 ماي 2024.

يهدف إلى مواصلة العمل على تحقيق الأمن الغذائي ومجابهة الضغوطات على مستوى المالية العمومية والكلفة الإضافية لعمليات التوريد بالاعتماد على شركاء تونس الماليين قصد توفير التمويلات اللازمة لتأمين احتياجات البلاد من الحبوب ودعم القدرة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي الوطني من خلال تقديم طلب تمويل إضافي ثان للبنك الدولي وذلك عن طريق قرض بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي، تمّت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 14 مارس 2024.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 4 ماي 2024 تحت عدد 40/ 2024 ، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستيها بتاريخ 14 و 15 ماي 2024 وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 21 ماي 2024، بحضور كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلّف بالمؤسّسات الصغرى والمتوسطة.

وتواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون على امتداد 5 ساعات و25 دقيقة. وبلغ عدد المداخلات 26 تناولت مواضيع تهمّ مراجعة مجلّة الصّرف ومجلّة الاستثمار وقانون الصفقات العمومية، ووضع مخطّط واضح لتنمية الإنتاج الفلاحي وتحقيق أمن غذائي شامل ومستدام إضافة الى وضع خطّة للتصرّف في المياه وتحلية مياه البحر واستغلال المياه الجوفيّة ومحاربة كل أنواع الفساد وسوء التصرّف في المحاصيل المرصودة في دواوين الحبوب.

كما تمّ التطرّق إلى تمكين الشركات الأهلية من استغلال الأراضي الدولية، وإلى تحفيز المؤسّسات الصغرى وصغار الفلاحين وتشجيعهم من خلال تيسير الحصول على تمويلات، فضلا عن تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية وفتح أسواق إفريقية جديدة لتصدير المنتوجات الفلاحية، والقطع مع سياسة الاقتراض والمديونيّة.

◆ **قانون عدد 27 لسنة 2024 مؤرّخ في 27 ماي 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضّمان المبرمة بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية المتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة.**[4]

ورد على المجلس بتاريخ 15 فيفري 2024 ، تحت عدد 11 / 2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعاتها بتاريخ 28 فيفري و 7 مارس و 24 و 25 أفريل 2024 . وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 22 ماي 2024، بحضور كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلّف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

◆ **قانون عدد 28 لسنة 2024 مؤرّخ في 27 ماي 2024 يتعلّق بالموافقة على عقد الضّمان المبرم بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية ومؤسّسة القروض من أجل إعادة الإعمار الألمانية والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا.**[5]

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 19 افريل 2024 تحت عدد 32 / 2024، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 29 افريل 2024. وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 22 ماي 2024، بحضور كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلّف بالمؤسّسات الصغرى والمتوسطة.

◆ **قانون عدد 29 لسنة 2024 مؤرّخ في 27 ماي 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجددة.**[6]

ورد على المجلس بتاريخ 15 فيفري 2024، تحت عدد 12 / 2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعاتها بتاريخ 28 فيفري و7 مارس و24 و25 أفريل 2024. كما نظّمت يوما دراسيّا حوله بتاريخ 24 أفريل 2024. وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 22 ماي 2024، بحضور كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلّف بالمؤسّسات الصغرى والمتوسطة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ التصويت في بداية الجلسة ليوم 22 ماي 2024 على إجراء نقاش عام موحّد حول مشاريع القوانين الثلاث المعروضة، وذلك باعتبار وحدة الموضوع والتصويت تباعا على كلّ مشروع قانون على حدة. علما بأنّ لجنة المالية والميزانية أعدّت تقريرا موحّدا بخصوص القانونين عدد 27 و29 لسنة 2024.

وتهدف مشاريع القوانين المعروضة إلى تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وأوروبا وتطوير منظومة الطّاقات المتجدّدة (ELMED) في إطار التوجّهات التنموية للبلاد التونسية المنصوص عليها صلب مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2023 ـ 2025.

وتتوافق هذه المشاريع مع الرؤية الاستراتيجية للدولة فيما يتعلّق بقطاع الطّاقة في أفق 2050 الرامية بالأساس إلى الترفيع في القدرات الوطنية لتبادل الكهرباء بين تونس وأوروبا بما يعود

(4) الرائد الرسمي عدد 66 بتاريخ 28 ماي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ22ماي 2024.

(5) الرائد الرسمي عدد 66 بتاريخ 28 ماي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 22 ماي 2024.

(6) الرائد الرسمي عدد 66 بتاريخ 28 ماي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 22 ماي 2024.

بالنّفع على الأسر التونسية من خلال التخفيض في تكلفة استهلاك الكهرباء وإتاحة فرص استثمار جديدة للشركات التونسية في مجال الطّاقات المتجدّدة.

وقد تواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون على امتداد ساعتين و56 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 33 تدخّلا تناولت مواضيع تهمّ الأمن الطّاقي وضرورة إيجاد التمويل والتخطيط للمشاريع الكبرى، وأهميّة التحسيس والتوعية بقيمة التحوّل الطّاقي والدعوة للانخراط فيه ودعمه، مع الدّعوة الى القطع مع سياسة الاقتراض والتعويل على الذات وتشجيع المبادرات الخاصة والشركات الصغرى، والى وضع استراتيجيّة وطنية للانتقال الطّاقي.

كما أثار المتدخّلون مسائل تتصل بمدى انتفاع المواطن من الاتفاقيات المموّلة لمشاريع الطّاقة ومدى تأثيرها على تخفيض كلفة استهلاك الطّاقة، مع المطالبة بإحداث مجلس وطني للأمن الطّاقي، فضلا عن مطالب أخرى ذات طابع جهوي ومحلّي في علاقة بتوفير الطّاقة لكلّ مواطن.

◆ قانون أساسي عدد 30 لسنة 2024 مؤرّخ في 5 جوان 2024 يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظّمة العالمية للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة، المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005. [7]

يشمل التعديل الأحكام المتّصلة ببراءات الاختراع عبر ضبط المعايير الدنيا الواجب توفيرها على المستوى الوطني لحماية حقوق الملكية الصناعية التي تتضمّن براءات الاختراع.

ورد على المجلس بتاريخ 07 ديسمبر 2023، تحت عدد 51/ 2023 وتولّت دراسته لجنة التشريع العام خلال اجتماعاتها بتاريخ 25 مارس و19 أفريل و10 ماي 2024. وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم الأربعاء 29 ماي 2024 بحضور وزيرة التجارة وتنمية الصادرات.

وقد تواصل النّقاش العام حول مشروع هذا القانون على امتداد ساعتين و53 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 36 تناولت مراجعة منظومة الغرف التجارية والصناعية وتركيبتها، ورسم استراتيجية وطنية تتعلّق بمنظومة صناعة الأدوية وتوزيعها. كما تمّت الدعوة إلى اعتماد الأدوية الرحيمة عوضا عن الأدوية الكيمياوية، إضافة إلى المطالبة بالتدخّل لتعديل أسعار الأضاحي في السوق. وبضرورة مكافحة الاحتكار والمضاربة والاقتصاد الموازي ومراقبة مسالك التوزيع.

◆ قانون عدد 31 لسنة 2024 مؤرّخ في 19 جوان 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السّعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط (عدد 31 / 2024) . [8]

يهدف إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس بتاريخ 22 فيفري 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير السكك الحديدية لنقل الفسفاط لتحسين طاقتها في تحمّل قطارات تنقل كميات أكبر والترفيع في طاقة الشركة لنقل كميّات الفسفاط المنتجة والمحوّلة والتقليص من كلفة صيانة السكة المستغلة واعتماد القاطرات الجديدة على خطوط شبكة نقل الفسفاط.

ورد على المجلس بتاريخ 18 أفريل 2021 تحت عدد 31/2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعاتها بتاريخ 29 أفريل و9 و14 ماي 2024 وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم الأربعاء 12 جوان 2024 بحضور وزيرة الصناعة والمناجم والطّاقة.

وقد تواصل النّقاش حوله على امتداد 3 ساعات و35 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 38، تناولت بالخصوص المطالبة بالقطع مع سياسة القروض والمديونيّة، وبوضع إصلاحات كبرى وتغيير منوال التنمية، وبوضع استراتيجية وطنية لإنقاذ شركة الفسفاط والزّيادة في الإنتاج، وباعتماد النقل الهيدروليكي للفسفاط. كما تمّت الدعوة الى مزيد التنسيق والتعاون بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية، وتقديم مشاريع قوانين لدفع التنمية والاستثمار، مع المطالبة بربط المناطق الصناعية بالسكك الحديدية وتطوير البنية التحتية.

◆ قانون عدد 32 لسنة 2024 مؤرّخ في 19 جوان 2024 يتعلّق بحقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية [9]

يهدف مقترح القانون إلى إرساء إطار قانوني خاص يتعلّق بحقوق المرضى وآليات الوقاية من المخاطر والأضرار المرتبطة بالعلاج وبنظام المسؤولية الطبية لمهنيي الصحة المباشرين لنشاطهم بصفة قانونية، والمسؤولية المرفقية للهياكل والمؤسّسات الصحية العمومية والخاصة، وذلك لإيجاد إطار قانوني جامع وموحّد لحقوق المرضى وملء الفراغ التشريعي على مستوى المنظومة القانونية في مادّة المسؤولية الطبية وضبط الحقوق الأساسية للمرضى، إلى جانب إرساء آليات للوقاية من المخاطر والأضرار المرتبطة بالعلاج.

وقد تمّ إيداع مقترح القانون المقدّم من قبل مجموعة من النواب بمكتب الضبط المركزي بتاريخ 12 أكتوبر 2023 تحت عدد 30/ 2023، وتولّت دراسته لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة خلال اجتماعاتها بتاريخ 25 أكتوبر و01 نوفمبر 2023 و10 و17 و25 جانفي و15

(7) الرائد الرسمي عدد 69 بتاريخ 6 جوان 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 ماي 2024.

(8) الرائد الرسمي عدد 75 بتاريخ 20 جوان 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 12 جوان 2024.

(9) الرائد الرسمي عدد 15 بتاريخ 20 جوان 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 4 و5 جوان 2024.

و16 و22 فيفري و7 و21 مارس 2024. وتمّت مناقشته والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليومي 4 و5 جوان 2024 بحضور النواب أصحاب المبادرة.

وقد تواصل النّقاش العام حول مقترح القانون على امتداد 3 ساعات، وبلغ عدد المداخلات 36 تضمّنت بالخصوص دعوة النواب إلى الانخراط في ثورة تشريعية وتقديم مقترحات قوانين تنسجم مع انتظارات الشعب. كما تعلّقت بتحفيز الأطبّاء للعدول عن الهجرة، وباقتراح بعض التعديلات المتعلّقة بتعويضات المريض من شركات التأمين، وتحديد المسؤولية الطبيّة وفق الوسائل والتجهيزات المتاحة في المؤسّسات الصحية، إضافة الى طلب مراجعة بعض المفاهيم وآليات الرّقابة المضمّنة في مقترح القانون.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب في نهاية الجلسة أن وظيفة المجلس الأساسية هي الوظيفة التشريعية، وبالتالي فهو يعمل لسن قوانين من شأنها أن تخدم الصالح العام. وذكّر بأنّ مكتب المجلس كان قد دعا الى تنظيم يوم دراسي حول مقترح القانون، وتمّ تشريك كلّ من عمادة الأطبّاء وعمادة أطبّاء الأسنان ووزارة الصحة.

كما بيّن أنّ مقترح القانون الموافق عليه لم تتمكّن المجالس السابقة من المصادقة عليه، وتوفّق المجلس الحالي في ذلك أخذا بعين الاعتبار مصلحة الأطبّاء والمرضى.

(أنظر الأيّام الدراسيّة، ص 62 و63)

قانون عدد 33 لسنة 2024 مؤرّخ في 28 جوان 2024 يتعلّق بالبنايات المتداعية للسقوط: يندرج في إطار الجهود الرامية إلى الحفاظ على الرصيد السّكني ومعالجة وضعية البنايات المتداعية للسقوط، حفاظا على سلامة المارّة والمتساكنين من جهة، وإعادة توظيفها وإدراجها ضمن الدورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة من جهة أخرى.[10]

كما يهدف إلى ضبط إجراءات ومراحل تشخيص البنايات المتداعية للسقوط وطرق معالجتها والتنبيه على مالكيها لإخلائها وهدمها أو إصلاحها.

وقد ورد على المجلس بتاريخ 07 نوفمبر2023 تحت عدد 38/2024 وتولّت دراسته لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانيّة خلال اجتماعاتها بتاريخ 27 ديسمبر 2023 و10 و17 و31 جانفي و15و 28 فيفري و27 مارس و22 وأفريل و2 و3 و8 و15 و28 ماي 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليومي 20 و21 جوان 2024 بحضور وزيرة التجهيز والإسكان.

وقد تواصل النّقاش حوله على امتداد 4 ساعات، وبلغ عدد المداخلات 48، تناولت بالخصوص الدّعوة إلى دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروع صيانة البنايات القديمة وتهيئتها، واستنكار تشويه البنايات القديمة التاريخية التي تمثّل إرثا معماريا ثقافيا. كما تمّ التساؤل عن مآل عديد المشاريع العقارية، وعن جدوى تدخّل البلديات للقيام بالإجراءات المتعلّقة بصيانة البنايات المتداعية للسقوط في ظلّ ضعف إمكانياتها.

وطالب المتدخّلون بتهيئة الطرقات الفرعية والوطنية وربطها بشبكة التنوير الكهربائي. كما أثاروا مسائل ذات طابع جهوي ومحلّي تهم البنايات القديمة وشبكة الطرقات.

◆ قانون عدد 34 لسنة 2024 مؤرّخ في 8 جويلية 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحليّة لتمويل ميزانية الدولة [11]

يهدف إلى تعبئة موارد الدولة لتمويل الميزانية المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2024، وقد قامت وزارة المالية بتاريخ 16 ماي 2024 بإبرام إتفاقيّة تمويل مع مجموعة من البنوك المحلية. وتندرج تعبئة هذا التمويل في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الايداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، كما أنّه يمكّن من المساهمة في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها إلى الخارج بالإضافة إلى التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار والتي تعرف شحّا في السيولة.

وقد ورد على المجلس بتاريخ 6 جوان 2024 تحت عدد 53 / 2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعها بتاريخ 25 جوان 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 2 جويلية 2024 بحضور وزيرة المالية.

وتواصل النظر فيه على امتداد أربعين دقيقة، وبيّنت وزيرة الماليّة في تدخّلها أنّ مشروع القانون يندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، واعتبرت أنّ هذه الشروط تفاضلية مقارنة بفرص التمويل المعروضة حاليّا على الدولة التونسية باستثناء التمويلات التقليدية والمشروطة عامة.

◆ قانون عدد 35 لسنة 2024 مؤرّخ في 15 جويلية 2024 يتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلّة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها [12]

يهدف الى معالجة ظاهرة فرار العسكريين إلى الخارج من خلال تنقيح أحكام الفصل 68 من مجلّة المرافعات والعقوبات

(10) الرائد الرسمي عدد 81 بتاريخ 2 جويلية 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 20و21جوان 2024.

(11) الرائد الرسمي عدد 84 بتاريخ 8 جويلية 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 2 جويلية 2024.

(12) الرائد الرسمي عدد 88 بتاريخ 16 جويلية 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 9 جويلية 2024.

العسكرية التي لا تمكّن من مؤاخذة العسكري الذي لا يعود إلى أرض الوطن إثر نهاية مهمّة أو تربص أو رخصة للخارج أسندت له. كما يهدف إلى تتبّع العسكريين المخالفين بعد مضي آجال طويلة من ارتكابهم للأفعال المنسوبة إليهم .

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 18 أفريل 2024 تحت عدد 29 / 2024، وتولّت دراسته لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح خلال اجتماعاتها بتاريخ 9 و14 و22 و29 و30 ماي و4 جوان 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 9 جويلية 2024 بحضور وزير الدفاع الوطني .

وقد تواصل النّظر فيه على امتداد ساعة و13 دقيقة. وبيّن وزير الدفاع الوطني أنّ هذا التنقيح يندرج في إطار سياسة وزارة الدفاع الوطني الاستباقية وسرعة تفاعلها مع كلّ ما من شأنه أن يمسّ من مصداقية الوزارة أو يعكّر صفو العمل بها في إشارة لسلوك بعض العسكريين الذين تجاوزوا بعض أحكام مجلّة المرافعات والعقوبات العسكرية من خلال مغادرة البلاد بموجب ترخيص أو تربّص أو مهمّة وعدم العودة لأرض الوطن بانتهاء مدّة الاذن.

وأكّد حرص الوزارة على التصدّي لهذا السّلوك حتى لا يصبح ظاهرة عامة من خلال تنقيح الفقرة الأولى من الفصل 68 من مجلّة المرافعات والعقوبات العسكرية،

◆ قانون عدد 36 لسنة 2024 مؤرّخ في 15 جويلية 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضّمان عند أوّل طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية :[13]

يهدف إلى المساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية، وذلك في إطار توجّهات الدولة الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 والإيفاء بتعهّداتها الدولية من خلال المساهمة المحدّدة وطنيا، وكذلك تجسيما للتوجّهات الكبرى للمخطّط التنموي 2023 ـ 2025.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 18 أفريل 2024 تحت عدد 30 / 2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعاتها بتاريخ 8 ماي و3 جويلية 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 9 جويلية 2024 بحضور وزيرة البيئة.

وتواصل النّظر فيه على امتداد ساعة و30 دقيقة. وبيّنت الوزيرة أنّ مشروع القانون يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لضمان الحق في بيئة سليمة لكلّ مواطن تونسي، وأضافت أنّه يهدف إلى إنجاز 19 محطّة تطهير في 11 ولاية لفائدة 500 ألف نسمة.

(13) الرائد الرسمي عدد 88 بتاريخ 16 جويلية 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 9 جويلية 2024.

وأوضحت أنّ تحديث محطّات التطهير وإعادة تأهيلها يندرج ضمن البرنامج الوطني للانتقال الإيكولوجي وأنّ القرض له بعد اجتماعي وبيئي واقتصادي باعتباره سيمكّن من توفير 1500 موطن شغل ويساهم في إعادة تأهيل محطّات التطهير.

◆ قانون أساسي عدد 37 لسنة 2024 مؤرّخ في 19 جويلية 2024 يتعلّق بالموافقة على النظام الأساسي لصندوق إفريقيا 50 – تمويل المشاريع

◆ قانون عدد 38 لسنة 2024 مؤرّخ في 19 جويلية 2024 يتعلّق بالموافقة على النظام الأساسي لصندوق إفريقيا 50 – تطوير المشاريع .[14]

يمثّل هذان الصندوقان قسمين من "صندوق افريقيا 50" وهو مؤسّسة مالية دولية متعدّدة الأطراف صادق البنك الإفريقي للتنمية على بعثها بتاريخ 23 أفريل 2014، بهدف إيجاد حلول تمويلية عمومية لفائدة المشاريع الكبرى التي ستساهم في تطوير البنية التحتية وجلب الاستثمار وتحقيق الاندماج الإقليمي والقارّي.

وقد ورد مشروعا القانونين على المجلس بتاريخ 9 ماي 2024 تحت عدد 43 /2024 و44 /2024 وتولّت دراستهما لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة خلال اجتماعاتها بتاريخ 5 جوان و5 جويلية 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 16 جويلية 2024 بحضور وزيرة الاقتصاد والتخطيط.

وتواصل النّقاش حولهما على امتداد ساعتين، وبلغ عدد المداخلات 23، تناولت بالخصوص الدعوة إلى تطوير شبكة السكك الحديدية لدعم التعاون مع الدول الافريقية وفتح أسواق بها. كما تمّت المطالبة بحسن استغلال ثروات البلاد في التنمية وإقامة المشاريع، وبمعالجة ظاهرة الشحّ المائي بنجاعة وفاعلية، وبالتنمية في المناطق الحدودية، فضلا عن دفع المشاريع المعطّلة.

◆ قانون عدد 39 لسنة 2024 مؤرّخ في 24 جويلية 2024 يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المُبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خطّ تمويل لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة من أجل الإنعاش الاقتصادي. [15]

يهدف إلى الموافقة على عقد التمويل المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة، وذلك من أجل الإنعاش الاقتصادي، في إطار تنفيذ أولويّات الحكومة المحدّدة ضمن

(14) الرائد الرسمي عدد 91 بتاريخ 23 جويلية 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 جويلية 2024.

(15) الرائد الرسمي عدد 92 بتاريخ 26جويلية 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 جويلية 2024 .

وثيقة الإجراءات الاستعجالية والمتعلّقة بتوفير الدعم المالي الضروري للمؤسّسات المستهدفة لتجاوز مخلّفات جائحة كوفيد 19 ومجابهة تداعيات الظرف الاقتصادي العالمي الصعب.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 4 ماي 2024 تحت عدد 39 /2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعاتها بتاريخ 3 و11 جوان و10و17 جويلية 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 23 جويلية 2024 بحضور وزيرة الاقتصاد والتخطيط.

وقد تواصل النّظر فيه على امتداد ساعتين و32 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 25 مداخلة تناولت مواضيع تتعلق بالخصوص بالدعوة الى القطع مع سياسة التداين والتعويل على الذات ومقدرات الدولة التونسية وثرواتها، والمطالبة بوضع استراتيجية وطنية للتنمية والتشجيع على المبادرة الخاصة لدى الشباب، وبتقديم رؤية الحكومة في علاقة بإدماج الاقتصاد الموازي لإنعاش المالية العمومية وبوضع خطط عملية ومخططات تنموية بصفة تشاركية حسب حاجيات الجهات.

كما دعا المتدخّلون الى المصارحة بحقيقة الوضع الاقتصادي والمالي والخطط التنموية خاصة في الجهات الداخلية، وبمراجعة عقود المحروقات مع الشركات الأجنبية، فضلا عن سنّ مجلة الجماعات المحلية والقانون الأساسي المنظّم للعلاقة بين مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم وتنقيح مجلة الاستثمار وقانون الصّرف وقانون إعادة هيكلة المؤسّسات العمومية.

◆ قانون عدد 40 لسنة 2024 مؤرّخ في 24 جويلية 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية. [16]

يهدف إلى دعم ميزانية الدولة في إطار تنفيذ " البرنامج المشترك لدعم الإصلاحات" ودعم مجهودات الدولة في تحسين نجاعة المؤسّسات العمومية وتعزيز الصلابة الاقتصادية، إلى جانب تطوير الإدماج المالي والاجتماعي وتحفيز القطاع الخاص وتحسين مردودية القطاع العمومي.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 4 جويلية 2024 تحت عدد 58 /2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعاتها بتاريخ 17 جويلية 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 23 جويلية 2024 بحضور وزيرة الاقتصاد والتخطيط.

وقد تواصل النّظر فيه على امتداد ساعة و25 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 7 مداخلة تناولت مواضيع تتعلّق بالمطالبة بالقطع مع سياسة التمييز الإيجابي وتحقيق التنمية الجهوية العادلة، ودفع المشاريع المعطّلة ومحاسبة المتسبّبين في تعطيلها، ومراجعة اتفاقيات التبادل الحر مع تركيا وأغادير لإنقاذ قطاع صناعة النسيج.

◆ قانون عدد 41 لسنة 2024 مؤرّخ في 2 أوت 2024 يتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها [17]

يهدف إلى مراجعة أحكام المجلة التجارية وخاصة الفصل 411 منها المتعلّق بتجريم إصدار شيك دون رصيد بما يضمن التوازن بين كل الأطراف من الدائن المستفيد والمدين الساحب والمؤسّسات المصرفية والمالية، ويقطع نهائيا مع النظام القانوني الحالي وما ترتّب عنه من تداعيات اجتماعية واقتصادية على العديد من الأطراف وخاصة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة وصغار الحرفيين. كما يندرج في إطار مراجعة التشريعات المتعلّقة بدعم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني في ظلّ الإكراهات المالية والاجتماعية للمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين باعتماد منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنّظر إلى أهميته على المستوى الاقتصادي وتداعياته على المستوى المالي. ويهدف كذلك إلى تحسين مناخ الأعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصية المعاملات الاقتصادية، وتعزيز أمان وموثوقية التعامل بالشيك وتحسين الممارسات المصرفية وتدعيم الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسّسات البنكية.

كما يهدف مشروع القانون إلى تسوية وضعية من صدرت ضدّهم أحكام قضائية باتة أو من كانوا محلّ تتبّعات قضائية جارية من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد بما يساهم في تحقيق التوازن بين الحفاظ على حرية المدين وحماية الحقوق المالية للدائن.

وقد ورد مشروع القانون المتعلّق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية الى المجلس تحت عدد 51 /2024 بتاريخ 29 ماي 2024، كما ورد مشروع القانون المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها على المجلس تحت عدد 60 /2024 بتاريخ 30ماي 2024، وتولّت دراستهما لجنة التشريع العام خلال اجتماعاتها بتاريخ 3 جوان و4 و15 و16و17 و19و 23 و26 جويلية 2024 وتولّت دمج المشروعين وأعداد تقرير موحّد بشأنهما.

وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 30 جويلية 2024 بحضور وزيرة العدل.

وقد تواصل النّظر فيه على امتداد 13 ساعة و45 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 40 تناولت مواضيع تتعلّق خاصّة بأهمية هذا التنقيح الذي يعدّ مطلبا شعبيّا، وتثمين التعديلات المقترحة من النواب على الصيغة الأصلية، والمطالبة بتسريع إصدار النصوص الترتيبية، وبإلغاء العقوبة السجنية، وكذلك الدعوة إلى إلغاء الخطايا بأثر رجعي وإرساء آليات لحفظ حقوق الدّائن والمدين، وكذلك حماية صغار الحرفيّين والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة.

(16) الرائد الرسمي عدد 92 بتاريخ 26 جويلية 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 جويلية 2024.

(17) الرائد الرسمي عدد 94 بتاريخ 2 أوت 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 30 جويلية 2024.

كما تمّ تأكيد أهمية وضع بدائل مصرفية للتعامل بالشيك، مع اعتماد التكنولوجيات الرقمية في التحويلات المالية وتسريع تفعيل المنصّة الالكترونيّة والتبادل الالكتروني بين البنوك. وتمّ كذلك اقتراح الترفيع في المدّة المحدّدة لخلاص قيمة الشيك دون رصيد الى سنتين أو ثلاث سنوات أو التقليص في نسبة القسط الأوّل من مبلغ التسوية.

(أنظر لجنة التشريع العام ص 09 و10)

◆ **قانون عدد 42 لسنة 2024 مؤرّخ في 2 أوت 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف.** [18]

يهدف إلى المساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف لتحسين ظروف عيش المواطنين وتزويدهم بالماء الصالح للشراب والمحافظة على الموارد الطبيعيّة والرفع من الإنتاج الفلاحي من خلال بعث مناطق سقويّة جديدة وتهيئة المسالك الفلاحية وتنمية الغابات.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 11 جويلية 2024 تحت عدد 62 /2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعها بتاريخ 24 جويلية 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 31 جويلية 2024 بحضور كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلّف بالمياه.

وقد تواصل النّظر فيه على امتداد 4 ساعات و50 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 47 مداخلة، تناولت مواضيع تتعلّق بوجوب وضع استراتيجية لمكافحة الشحّ المائي وإيجاد حلول استباقيّة محافظة على الثروة المائية، والمطالبة بتزويد المناطق النائية بالماء الصالح للشراب، وبمعالجة ظاهرة تكرّر انقطاع الماء في عديد الجهات، وتسريع إصلاح الأعطاب الفنيّة المتسبّبة في تسرّب المياه وضياعها، والدعوة للنّهوض بالقطاع الفلاحي ودعمه باعتباره ضمان أساسي للأمن الغذائي.

◆ **قانون عدد 43 لسنة 2024 مؤرّخ في 2 أوت 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرّواق الدّاعم للتنمية الاقتصادية:** [19]

يندرج في إطار برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحدّ من الفوارق بين الجهات الاقتصادية في محيطها وتعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية، وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس والجزائر وليبيا من ناحية أخرى.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 11 جويلية 2024 تحت عدد 61 / 2024 وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانيّة خلال اجتماعها بتاريخ 24 جويلية 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 31 جويلية 2024 بحضور وزيرة الاقتصاد والتخطيط.

وقد تواصل النّظر فيه على امتداد ساعتين و 16 دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات 24 مداخلة تناولت مواضيع تتعلّق بدعم التنمية والاستثمار في المناطق الداخلية، وتطوير البنية التحتية وتحسينها لفكّ العزلة عن المناطق النّائية، والمطالبة بتنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب السّاحلية، وبدفع المشاريع التنموية المعطّلة لتوفير فرص التشغيل.

◆ **قانون عدد 44 لسنة 2024 مؤرّخ في 12 أوت 2024 يتعلّق بعطل الأمومة والأبوّة في الوظيفة العموميّة والقطاع العام والقطاع الخاص:** [20]

يهدف إلى تجسيم مقتضيات الدستور التي تنصّ على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها، وكذلك حقوق الطفل على أبويه وعلى الدولة فيما يهمّ ضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم. كما يهدف إلى تفعيل التوجّهات التنموية الرّامية إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الفئات من خلال اعتماد منهج إصلاحي لتنظيم عطل الأمومة والأبوّة بقطاع الوظيفة العمومية والقطاع العام والقطاع الخاص.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 4 جويلية 2024 تحت عدد 56 /2024 وتولّت دراسته لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد خلال اجتماعها بتاريخ 29 جويلية 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 31 جويلية 2024 بحضور وزيرة العدل.

وقد تواصل النّظر فيه على امتداد ساعتين و09 دقائق، وبلغ عدد المداخلات 25 مداخلة تناولت مواضيع تتعلّق بأهميّة مشروع القانون كمكسب يؤثّر على التوازن العائلي ويدعّم حقوق المرأة والطفل، والمطالبة بحماية حقوق المرأة الريفيّة والعاملة في القطاع الفلاحي ودعمها، والحثّ على إيجاد حلول لمجابهة التغيّر المتوقّع في التركيبة الديمغرافية والعمرية للشعب التونسي. إضافة الى التأكيد على أنّ العمل التشريعي عمل تشاركي متكامل بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعيّة.

(أنظر لجنة تنظيم الإدارة ص20 و21 و 22، وورشة عمل ص67 و68)

(18) الرائد الرسمي عدد 95 بتاريخ 6 أوت 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 31 جويلية 2024 .

(19) الرائد الرسمي عدد 95 بتاريخ 6 أوت 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 31 جويلية 2024 .

(20) الرائد الرسمي عدد 99 بتاريخ 12 أوت 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 31 جويلية 2024

العمل الرقابي

النواب يتوجّهون بأسئلة شفاهية الى عدد من أعضاء الحكومة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 130 من النّظام الداخلي لمجلس نواب الشعب توجّه النواب خلال الجلسات العامة المنعقدة من ماي الى جويلية 2024 ، بمجموعة من الأسئلة الشفاهية إلى كل من وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ ، ووزيرة الصّناعة والطّاقة والمناجم، ووزيرة التجهيز والإسكان، ووزير الشباب والرياضة، ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزيرة التجهيز والإسكان والمكلّفة بتسيير وزارة النقل.

ونستعرض في ما يلي فحوى هذه الأسئلة، وأجوبة أعضاء الحكومة :

السؤال الموجّه الى وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ خلال الجلسة العامة ليوم 7 ماي 2024

- **السيدة منال بديدة**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول تنفيذ الوزارة للسياسة العامة للدولة بخصوص حماية الأسرة والاعتماد على منهج علمي لمرافقتها في بناء نواة سليمة ومتوازنة قادرة على مواجهة تحديات العصر .

كما تناول نيّة الوزارة في تركيز ثقافة أسرية تكون حصنا منيعا ضدّ كل ما يعيق بلادنا عن التقدّم، وكذلك خطط الحدّ من نسب الطلاق والتفكّك الأسري.

جواب الوزيرة :

في إجابتها أوضحت الوزيرة أنّ مقاربة الوزارة تقطع مع المقاربة التقليدية التي كانت تغيّب الأسرة وتعتبرها عنصرا ثانويا في حين أنّها عنصر أساسي. وأكّدت أنّ الهيكل التنظيمي الجديد لإدارة الوزارة حوّل الأسرة إلى إدارة عامة بعد أن كانت إدارة مركزية وهذا دليل على الأهمية التي توليها الوزارة للأسرة حيث أنّ كل البرامج التي تنظّمها في علاقة بكبار السنّ وبالطفولة وبالمرأة تنضوي تحت يافطة الأسرة باعتبار أنّ كلّ فرد داخل الأسرة مهمّ في حدّ ذاته وأيضا باعتبار موقعه داخل الخلية الأولى للمجتمع.

كما أكّدت حضور الأسرة في برامج الوزارة، والعمل على معالجة تغييبها في المجال الثقافي. واعتبرت أنّ كلّ الهياكل الحكومية مسؤولة على تجسيد الدور الاجتماعي للأسرة وقد تمّت ترجمة ذلك على مستوى المقاربة العملية وعلى مستوى الإعتمادات، قصد تكريس الدعم المادّي للأسرة. وأضافت أنّ الوزارة حقّقت تقدّما ملحوظا في هذا المجال حيث انتفعت 3000 أسرة من برنامج التمكين الاقتصادي الذي من شأنه تعزيز تماسك الأسرة.

الأسئلة الموجّهة الى وزيرة الصّناعة والطّاقة والمناجم خلال الجلسة العامة ليوم 12 جوان 2024

- **السيد عمار العيدودي**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول وضعية معمل الجير بتالة وآبار الطّاقة بالقصرين، والمسؤولية المجتمعية لحقلي النفط بالدولاب وطم صميدة وصارغاز بالصخيرات.

جواب الوزيرة :

في إجابتها أكّدت الوزيرة أنّه تمّ في 2007 و2008 حفر بئرين استكشافيين بمقتضى رخصة مكثر التي ترجع سابقا لشركة HTC بنسبة 45 بالمائة بالاشتراك مع الشركة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55 بالمائة، وأوضحت أنّ أحد البئرين والمسمّى ليندا 1 تمّ هجرها نظرا لعدم وجود مؤشّرات إيجابية، أما بالنسبة للبئر الثانية فقد تمّ أيضا هجرها لنفس السّبب.

وأكّدت أنّه توجد في ولاية القصرين 3 امتيازات استغلال تحت تصرّف الشركة الوطنية للأنشطة البترولية بالشراكة مع شركات أخرى وهي تقوم بدور في علاقة بالمسؤولية المجتمعية حيث أنّها تشغّل 42 عاملا وإطارا أصيلي ولاية القصرين،

- **السيد عصام البحري جابري**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول تحريف مخرجات مجلس الأمن القومي بإضافة "إعادة تصنيف مادة الفوسفوجيبس" بينما تطرّق رئيس الجمهورية الى "تحويل مادة الفوسفوجيبس واستعمالها" فقط .

وتساءل كذلك حول استراتيجية الوزارة في التعامل مع تجاوزات المجمّع الكيميائي والمعامل الملوّثة، ومع التلاعب بنتائج التحاليل الفنية للإشعاعات التي تسبّبت في جرائم إنسانية منذ سنوات عديدة.

جواب الوزيرة :

اعتبرت الوزيرة في إجابتها أنّ العمل على تثمين مادة الفوسفوجيبس انطلق منذ 2016 وعقدت في هذا السياق اجتماعات مشتركة بين وزارة البيئة ووزارة الصّناعة قصد إعادة تصنيف هذه المادة واستعمالها كمادة منتجة، وهذا التوجّه تعتمده جلّ بلدان العالم.

كما أوضحت الوزيرة أنّ تركيبة اللجنة العلمية التي أعدّت التقرير تتضمّن أعضاء وباحثين رفيعي المستوى أصيلي جهة قابس وهم على وعي تامّ وعلى دراية بمادة الفوسفوجيبس وتأثيراتها على البيئة، وقد تلخّصت التوصيات في تثمين مادة الفوسفوجيبس واستعمالها في الطرقات والبنايات والهدف ليس تصدير هذه المادة بقدر استعمالها وإعادة تثمينها بإعتبارها ثروة وطنية.

- **السيد محمد أمين المباركي**

فحوى السؤال :

تناول السّؤال مشروع فسفاط شقطمة بمعتمدية جدليان، والتأخّر الحاصل في رخصة البحث الثانية رغم حاجة البلاد الضرورية لها خاصة وأنّ هذا المشروع سيحلّ مشكل البطالة في المنطقة وسيبعث روحا جديدة.

جواب الوزيرة :

أوضحت الوزيرة في إجابتها أنّ مشروع فسفاط شقمطة انطلق منذ 2010 بإعتمادات قدّرت بـ18 مليون دينار، وبيّنت دراسة الجدوى الفنية أنّه بالإمكان استخراج الفسفاط وتثمينه وإستغلاله اقتصاديا.

كما أكّدت الوزيرة أنّ المشرفين على المشروع قدّموا للوزارة المؤيّدات التي تتضمّن وعودا بالتمويل وقامت الوزارة بإدراج هذا المشروع ضمن الملفّات قيد الدرس مع احترام ضمان حياد الإدارة بتشريك كل الوزارات المعنية في اللجنة التي ستدرس الملفات ويترأسّها قاض.

كما اعتبرت الوزيرة أنّ هذا المشروع من شأنه أن يغيّر وجه جهة القصرين باعتبار مردوديته التنموية والإقتصادية الواعدة، ومن أجل ذلك فهو من الأولويات القصوى للوزارة وسيتم الحسم فيه في أقرب الآجال.

- **السيدة ريم المعشاوي**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول مآل مشروع فسفاط سراورتان واستراتيجية الدولة في التعاطي معه.

كما تساءلت عن الوضعية القانونية والإدارية والمالية لشركة دراسات استغلال فسفاط سراورتان، ولإطاراتها.

جواب الوزيرة :

في إجابتها أوضحت الوزيرة أنّ العنصر المنقوص في هذا المشروع هو التأكّد من الكلفة الإجمالية، وبيّنت أنّ هنالك طريقتين في التعاطي معه، إما بتمويله بصفة عمومية أو اللّجوء إلى مستثمر أجنبي، وفي كل الحالات ينبغي القيام بدراسة دولية من قبل الخبرات التونسية قصد البحث عن تمويلات. واعتبرت أنّ المعطيات المتوفّرة لا تكفي لعرضه على مجلس وزاري. كما أكّدت أنّه تمّ تكوين فريق خاص لإعداد دراسة شاملة حول المدخرات الموجودة بصفة محيّنة.

الأسئلة الموجهة الى وزيرة التجهيز والإسكان خلال الجلسة العامة ليوم 21 جوان 2024

- **السيد ياسين مامي**

فحوى السؤال :

تناول السّؤال عدم مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة الحمامات المصادق عليه سنة 1977 ، بما تسبّب في تشجيع البناء الفوضوي.

كما تساءل عن أسباب التراجع عن الاستئناس بمشروع مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمدينة الحمامات (نسخة 2009) في إسناد رخص البناء.

جواب الوزيرة :

أوضحت الوزيرة في جوابها أنّ مهمّة رسم أمثلة التهيئة العمرانية تتم من قبل البلديات، ويقتصر دور وزارة التجهيز على المساندة .

كما أكّدت أنّ الوزارة لا تعمل إلاّ في إطار القانون ولا يمكن أن تبني قرارتها على مشاريع نصوص لم يتمّ إقرارها بعد، وكذلك الحال بالنسبة لأمثلة التهيئة العمرانية. وفي هذا الصدد أقرّ المجلس البلدي لمدينة الحمامات الشروع في مراجعة مثال التهيئة العمرانية والوزارة على أتمّ الإستعداد لمعاضدة مجهودات البلدية.

وأكّدت دور الوزارة في مساندة المؤسّسات العمومية والمحافظة عليها، ومنها شركة سوماترا التي تشكو من إشكاليات راجعة الى سوء حوكمة وشبهات فساد قدّمت الوزارة ملفات في شأنها إلى القضاء.

• السيدة بسمة الهمامي

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول طلب تدخّل الوزارة لصالح مساكن متضرّرة بقرية عين الجوزة من عمادة القابل من سليانة الجنوبية وعددها 70

وتساءلت عن الإجراءات المزمع اتخاذها من قبل الوزارة لتفادي الحاق اضرار أكبر بالمنازل وبالمتساكنين.

جواب الوزيرة :

أكّدت الوزيرة في جوابها حرص الوزارة على متابعة برنامج السّكن الاجتماعي لا سيما في الجهات، وأشارت إلى أنّ الملفّات التي وردت على الهياكل الجهوية في علاقة ببرنامج المسكن الاجتماعي لم تتضمّن أي مطلب إزالة مساكن متضرّرة من كوارث طبيعية وتعويضها بمساكن إجتماعية. وأضافت أنّه في حال ثبوت ذلك، لا تنطبق المعايير المحدّدة بالقانون في توفير المساكن بإعتبار أنّ المتضررين من كوارث طبيعية يتمتّعون بأولوية قصوى في الإنتفاع بهذا البرنامج.

• السيد يوسف التومي

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول عدم جهر واد حمدون بمعتمدية الزاوية والقصبية والثريّات من ولاية سوسة بصفة دورية، وعدم تعصير القنوات المقامة من طرف مصالح الفلاحة بما يستجيب للمواصفات الفنية لتفادي ركود المياه المستعملة والملوثة.

كما تناول السّؤال عدم تبليط جزء من واد حمدون خاصة بالمناطق المحاذية للمدن، واستراتيجية الوزارة في مواجهة التغيرات المناخية وحماية المدن من الفيضانات.

جواب الوزيرة :

في إجابتها أوضحت الوزيرة أنّ وادي حمدون الواقع في حدود ولاية سوسة والمنستير يرجع بالنّظر إلى وزارة الفلاحة طبقا لما تنص عليه مجلّة المياه، ومع ذلك قامت الوزارة بمجهودات إستثنائية لمعاضدة مجهودات الجهة وساهمت تدخّلاتها في سيلان المياه بصفة طبيعية نحو مصبّاتها الطبيعية. واعتبرت أنّ المشكل القائم حاليا لا يتعلّق بخطر فيضان محتمل بقدر ما هو مشكل بيئي .

وعن استبدال القنوات المقامة بصفة عشوائية في وادي حمدون، اعتبرت الوزيرة أنّ هذه المهام لا تعود بالنّظر إلى وزارة التجهيز والإسكان التي راسلت وزارة الفلاحة في هذا الشأن. كما أوضحت أنّ حماية مدن الزاوية والقصيبة والثريات من خطر الفيضانات مدرج في برنامج حماية المدن لسنوات 2023 - 2025.

• السيد غسّان يامون

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول موعد انطلاق أشغال بناء الجسر الرابط بين أجيم والجرف، والأطراف المساهمة في إنجاز المشروع، والجهة المموّلة. كما تناول أشغال توسعة القنطرة الرومانية، وتدعيم أسطول البطاحات للحدّ من حالات الاكتظاظ، إضافة إلى إلحاق إدارة البطاحات بوزارة النّقل.

وتساءل كذلك عن معايير توزيع مشاريع تعبيد المسالك الفلاحية والترابية المرقمة في ولاية مدنين، وعن مشاريع وزارة التجهيز بجزيرة جربة على مستوى إحداث الطرقات والتنوير العمومي.

جواب الوزيرة :

أكّدت الوزيرة في جوابها أنّ كلفة أشغال بناء الجسر الرابط بين أجيم والجرف بلغت 900 مليون دينار ولا يمكن تحمّلها من قبل الدولة نظرا للظرف التي تمرّ به المالية العمومية. وأوضحت أنّ الوزارة تعمل على إيجاد مموّل لهذا المشروع بالشراكة مع عديد الوزارات على غرار وزارة الشؤون الخارجية التي تقوم بالتنسيق مع الطرف الصيني حول إمكانية تمويل هذا المشروع الهام.

وبخصوص أشغال توسعة القنطرة الرومانية، أوضحت أنّ المشروع يشهد تعطّلا واضحا ، يثقل كاهل المقاولات التي تتحمّل عبء المصاريف المتراكمة. وشدّدت على أنّ فسخ العقود لا يخدم أي طرف سواء الدولة أو المقاول.

وفي سياق آخر، بيّنت الوزيرة أنّ التوجّه لتدعيم أسطول البطاحات بوحدات جديدة ليس مطروحا حاليا، وأنّ المقاربة التي تعتمدها الوزارة هي صيانة الوحدات الخارجة عن الخدمة .

• السيد حمّادي غيلاني

فحوى السؤال :

تمحور السؤال حول تكرّر التمديد لشركة المقاولات المكلّفة بتنفيذ مشروع المستشفى الجهوي صنف "ب" بسبيطلة دون التزام هذه الأخيرة سواء ببنود الصفقة أو بتاريخ التسليم المحدّد. كما تساءل عن إستراتيجية الوزارة وخطط عملها لحلحلة المشاريع المعطّلة في جهة القصرين عامة ودائرة سبيطلة على وجه الخصوص.

جواب الوزيرة :

أكّدت الوزيرة في جوابها أنّ تقدّم أشغال مشروع المستشفى الجهوي صنف "ب" بسبيطلة بلغت 97 بالمائة ومن المأمول أن تنتهي في غضون شهر جويلية .

وبخصوص استراتيجية الوزارة وخطط عملها لحلحلة المشاريع المعطّلة سواء البناءات المدنية منها أو الطّرقات في جهة القصرين، بيّنت أنّ الطريق الحزامية لتالة تعطّلت جرّاء تأخّر الحصول على تراخيص في استعمال المواد المتفجّرة. وأكّدت أنّ الإدارة تتحمّل مسؤوليتها في حلحلة الإشكاليات خاصة وأنّ المشاريع الكبرى تشهد تدخّل عديد الأطراف.

الأسئلة الموجّهة إلى وزيرة البيئة خلال الجلسة العامة ليوم 26 جوان 2024

- **السيدة فاطمة المسدي**

فحوى السؤال :

تناول السّؤال الوضع البيئي الكارثي النّاجم عن تراكم كميات من النفايات بالمدن والشوارع والسّاحات العامة نتيجة غياب حل بديل عن مصب القنة مما تسبّب في مخاطر بيئية وصحية تهدّد سلامة المواطنين. وتمّ التساؤل عن الحلول المقترحة من وزارة البيئة لتجاوز هذه الأزمة البيئية وعن برامج تهيئة مصبّات منظّمة، ومآل الفضلات الصناعية والنفايات الطبية بصفاقس .

جواب الوزيرة :

أكّدت الوزيرة في إجابتها أنّ التصرّف في النفايات كان عشوائيا إلى حدود سنة 2000 وأنّه تمّ اعتماد السير الردمي كحلّ تقني معمول به في كل أنحاء العالم باعتباره يحترم قواعد حماية الطبقة المائية والهواء والتربة. وبيّنت أنّ تونس خيّرت " الاتجاه نحو الاقتصاد الدائري" حيث صادقت الحكومة على الاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي بهدف "صفر نفايات" في أفق سنة 2050 وهو توجّه يتطلّب مجهودات كبيرة من كل الأطراف المتدخّلة.

وفي علاقة بجهة صفاقس، أوضحت أنّ هذه الاخيرة عاشت اضطرابات اجتماعية على خلفية هذا الملف منذ سنة 2019 قبل أن يتمّ الاتفاق على استغلال مصب "القنة" الذي وقع الاستغناء عنه بعد أن خضع لعملية إعادة التأهيل. وأكّدت أنّ عديد الأطراف قامت بمجهودات في منظومة التصرّف في النفايات، وقد اقترحت هذه الأطراف "تنّور" كمصب جديد. وأشارت إلى أنّ الوكالات المختصّة تقوم بعملها الرقابي على المصبّات العشوائية وتتّخذ الإجراءات اللازمة في حالات التجاوز.

وبيّنت الوزيرة أنّ مشروع تنّور يهدف إلى إحداث قرية ايكولوجية وفق مقاربة تشاركية بين القطاعين العام والخاص في ولاية صفاقس، ويمكن أن ينسحب على عديد المناطق بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للطّاقة.

- **السيد ياسين مامي**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول الوضعية البيئية بمعتمدية الحمامات ومدى ربط مختلف مناطقها بشبكة التطهير، وحول البرامج في كامل المعتمدية . كما تساءل عن ظاهرة الانجراف البحري وصرف مياه التطهير في شواطئ الحمامات.

جواب الوزيرة :

بيّنت الوزيرة أنّ نسبة الربط بقنوات التطهير في تونس تبلغ 90 بالمائة وتوجد حاليا 130 محطة تطهير. وأكّدت أنّ الديوان الوطني للتطهير يقدّم خدمة هامة للمواطن، حيث صادقت الحكومة في هذا الإطار على مواصلة البرنامج السّادس لتطهير الأحياء الشعبية والذي يمكّن من ربط 140 حيّ جديد بالتطهير العمومي. وأضافت أنّه تمّت برمجة تطهير المناطق الريفية بصفة ايكولوجية من قبل المركز الوطني لتكنولوجيا البيئة لا سيما عبر إحداث محطّة جديدة في "بنت سعيدان" في زغوان المرتبطة بـ 4000 ساكن.

وأكّدت الوزيرة أنّ الوكالة الوطنية لحماية المحيط أعدّت دراسة حول ظاهرة التلوث التي تشهدها عديد المناطق قصد الحدّ منها، وتقوم في هذا السياق بمجهودات كبرى لتحسين وضعية الشواطئ وتهيئتها.

وأوضحت أنّ استغلال الملك العمومي البحري يخضع لقانون 73 لسنة 1975 وأنّ عمليات إسناد الرخص تخضع لقرار لجنة وطنية مشتركة بين كل الوزارات تشرف عليها رئاسة الحكومة وتجتمع في شهر أفريل من كل سنة وتسند رخصا صالحة لمدّة سنة قابلة للتجديد لـ5 سنوات فقط، ثم يجب على المنتفع إرجاع الملك العمومي للدولة.

- **السيد سامي الرايس**

فحوى السؤال :

تناول السّؤال النّفايات المنزلية وغير المنزلية التي أصبحت تشكّل عبء بكافة مناطق الجمهورية عامة وبالوطن القبلي خاصة، وإمكانية تحويلها لمصدر للطّاقة البديلة وفرصة لخلق مواطن الشغل. واستفسر عن سياسة الوزارة على المدى القريب والمتوسط للتخلّص من النفايات المذكورة.

جواب الوزيرة :

اعتبرت الوزيرة في إجابتها أنّ مسألة النفايات مسؤولية المجموعة الوطنية وتهمّ كل الوزارات وكل القوى الحيّة المجتمعية.

وفي علاقة بتثمين النفايات، أشارت إلى أنّ هذا البرنامج يتضمّن 5 محاور كبرى أهمّها ضرورة التقليص من النفايات المنزلية خاصة وأن الدّراسات أثبتت أنّ الأسرة التونسية تنتج كميات كبيرة من الفضلات العضوية جرّاء كثرة الاستهلاك، وهو ما يحتّم اعتماد مقاربة تثمين النفايات العضوية واستعمالها كسماد عضوي .

وذكّرت الوزيرة أنّ النّفايات العضوية تمثّل 70 بالمائة من إجمالي النفايات وأن البقية قابلة للرسكلة، وفي هذا الصدد تعمل الوزارة على هيكلة ما يسمّى بـ "البرباشة" في أطر إقتصادية منظّمة على غرار الشركات الناشئة، خاصة وأنّ هذه الفئة لديها خبرة في الفرز ويمكن استثمار تجربتها في برامج بيئية تعود بالنفع على الوضع البيئي العام بالبلاد.

- **السيد يوسف طرشون**

فحوى السؤال :

تناول السّؤال الوضع البيئي في معتمديات العالية ورأس الجبل وغار الملح، وشبكة التطهير بمناطق رفراف وسونين ورأس الجبل وكاب زبيب ومشروع محطة معالجة مياه التطهير بعوسجة، وتصريف مياه التطهير غير المعالجة في المناطق الحضرية بمنطقة بوقصة في الحريزة من العالية. كما تناول الوضع البيئي في بحيرة سيدي علي الشباب من معتمدية العالية وغياب الربط بشبكات التطهير في عديد المناطق من المعتمديات المذكورة

جواب الوزيرة :

أكّدت الوزيرة، فيما يخصّ ملفّ النفايات الإيطالية أنّ هذا الأخير خضع لمسار ديبلوماسي وإداري وفنّي وقضائي وهو محلّ متابعة من قبل كل الأطراف المعنية والتنسيق فيه متواصل مع الدولة الإيطالية. وأكّدت أنّ تونس نجحت في التعاطي مع هذه القضية حيث أنّ إرجاع الحاويات هو سابقة دولية.

وبيّنت أنّ جهة بنزرت تحظى باهتمام وزارة البيئة ضمن مشروع ايكولايت ، الذي يتمثّل في إزالة التلوث من بحيرة بنزرت ككل، وقد وقعت برمجة تطهير منطقة "سيدي علي الشباب" وبوقصة" وعديد المناطق الأخرى والوزارة بصدد البحث عن التمويلات لتنفيذ هذه المشاريع.

واعتبرت الوزيرة أنّ ظاهرة اختلاط مياه الأمطار بمياه الصرف الصحي، تتسبّب في الفيضانات وإهدار الثروة المائية. وذكرت أنّ وزارة التجهيز أقرّت قواعد للحفاظ على مياه الأمطار وإعادة استغلالها، وسيقع اعتماد الطريقة الثلاثية لإعادة استغلال المياه في الفلاحة والصّناعة، وسيقع اعتماد هذه التقنية من خلال تطوير المحطّات الثنائية وتعميم شبكة التطهير بنسبة مائة بالمائة، وهو حق لكل مواطن تونسي.

- **السيد غسّان يامون**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول أزمة النفايات بجزيرة جربة وعدم استغلال المصب الجهوي للنفايات ببوحامد، وسياسة الوزارة فيما يتعلّق بمصب تاليت والمصبّات العشوائية والنّقاط السوداء، ومدى تقدّم الدراسات في إنجاز مصب إقليمي مراقب جديد للنفايات بولايتي مدنين وتطاوين.

كما تساءل عن أسباب عدم التفاعل مع مقترح بلديات جربة الثلاث للتصرّف في النفايات وعدم إحداث وزارة البيئة لمراكز فرز النفايات بجزيرة جربة.

جواب الوزيرة :

أكّدت الوزيرة في إجابتها أنّ تونس تشكو من مسألة التصرّف في النفايات، وأنّ الوزارة لديها حلولا عاجلة ومتوسّطة وبعيدة المدى، وتقوم المقاربة الحالية على اعتبار أنّ النفايات ثروة يجب تثمينها وإعادة استعمالها لا سيما النفايات العضوية والبلاستيكية والبلورية.

أما بالنسبة لجربة، فأكّدت أنّ استعمال مصب "تاليت" كان بصفة وقتية وقد برمجت الوزارة حلولا جذرية لتدارك الوضع واقترحت البلديات الثلاث المعنية جزء من موقع ستقام عليه منطقة صناعية على مساحة 64 هكتارا لتركيز وحدة معالجة وتثمين لنفايات جزيرة جربة وسيكون نصيب وزارة البيئة منها 15 هكتارا لإقامة الوحدة المذكورة. واعتبرت أنّ هذه الوحدة لن تخلق إزعاجا للمواطنين باعتبار أنّها بمثابة مصنع وهو مشروع نموذجي يهدف إلى الحد من التلوث وإعادة استغلال النفايات المثمّنة في الدورة الاقتصادية.

- **السيد النوري الجريدي**

فحوى السؤال :

تناول السّؤال معاناة أهالي مدينة السند من الوضعية البيئية الكارثية للمدينة التي أضحت عائمة على بحر من آبار الصّرف الصحي.

جواب الوزيرة :

أكّدت الوزيرة أنّ الحق في بيئة سليمة هو حق دستوري وينبغي على الدولة توفيره لكل مواطن في كل ربوع الوطن. كما بيّنت أنّ الديوان الوطني للتطهير يعمل بصفة مستمرة على ربط كل البلديات والأحياء بشبكات التطهير لاسيما منها البلديات المستحدثة والأحياء الشعبية. وأكّدت أنّ محطّات التطهير تخضع لدراسات معمّقة قبل الإنجاز باعتبار تأثيرها المباشر على البيئة.

كما شدّدت على أنّ جهة الحوض المنجمي محلّ اهتمام الحكومة وخاصة وزارة الصّناعة التي قامت ببحوث علمية حول مادة الفسفوجيبس، وبيّنت النتائج أنّه يمكن استعمال هذه المادة في الصّناعة

والفلاحة وإدراجها في الاقتصاد الدائري وحماية المحيط والبيئة.

السّؤالان الموجّهان الى وزير الشباب الرياضة خلال الجلسة العامة ليوم 03 جويلية 2024

- **السيدة ريم الصفيّر**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول شركة النّهوض بالرياضة، أمام الواقع الصّعب الذي تمرّ به الهياكل والجمعيات الرياضية وغياب الأطر القانونية والتنظيمية. وتساءلت عن خطة الوزارة لإنقاذ هذه الشركة وجعلها قادرة على المساهمة في صناعة منتوج رياضي.

جواب الوزير :

في إجابته، أوضح وزير الشباب والرياضة أنّ شركة النّهوض بالرياضة تمرّ بصعوبات تعود بالأساس إلى أسباب خارجية مثل انتشار الرهان الرياضي الموازي في السوق السوداء، وأكّد أنّه تمّ منع ممارسة هذا النّشاط الموازي ضمن قانون المالية لسنة 2020 وتداركت الوزارة الأمر في سنة 2021 بإقرار حقّ الدولة دون سواها في ممارسة نشاط الرهان الرياضي ممثّلة في شركة النّهوض بالرياضة.

واعتبر أنّ وضعيّة الشركة المالية ليست كارثية كما يتمّ الترويج له من قبل المنافسين، فضلا عن أنّها غير مدينة تجاه أي مؤسّسة عمومية، وتضطلع بدور محوري في المسؤولية المجتمعية من خلال دعم شركة السياحة الشبابية "سوتيتور" التي ساهمت في إنقاذها من الإفلاس.

واعتبر الوزير أنّ شركة النّهوض بالرياضة تتعرّض إلى الهجمات من المنافسة الموازية وغير الشريفة، ووقعت شيطنة المستثمر الإيطالي الذي فاز باللّزمة مما أثّر سلبا على السير العادي للعمل.

وبيّن أنّ العمل جار على وضع استراتيجية وطنية للرهان الرياضي ترتكز على رقمنة ألعاب الحظ والرهانات والتصدّي للجرائم المتّصلة بهذا النّشاط. كما أعدّت الوزارة مشروع قانون يتعلّق بالتصدّي لجرائم الرهان الرياضي وقع عرضه على أنظار رئاسة الحكومة.

- **السيدة سيرين مرابط**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول متابعة وضعية عدد من المنشآت الشبابية والرياضية بمعتمدتي الزهور والسيجومي، ومخرجات زيارة الوزير للمعتمديتين، وجلسة العمل التي انعقدت بمقر الوزارة في 31 جانفي 2024،ومتابعة الوضعية الحالية للنادي الأولمبي للنقل.

جواب الوزير :

في إجابته، أكّد الوزير أنّه تمّ رصد 1.8 مليون دينار لفائدة ملعب الأولمبي للنقل بهدف تهيئته وصيانته، وقد تمّ إنهاء أشغال تعشيب الأرضية وتهيئة حجرات الملابس، فضلا عن عديد التدخّلات الأخرى، وبيّن أنّه لا يمكن بناء مدارج بملعب الأولمبي للنقل لأسباب فنية وتقنية. كما بيّن أنّ عدد الجمعيات الرياضية الموجودة حاليا بلغ 2007 جمعيّة، وهو عدد يحتّم على الوزارة انتهاج سياسة العدل والمساواة في مسالة الدعم المالي ورصد المنح والمساعدات. وأقرّ بمحدودية إمكانيات الوزارة مطالبا البلديات بمعاضدة مجهوداتها لدعم القطاع الرياضي.

وفي سياق آخر، بيّن أنّ الوزارة أنهت صياغة مشروع تنظيم الهياكل الرياضية وعرضته على رئاسة الحكومة، وسيتم عرضه على مجلس نواب الشعب.

السّؤال الموجّه الى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية خلال الجلسة العامة ليوم 03 جويلية 2024

- **السيد شفيق زعفوري**

فحوى السؤال :

أشار الى تعقّد الوضعية العقارية خاصة في ولايات الوسط والجنوب، والتي عطّلت الفلاحين لسنوات عن تطوير نشاطهم نظرا لعدم امتلاك حجج ملكية بما حال دون انتفاعهم بالتسهيلات الإدارية ومنها القروض والمنح. وتساءل عن مدى سعي وزارة الإشراف لإيجاد حل لهذه الإشكالية.

جواب الوزير :

في إجابته، أكّد الوزير السعي إلى فضّ الإشكاليات، مضيفا أنّ الأراضي الاشتراكية وقعت تصفيتها وإسنادها للملكية الفردية ولم يبق الا النواة الصلبة في حدود 300 ألف هكتار متواجدة في 11 ولاية من الجنوب التونسي تتعلّق بها مشاكل حدودية، كما أقرّ بأنّه تمّ إسناد اختصاص الحدود للأراضي الاشتراكية للمحكمة العقارية بوصفها الجهة المختصة في الجانب العقاري وإسناد شهادات ملكية جماعية حتى يتسنّى إدراجها في الدورة الاقتصادية.

وأضاف أنّ الوزارة تسعى إلى تسوية وضعية العقارات الفلاحية من خلال تمكين المستغلّين والمتصرفين فيها من سندات ملكية فردية وفق الشروط التي يضبطها القانون بهدف تصفية الوضع العقاري .

السّؤالان الموجّهان إلى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن خلال الجلسة العامة ليوم 03 جويلية 2024

- **السيد طارق الربعي**

فحوى السؤال :

تساءل حول استراتيجية الوزارة لمجابهة العنف الذي استشرى داخل المجتمع التونسي، وخاصة لدى الناشئة، بالإضافة إلى التفكّك الأسري والإنحراف الأخلاقي المهدّد لسلامة المجتمع التونسي.

جواب الوزيرة :

بيّنت الوزيرة في إجابتها أنّ مسؤولية مجابهة العنف الذي استشرى داخل المجتمع هي مسؤولية مجتمعية تقع على عاتق العديد من الهياكل والوزارات. واقرّت بأنّ مسؤولية الوزارة تكمن في فتح باب النقاش حول هذه الظاهرة لبلورة رؤية مجتمعية شاملة مع ضرورة الاستئناس بتجارب مقارنة في الغرض. واقترحت تنظيم ندوة وطنية حول التصدّي لظاهرة العنف تشفع بورشات عمل ويصدر عنها تقرير شامل يعرض على سائر المعنيين بالموضوع.

وفيما يتعلّق ببعض الأحداث التي من شأنها أنّ تمسّ من صورة المرأة، اعتبرت أنها ظواهر معزولة ولا ينبغي تهويلها باعتبار أنّ بعض السلوكيات لا تعبّر إلاّ على مواقف أصحابها وأكّدت أنّ الوزارة تعمل بشكل متواصل لوقاية النّاشئة من مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي.

- **السيدة بسمة الهمامي**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول فتح باب الترشح لنيل جائزة أفضل بحث علمي نسائي بعنوان سنة 2024. وتساءلت عن الهيكل أو الهياكل المنوط بعهدتها اختيار المواضيع عامة، وعن المقاييس العلمية المعتمدة من قبل الوزارة لتحديد محور البحث موضوع التناظر.

جواب الوزيرة :

بيّنت الوزيرة في إجابتها أنّه تمّ وضع عديد البرامج للتمكين الاقتصادي انتفعت بها أكثر من 5700 امرأة على غرار برنامج رائدة وبرنامج صامدة للمهدّدات بالعنف، وبرنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المعوزين، وبرنامج التمكين الاقتصادي للعاملات الفلاحيات. وتمّ تحديد ولايتي سيدي بوزيد والقيروان كانطلاقة له وانتفعت منه 300 امرأة من خلال دعم قصص نجاح عديدة ومشرّفة.

وأبرزت الوزيرة في سياق آخر، أنّ جائزة أحسن بحث علمي نسائي تعود إلى 2009 وقد تمّ حجبها في أكثر من مناسبة قبل أن تولها الوزارة سنة 2022 الأهمية اللازمة. وقد تلقّت الوزارة 56 عملا في هذا الصّدد وسيتمّ الإعلان عن الفائزات قريبا. وأوضحت أنّه تمّ تنقيح الجائزة بالترفيع في القيمة المالية. وقد نظّمت الوزارة لقاء شارك فيه رؤساء المخابر وأساتذة جامعيون مختصّون في الإقتصاد الأخضر وموضوع النفايات بإعتباره موضوعا حارقا ولذلك تمّ ربط الجائزة بهذا المحور.

الأسئلة الموجّهة الى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال الجلسة العامة ليوم الأربعاء 10 جويلية 2024

- **السيدة منال بديدة**

فحوى السؤال :

تساءلت عن برنامج وزارة الفلاحة لتفعيل دورها في الإحاطة بالمرأة الريفية وتغيير سياسة وطريقة التعامل مع هذا الملف، وهل للوزارة نيّة في بعث مكاتب محليّة في المعتمديات ذات الطابع الريفي على غرار معتمدية بئر علي بن خليفة وعدم الاقتصار على مكتب جهوي عاجز عن التواصل مع تسع معتمديات، وهل تنوي الوزارة وضع خطّة عملية وعلمية لتمكين الفتيات الريفيات وجعلهن عنصرا فاعلا في المجتمع.

جواب الوزير :

في إجابته بخصوص موضوع المرأة الفلاّحة ثمّن الوزير الدور الذي تستأثر به المرأة في الحفاظ على بعض الغراسات والرفع من الإنتاج الفلاحي. وأكّد أنّ وزارة الفلاحة حريصة على الإحاطة بالمرأة الفلاّحة ودعمها سيما أنّ بعض المجامع كانت تشغّل 5 نساء وبلغت اليوم 500 امرأة . وبيّن انفتاح الوزارة على كل الأطراف إيمانا منها بأنّ التنمية في الجهات مفتاح النّهوض بوضعية المرأة الفلاحية.

واعتبر أنّ وزارة الفلاحة ترفع شعار إعادة الحقوق إلى أصحابها عبر محاسبة المقصّرين في حقّ الشعب، كما تبذل مجهودات للإحاطة بالمرأة الفلاّحة وتأطيرها لتشجيعها على العمل في القطاع بعد تسجيل عزوف ملحوظ، وذكر أنّه تمّ رصد اعتمادات مالية هامة لتنفيذ المشاريع المبرمجة مع الحرص على ضمان استدامتها عبر مقاربة ميدانية تقوم على متابعة مدى تقدّم انجاز البرامج وتقييم النتائج على مستوى الجهات والأرياف.

- **السيد عبد العزيز شعباني**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول مشروع التنمية المندمجة في جنوب ولاية القصرين والتأخّر الحاصل في انطلاقه، بالإضافة إلى التجاوزات انطلاقا من الإعداد وصولا إلى الاقتراح في التعيينات صلب الوحدة التي ستشرف على هذا المشروع.

جواب الوزير :

أكّد الوزير في إجابته أنّ الوزارة تواجه صعوبات لتلبية الحاجيات جرّاء التغيرات

المناخية والشحّ المائي، وأكّد أنّ الوزارة لا تتوانى في بذل المجهودات لتوفير الماء الصّالح للشرب لكلّ الجهات لكنّ عديد العراقيل تحول دون ذلك.

كما أوضح أنّ الوزارة تعمل على مشروع حفر 4 آبار عميقة ومدّ 300 كلم من القنوات فضلا عن عديد المشاريع المبرمجة في مخطّط تنفيذ المشاريع صلب وزارة الفلاحة، معتبرا أنّ الدولة تقوم بمجهودات كبرى للحدّ من انعكاسات الشحّ المائي. ودعا المواطنين إلى معاضدة مجهودات الدولة في هذا السياق.

وأكّد أنّ المقترحات المتأتية من الجهات تحظى بأهمية كبرى لدى الوزارة لأنّ أهالي الجهة أدرى بالمشاكل التي تحول دون إنجاز المشاريع.

- **السيد محمد أمين المباركي**

فحوى السؤال :

تناول السّؤال مشروع التنمية المندمجة في شمال ولاية القصرين، والتأخّر الحاصل في انطلاقه رغم الحاجة الضرورية له.

جواب الوزير :

أكّد وزير الفلاحة أنّ مشروع التنمية المندمجة في شمال ولاية القصرين وقع التخلّي عنه بعد إعداد الدّراسات مقابل برمجة عديد المشاريع التنموية الأخرى في الجهة، وتمّ رصد الاعتمادات المالية لها من عديد الجهات المانحة.

وأضاف أنّ الحكومة تجتهد للقضاء على الفساد وتطهير الإدارة ومحاسبة المتورطين.

وبيّن أنّ عمل الوزارة متواصل لإنجاز المشاريع المبرمجة وقد نجحت في حفر بئر وتمّ ربطها بالقنوات بنسبة 95 بالمائة لتوفير الماء الصّالح للشراب ولكنها جوبهت برفض المتساكنين. ودعا النواب عن جهة القصرين إلى عقد جلسة عمل للتداول في كل المشاكل المطروحة وإيجاد الحلول الملائمة مع الالتزام بتنفيذها.

- **السيدة بسمة الهمامي**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول مشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحليّة بولاية سليانة. وأشارت في هذا الإطار الى المشروع الذي يستهدف 14000 أسرة، ويرمي إلى تحسين ظروف عيش الفئات الهشّة وخلق فرص عمل مستدامة. وتطرّقت إلى الإشكاليات المتعلّقة به، وتساءلت عن الإجراءات المتّخذة من قبل الوزارة في إطار المتابعة.

جواب الوزير :

في جوابه، أعرب الوزير عن تقديره للزيارات الميدانية التي يقوم بها النواب ، واعتبر أنّها تعاضد مجهودات الحكومة وتساعد في الوقوف على حقيقة إنجاز المشاريع وتحقيقها للغايات المنشودة.

وأوضح أنّ عديد المشاريع لا سيما المتعلّقة بالتنمية الفلاحية تشكو من مظاهر فساد مالي وإداري. وأكّد أنّ الوزارة تعمل بكل جدّية على حوكمة المشاريع التنموية ومحاربة كل مظاهر الفساد والتسيّب.

وفيما يتعلّق بمشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة، أبرز الوزير أنّ المشروع سجّل نفوق 8 بالمائة من الأغنام التي تمّ شراؤها، وأنّ هذه النسبة تعتبر مقبولة خاصة وأنّ النتائج أظهرت أنّ المشروع نجح بنسبة 89 بالمائة، ودعا إلى مدّ الوزارة بالمعطيات التي من شأنها أن تكشف عن شبهات التلاعب بهذا المشروع وعن الجهات التي استفادت منه بصفة غير مشروعة وذلك قصد أخذ القرارات المناسبة في شأنها.

- **السيد يوسف التومي**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول مختلف الإشكاليات المتّصلة بموضوع المياه المعالجة والامكانيات المتاحة لحلّها.

جواب الوزير :

في إجابته أوضح الوزير أنّ التغيرات المناخية الفجئية أثّرت سلبا على تأمين توفير الماء الصّالح للشراب، وأكّد أنّ الوزارة تعمل مع الجهات المختصة للحدّ من ظاهرة التبخّر التي تتسبّب في نقص كبير لكميات المياه في ظلّ شحّ مائي تعيشه البلاد، وبيّن أنّ الوزارة تسعى جاهدة للحفاظ على الثروة المائية من خلال اعتماد تقنيات حديثة والاستئناس بالتجارب والخبرات الدولية منها تقنية الاستمطار ودعم المياه السطحية بإضافة سدود جديدة والترفيع في مردودية المياه الجوفية عبر تركيز محطّات التحلية، إضافة إلى حفر الآبار العميقة.

- **السيدة ريم المعشاوي**

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول عدم توفّر الماء الصّالح للشراب بولاية الكاف.

جواب الوزير :

في إجابته، أكّد وزير الفلاحة وعي الوزارة بالوضع الصّعب التي تعيشه منطقة الكاف في مجال التزوّد بالماء الصّالح للشرب خاصة على المستوى الريفي. وأوضح أنّ الوزارة تولّت إنجاز بعض المشاريع لتجاوز هذه الوضعية، كما دعا إلى عقد جلسة عمل لجرد الآبار المزمع حفرها بالجهة وإعداد لوحة مفاتيح يتمّ من خلالها متابعة تنفيذ هذه المشاريع.

وفيما يتعلّق بمدينة الكاف، أكّد الوزير أنّه سيتم تجهيز الآبار العميقة وربطها بالمناطق المجاورة وهي مشاريع بصدد الإنجاز، كما أبرز أنّ برمجة المرحلة الأولى لتعزيز الموارد المائية لمدينة الطويرف وساقية سيدي يوسف عبر جلب المياه من واد مليز سيتمّ في أقرب الآجال بتمويل من ميزانية الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. واعتبر أنّ مشروع تزويد منطقة الكاف وسليانة بالماء من خلال ربطها بسدّ برقو هو مشروع رائد وسيقطع نهائيا مع الإشكاليات المسجّلة حاليا في هذه المناطق.

• السيد عبد الجليل الهاني

فحوى السؤال :

تناول السّؤال وضع المركب الفلاحي حشاد بمعتمدية بو عرقوب والمركّب الفلاحي الخيام بمعتمدية قرمبالية ووضعية المجامع الفلاحية لمياه الشرب والري بمعتمديتي بوعرقوب وبني خلاد ووضعية الضيعات الفلاحية المسترجعة وتقارير المراقبة للضيعات المسندة.

جواب الوزير :

أوضح الوزير أنّ كلّ الأراضي الدولية تمّ استغلالها من خلال الاعتماد على قروض تمويل من البنك الفلاحي. وأكّد أنّ الهدف هو تحقيق التوازن المالي وإعادة ديوان الأراضي الدولية إلى سالف بريقه خاصة وأنّه سجّل وجود مجامع راجعة له بالنّظر في وضعية مالية إيجابية.

وأكّد أنّه سيتم توزيع الأراضي الدولية على مستحقيها وفق معايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق بما يضمن تحقيق القيمة المضافة.

وأوضح أنّ المقاربة التي تعتمدها الوزارة تقوم على تركيز آليات حوكمة الموارد المائية وحسن التصرّف فيها في ظلّ الشحّ المائي التي تعيشه البلاد. واعتبر أنّ توفير الماء الصّالح للشراب أولوية قصوى وأنّ العمل متواصل لاستغلال المياه المعالجة، وهي سياسة أقرّتها الدولة وتحرص على إنجازها من خلال محطّات تحلية مياه البحر، وتمّ الانطلاق الفعلي لمحطة التحلية بالزارات من ولاية قابس.

الأسئلة الموجهة
الى وزيرة التجهيز والإسكان
والمكلّفة بتسيير وزارة النقل
خلال الجلسة العامة
ليوم 17 جويلية 2024

• السيد طارق المهدي

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول مشاكل قطاع النّقل العمومي ولاسيما النّقل الحديدي بولاية صفاقس. كما تساءل عن إمكانية تحويل سكّة ومحطة القطار الى خارج وسط المدينة وتوظيفهما للمترو الخفيف، مع ربطهما بالطريق الحزامية لتخفيف الضغط على وسط المدينة .

كما تساءل عن النيّة في تعزيز أسطول حافلات النقل العمومي في صفاقس.

جواب الوزيرة :

بيّنت الوزيرة في إجابتها أنّ هذا المشروع ضخم ومتشعّب وهو ما تسبّب في تأخير الإنجاز، وأضافت أنّه يتضمّن خطّي ترامواي على عشرات الكيلومترات وثلاثة خطوط ميترو خفيف بصفاقس. وأكّدت أنّه تقرّر إنجاز المشروع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمّت المصادقة على الدّراسات من قبل الهيئة العامة للشراكة بين العام والخاص ومن قبل وزارة المالية في جوان 2022.

وأوضحت أنّ التأخير المسجّل في إنجاز المشروع، مردّه تعثّر تحرير الحوزة العقارية بالإضافة إلى شبكات المستلزمين على غرار الديوان الوطني للتطهير وشركة اتصالات تونس. وأكّدت أنّ العمل جار لتجاوز كل الصعوبات قصد إنجاز المرحلة الأولى.

وشدّدت الوزيرة على أنّ ملف النّقل يتطلّب استثمارات كبرى. وأضافت أنّه تمّ اتخاذ إجراءات حينية للحدّ من الحوادث النّاتجة عن القطار، مؤكّدة أنّه تقرّر في هذا الإطار التخفيض من سرعة القطار في علاقة بعديد التقاطعات على مستوى مدينة صفاقس، وذلك إلى حين الاستثمار في بناء جسور وإلغاء التقاطعات. وأفادت أنّه تمّ الاتفاق مع بلدية المدينة لتجميع التقاطعات في تقاطع واحد كحلّ حينيّ، إلى حين برمجة إقامة جسور.

وأوضحت أنّ تحويل سكّة القطار خارج المناطق العمرانية يتنزّل ضمن دراسة شاملة تحدد التوجّهات العامة للدولة في مجال النّقل الحديدي.

• السيد محمد أحمد

فحوى السؤال :

تساءل حول عزم الوزارة إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة.

جواب الوزيرة :

كّدت الوزيرة في جوابها أنّ مشروع انجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة ومنطقة الخدمات اللوجستية المندمجة يندرج في إطار سياسة الدولة لإحداث أول ميناء ذكيّ بالبلاد بمواصفات عالمية وقدّرت الكلفة لإنجاز أول جزء من المشروع بـ1030 مليون دولار. وأضافت أنّه تمّ توجيه مراسلات للشركات المنتقاة في إنجاز المشروع في فيفري 2020 وتلقّت شركة ميناء النفيضة 3 عروض وبعد دراستها تبيّن أنّها تتضمّن إخلالات لم يتمّ تجاوزها رغم إشعار الشركات المعنية بها.

وأوضحت أنّ الدولة أمام خيارين، أوّلهما مواصلة البحث عن شريك استراتيجي، وثانيهما إعادة نشر ملف طلب العروض لإنجاز المرحلة الأولى من المشروع.

كما أكّدت أنّ التوجّه للتعامل مع الشريك الاستراتيجي لابدّ أن يستجيب لشرط احترام سيادة الدولة.

• السيد شفيق زعفوري

فحوى السؤال :

تناول السّؤال موضوع إحداث الشركة الجهوية الإيكولوجية للنّقل بسيدي بوزيد.

جواب الوزيرة :

أكّدت الوزيرة ضرورة القيام بإصلاح شامل لكل هياكل وزارة النّقل وإعادة البناء الذي يتطلّب استراتيجية وطنية لتحسين خدمات النّقل حسب حاجيات الجهات ووفق مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار التوجّهات العالمية في الحفاظ على البيئة السّليمة والمحيط والانتقال الطاقي وعلى الطاقات البديلة والمتجدّدة.

وبيّنت أنّ ولاية سيدي بوزيد تتمتّع بعديد الخطوط لتأمين النّقل العمومي بين سيدي بوزيد وتونس العاصمة وبين عدّة ولايات أخرى. وأفادت بأنّه وقع التخلّي عن بعض الخطوط الرابطة بين سيدي بوزيد وبعض المدن لعدم وجود المأوى الخاص بالحافلات.

وأكّدت الوزيرة أنّ النّقل المدرسي والجامعي شهد بعض الصعوبات جرّاء غلق عديد المبيتات ممّا تسبّب في مضاعفة عدد المشتركين في نقل الحافلات. وأضافت أنّ العمل جار على توفير الحافلات مع العودة المدرسية. وأبرزت أنّ وزارة النقل تسعى لتأمين عديد الرحلات لمختلف المعتمديات من خلال إعادة استغلال عدد من الخطوط وتوفير حافلات مكيّفة، كما سيقع إضافة 10 حافلات إلى الاسطول علاوة على الشروع في تنفيذ برنامج إصلاحات كبرى قصد صيانة الحافلات المعطّبة وتحسين منظومة النّقل في سيدي بوزيد.

• السيد حسن الجربوعي

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول وضعية النّقل في ولاية صفاقس عامة ومعتمدية منزل شاكر خاصة.

جواب الوزيرة :

بيّنت الوزيرة أنّ سائر جهات البلاد تعاني من مشكلة النّقل، نتيجة غياب الصيانة اللاّزمة منذ عهد بعيد مما انجرّ عنه تقادم الأسطول.

وأضافت أنّ وضعية المالية العمومية لا تسمح بالاستثمار في منظومة النّقل باقتناء حافلات جديدة ولذلك يتمّ اللّجوء إلى اقتناء حافلات مستعملة نظرا لكلفتها الزهيدة. وأكّدت سعي الوزارة الى ايجاد الحلول على المدى البعيد عبر برمجة رزنامة اقتناء حافلات جديدة.

وأوضحت بالنسبة لمعتمدية منزل شاكر، أنّ عدد حافلات النّقل المدرسي في المعتمدية يبلغ 09 حافلات وسيتم إحداث خطّ جديد في المنطقة. كما مكّنت الوزارة معتمدية منزل شاكر من حافلة جديدة على أن يتم تعزيز الأسطول بـ 06 حافلات أخرى ضمن برنامج الإقتناءات الجاري تنفيذه.

وأبرزت أنّ الوزارة ستعزّز منحة الدعم لشركة النقل بصفاقس قصد الترفيع من طاقتها في اقتناء حافلات لتطوير أسطولها.

• السيدة بسمة الهمامي

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول مناظرة انتداب خطة "سائق "قابض ونتائجها، وحول التدابير المتّخذة في شأن المشاركين فيها، وتساءلت عن أسباب عدم مباشرة المقبولين لمهامهم.

جواب الوزيرة :

بيّنت الوزيرة في جوابها أنّ الإعلان عن النتائج من مشمولات لجنة المناظرات ولا يحقّ للوزير أن يتدخّل إلاّ في صورة وجود إخلالات لإحالة الملف إلى القضاء. واستنكرت عدم الإعلان عن نتائج مناظرة أجريت سنة 2018، وأوضحت أنّ الوزارة راسلت لجنة المناظرات في هذا الشأن وتعهّدت هذه الأخيرة بالإعلان النهائي عن النتائج في الإبّان.

كما أفادت بأنّ هناك 22 حافلة مرصودة لولاية سليانة سيتم تسلّمها على مراحل، بالإضافة إلى 25 حافلة مستعملة، وأضافت أنّ الوزارة تعمل على إحكام التصرّف وإضفاء مزيد من الحوكمة على شركة النّقل بسليانة.

• السيد محمد الماجدي

فحوى السؤال :

استفسر حول تعهّدات وزارة النّقل بتهيئة محطّات الحافلات بالمتلوي وأم العرائس والرديف، وإحداث محطّة قارّة بكل من معتمدية المظيلة وسيدي بوبكر، ومحطة اللواج بقفصة،

كما توجّه بسؤال حول سياسة الوزارة إزاء مطار قفصة ودعم الشركة الجهوية للنّقل "القوافل" بتأمين الخطوط البعيدة والنّقل المدرسي. وتساءل أيضا حول إسناد رخص إضافية للتاكسي بمعتمديات قفصة والسند وزانوش والرديف وأم العرائس والمظيلة والمتلوي والقطار، وكيفية التعاطي مع ملفات المطرودين من الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية ومن بعض شركات النّقل الجهوية.

جواب الوزيرة :

بيّنت الوزيرة أنّ طلبات تهيئة وتحسين محطّات الحافلات في الحوض المنجمي وقع تجميعها ضمن صفقة واحدة، وفق مقترح شركة قوافل قفصة، والعمل جار لإعداد كراس شروط وطلب العروض ومن المتوقع الانتهاء من الأشغال موفّى الثلاثي الأوّل من سنة 2025. وأضافت أنّ الوزارة تدرس مقترحات إحداث محطّات جديدة بالمنطقة.

وأوضحت أنّ شركة قوافل قفصة تواجه بعض الصعوبات في النّقل المدرسي، وتسعى الوزارة لتجاوزها عبر وضع برنامج للإصلاحات لتعزيز الاسطول بـ 10 حافلات إضافية، وقد تمّت برمجة إقتناء 41 حافلة جديدة و21 مستعملة على مدى سنوات.

وأكّدت أنّه تمّ تخصيص قطعة أرض لمجمع المحطّات ومحطّة سيارات الأجرة وأنّ العمل جار للبحث عن التمويلات لإنجازها، إضافة إلى القيام بالإجراءات اللازمة لتهيئة المحطّة الحالية.

كما بيّنت أنّ الشركة الجهوية للنّقل توفّر

عدة حافلات لتأمين النّقل المدرسي رغم تدهور البنية التحتية، وتعهّدت بتوفير حافلات مزدوجة لبعض الخطوط.

وفي علاقة بإسناد رخص التاكسي أكّدت الوزيرة أنّها من مشمولات الولاية وقد وقع إعطاء الإذن للولاّة لتيسير فكّ العزلة عن بعض المناطق من خلال إسناد رخص التاكسي والنّقل غير المنتظم فيها.

أما بالنسبة لوضعية المطرودين، فذكّرت الوزيرة بأنّه تمّت إحالة ملفين على أنظار رئاسة الحكومة وأكّدت حقّ المعنيين في التقاضي لدى المحكمة الإدارية.

• السيد الطاهر بن منصور

فحوى السؤال :

تساءل حول الإجراءات التي تعتزم الوزارة اتخاذها لمعالجة ظروف النّقل العمومي بولاية قبلي أمام النقص الحاد في الأسطول وكثرة الأعطاب.

جواب الوزيرة :

أوضحت الوزيرة أنّ الشركة الجهوية للنّقل بقابس تؤمّن التنقلات بولاية قبلي من خلال 62 حافلة عادية ومزدوجة. وبينت أنّ الشركة الجهوية للنقل بقابس، قامت خلال شهر جوان بإصلاح 4 محركات سيتم استغلالها في حافلات لدعم خطي قبلي سوسة ودوز صفاقس. كما تم اقتناء 25 حافلة سيتم تسلّمها في سنة 2026 لتعزيز أسطول الحافلات بالمنطقة.

وبيّنت أنه تمّ تشغيل الخطّ الذي يربط قبلي لكن ضعف مردوديتة والخسائر المسجّلة استوجبت الاستغناء عنه.

الأسئلة الموجهة
الى وزيرة التجهيز والإسكان
خلال الجلسة العامة
ليوم 17 جويلية 2024

• السيد حسن الجربوعي

فحوى السؤال :

تمحور السّؤال حول الطرقات والتهذيب العمراني في ولاية صفاقس بصفة عامة ومعتمدية منزل شاكر بصفة خاصة.

جواب الوزيرة :

أوضحت الوزيرة أنّ ولاية صفاقس تشهد حاليا إنجاز 89 مشروعا بكلفة إجمالية بـ 114 مليون دينار منها 15 مشروعا لفائدة معتمدية منزل شاكر تمتد على 113 كم.

وأبرزت أنّ عديد الأشغال بصدد الانجاز على غرار تهيئة مدخل مدينة صفاقس وتهيئة المسالك الريفية، إلى جانب المشاريع المنجزة على غرار أشغال الصيانة الدورية والتغليف السطحي وتهيئة وتعبيد المسالك الريفية وعديد المشاريع التابعة لمشروع الرواق الاستراتيجي.

وبيّنت أنّ الوزارة تعتمد على المقاولات الصغرى في انجاز المشاريع المحلية وقد قامت بانتداب 26 سائق لفائدة الإدارات الجهوية نظرا للنّقص الحاصل في هذا السلك.

وأوضحت أنّ الوزارة تعمل وفق استراتيجية واضحة إلى حدود أفق 2035، واعتبرت أنّه من حق المواطن أن ينتفع بهذه المشاريع وأنّ الوزارة حريصة على إنجازها في حدود ما تسمح به الميزانية والاعتمادات المتوفّرة.

• السيدة ريم المعشاوي

فحوى السؤال :

تساءلت حول مآل إنجاز المستشفى الجهوي صنف "ب" بالدهماني وموعد انطلاق أشغاله.

جواب الوزيرة :

أوضحت الوزيرة أنّ الوزارة تعتبر صاحبة منشأ مفوّض لفائدة وزارة الصحة في علاقة بإنجاز المستشفى الجهوي صنف "ب" بالدهماني ، وأنّ أوّل طلب عروض كان في نوفمبر 2022، ثم تمّ تحيين كراسات الشروط وعرضها على المموّل للموافقة. كما تمّ فتح باب طلب عروض شاركت فيه مقاولة واحدة وبذلك أعتبر غير مثمر.

وأضافت أنّ المقاولة أعدّت في الأثناء تقريرا تكميليا تمّ إرساله لوزارة الصحة باعتبارها صاحبة المنشأ التي أرسلته بدورها إلى المموّل بتاريخ 09 جويلية 2024، مبرزة الحرص على الانطلاق في إنجاز هذا المشروع وتسريعه.

• السيد عزيز بن الاخضر

فحوى السؤال :

تناول السؤال موضوع تهذيب وتهيئة الأحياء الشعبية بمعتمدية مرناق (الزاوية، الكبوطي أحمد زايد، أوزرة، سيدي سعد، القصبي، طرهونة)، ومتابعة تنفيذ بداية مشاريع صيانة وتدعيم الطرقات الراجعة للوزارة بالنّظر، بعد انتهاء كل الدراسات من طرف مصالح الوزارة، ومقترح المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية في معتمدية مرناق من طرف بلدية مرناق.

جواب الوزيرة :

أبرزت الوزيرة أنّ وكالة التهذيب العمراني تقوم بتدخّلات وفق مطالب البلدية وحسب ما تسمح به الميزانية . وبينت أنّ الأحياء المشار إليها غير مدرجة في برنامج التدخل الحالي، مشيرة إلى امكانية إدراجها في البرامج المستقبلية في صورة تقدّم البلدية بمطالب في شأنها.

كما أوضحت أنّ موضوع التأخير في إنجاز المشاريع يعود إلى ضعف اعتمادات البلديات وقلّة تجهيزاتها، مؤكّدة أنّ الوزارة تقوم بالمساندة من خلال هياكلها المختلفة لحلحلة الإشكاليات لأنّه من غير المقبول أن يستغرق إعداد الأمثلة العمرانية 10 سنوات .

وفيما يخصّ مدينة مرناق، أكّدت الوزيرة أنّ البلدية انطلقت في إعداد المثال العمراني منذ 2016، الذي عرف معارضة بعض مكوّنات المجتمع المدني. وبيّنت أنّ الوزارة قامت بمراسلة والي بن عروس لاستحثاث تقدّم إنجاز مثال التهيئة العمرانية سواء بمدينة مرناق أو غيرها من المشاريع المعطّلة رغم عدم تلقيها أيّ وثيقة في الغرض.

النواب يتوجّهون بمجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة

تواصل توجيه الأسئلة الكتابية من النواب الى أعضاء الحكومة على امتداد كامل الدورة النيابية . وقد تمّ توجيه 1269 سؤال خلال الفترة من 01 أفريل إلى موفى جويلية 2024. وبلغ عدد الأجوبة الكتابية الواردة من أعضاء الحكومة خلال نفس الفترة 634 جوابا

وتتوزع الأسئلة الموجهة من قبل أعضاء المجلس إلى أعضاء الحكومة على النحو التالي:

توزيع الأسئلة الكتابية حسب الوزارات
خلال الفترة من 01 أفريل الى 30 جويلية 2024

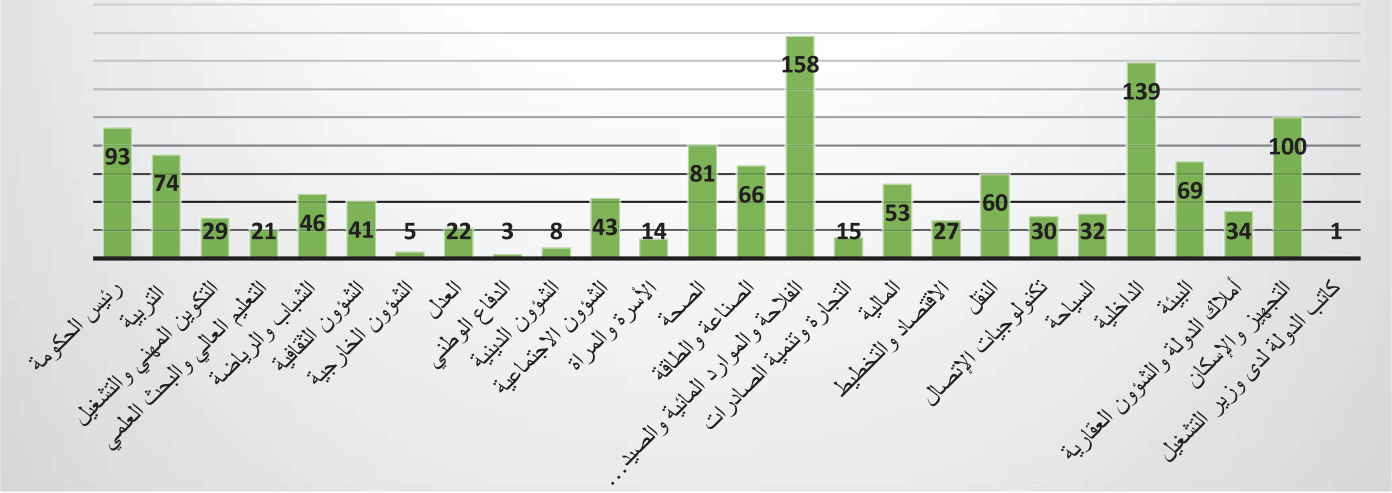

وتتوزّع الأسئلة الكتابية حسب القطاعات على النحو التالي :

توزيع الأسئلة الكتابية حسب القطاعات

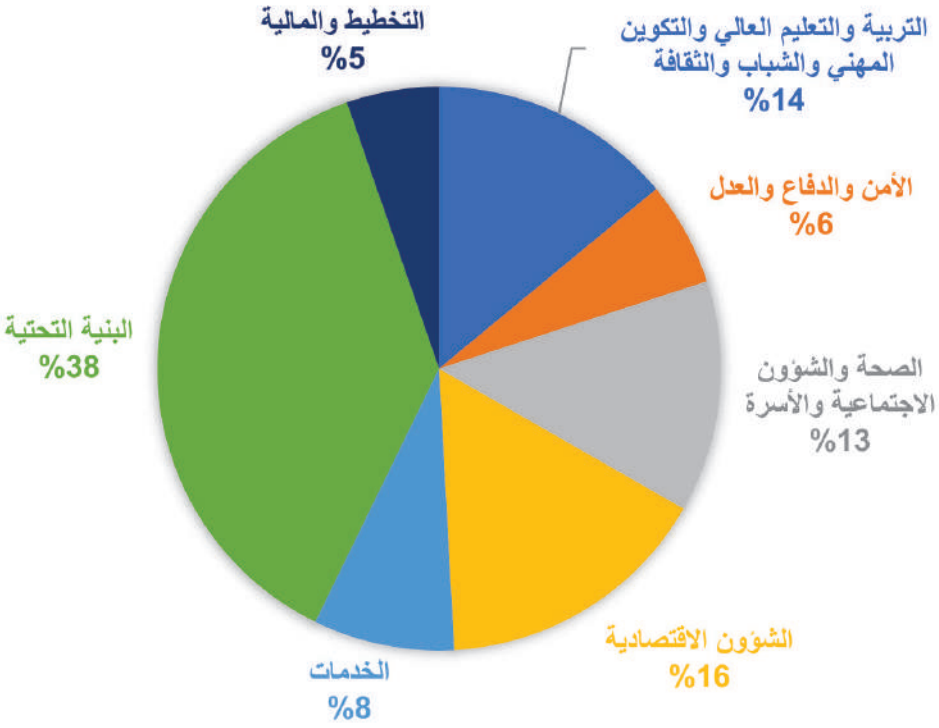

النواب يؤدّون زيارات ميدانية إلي عدد من المؤسّسات والمنشآت العمومية

تواصلت زيارات النواب الى عديد المنشآت والمؤسّسات العمومية للتعرّف عن قرب على سيرها وعلى نظام عملها وخصوصياتها، وإسهامها في دفع المسار التنموي. كما مثّلت هذه الزيارات الميدانية مناسبة للتّحاور مع المشرفين على مختلف المؤسّسات، ومع العاملين فيها والإنصات الى مشاغلهم وبحث مختلف الصّعوبات والاشكاليات المطروحة .

وشملت الزيارات الميدانية خلال الفترة الممتدة من أفريل الى جويلية 2024 ، عددا من المؤسّسات التعليمية العسكرية والتربوية والثقافية والرياضية والصناعية.

ونستعرض في ما يلي أبرز ما جاء في هذه الزيارات التي قامت بها كل من لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة ، ولجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطّاقة والبيئة، ولجنة السّياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية، ولجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، ولجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة ، ولجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح.

ميناء حلق الوادي

أدّى وفد من لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم 09 ماي 2024 زيارة ميدانية إلى ميناء حلق الوادي للوقوف على ظروف العمل

به والإطّلاع على الاستعدادات للعودة إلى أرض الوطن بمناسبة العطلة الصيفية، والتعرّف على الإشكاليات التي تواجهها الجالية التونسية بالمهجر عند قدومها إلى تونس.

وعاين أعضاء الوفد رسو الباخرة "تانيت" ونزول العربات، وواكبوا إجراءات الاستقبال ومرور السيارات عبر جهاز السكانار. كما اطّلعو على إجراءات التفتيش الديواني بمستوياتها الثلاث وهي التفتيش السريع، والتفتيش الخفيف، والتفتيش الدقيق الذي يهمّ السيارات الثقيلة.

وقد جدّد الوفد تأكيده مواصلة السّعي إلى التنسيق مع كل الأطراف المعنية لتذليل العقبات أمام العائدين الى أرض الوطن. ونوّه بمجهودات الإطارات العاملة بالميناء للتصدّي لما من شأنه أن يهدّد الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

وتمكّن الوفد من الاتصال المباشر بالمواطنين والانصات إليهم، والتعرّف على مشاغلهم وعلى مختلف الإشكاليات والصعوبات التي يلاقونها عند حلولهم بأرض الوطن.

المشاركة في جلسات العمل التنسيقية بين الأطراف المعنية باستقبال التونسيين بالخارج

شارك وفد من لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة في جلسات العمل التنسيقية بين الأطراف المعنية باستقبال التونسيين بالخارج التي نظّمتها الشركة التونسية للملاحة على متن الباخرة "تانيت" من 18 الى 21 جوان 2024، وواكبها كل من سفير تونس بباريس والقنصل العام لتونس بمرسيليا. كما شارك فيها عدد من الإطارات السامية من وزارة النقل والشركة التونسية للملاحة ووزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج ، وترأسّها ربان الباخرة "تانيت".

ورفع النواب مشاغل التونسيين المقيمين بالخارج ومنها غلاء أسعار تذاكر السّفر، وصعوبة الحجز خلال أوقات الذروة، وجودة الخدمات على متن الباخرة "تانيت"، إضافة إلى ظروف الاستقبال بميناءي مرسيليا وحلق الوادي.

وتابع النواب الإجراءات الأمنية والديوانية على متن الباخرة والتي اتّسمت بفاعلية ملحوظة وهو ما من شأنه أن يضع حدّا لمشكل الاكتظاظ بالميناء على مستوى مراكز الأمن والديوانة. واستمعوا إلى مشاغل المسافرين.

وأدّى النواب زيارة ميدانية للمنشآت بميناء cap janet بمرسيليا وتواصلوا مع المسافرين واطّلعوا على ظروف استقبالهم من طرف الجانب الفرنسي.

موقع انتاج امتياز الاستغلال "رحمورة"

أدّت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة ونائبان عن جهة صفاقس يوم 17 ماي 2024 زيارة ميدانية إلى موقع انتاج امتياز الاستغلال "رحمورة"

بولاية صفاقس، في إطار دراسة مشروع القانون المتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "رحمورة".

واستهل الوفد زيارته بالتحوّل إلى موقع "تانك باتري "Tank Battery الذي تشرف عليه شركة طينة للخدمات البترولية، والتقى بعدد من ممثّلي وزارة الصّناعة والمناجم والطّاقة، والمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية، وإدارة شركة طينة للخدمات البترولية، وعدد من مهندسي ومسؤولي السّلامة بالشركة.

وانعقدت جلسة عمل تمّ خلالها التعريف بالموقع ودوره المتمثّل في معالجة النفط الخام وفصل مكوّناته، وتقديم بيانات حول الدخول إلى الموقع وشروط ووسائل السّلامة.

وتساءل النواب حول مدى الالتزام بدراسة المؤثّرات على المحيط وانعكاسات نشاط استخراج وتكرير النفط على البيئة. كما تطرّقوا الى وضعية عمّال المناولة بالموقع.

وعاين الوفد موقع "تانك باتري " وعملية جلب كميّات النفط المنتجة من حقل سرسينة عبر رحمورة، وكيفية فصل مكوّنات الماء والغاز والنّفط، ووسائل حماية المحيط .

وتنقّل الوفد إلى موقع حقل "رحمورة"، وتعرّف على مكوّناته وخصوصياته و برامج تطوير الإنتاج المزمع إنجازها.

مواقع أثرية بولايات سليانة والقصرين والقيروان

أدّى أعضاء لجنة السّياحة والثقافة والخدمات والصّناعات التقليدية يومي 28 و 29 جوان 2024 زيارة إلى كل من الموقع والمتحف الأثريين والقرية الحرفية بمكثر من ولاية سليانة. كما زار الموقع والمتحف الأثريين بسبيطلة والمركز الثقافي الجبلي والقرية الحرفية بالوسّاعيّة بجبل سمامة من ولاية القصرين. وقامت اللجنة في ختام زيارتها بمعاينة سور المدينة العتيقة وفسقية الأغالبة في ولاية القيروان.

وخلال جلسة عمل، أشار النواب إلى ضرورة مزيد العناية بالموقع واستئناف الحفريات وعمليات الترميم والتصدّي لزحف البناء الفوضوي. وأفادت محافظة المتحف أنّ الموارد المالية المخصّصة من الميزانية لإعادة تهيئة الموقع لا تفي بالحاجة، وأنّ إدارة المتحف تسعى إلى المحافظة على المخزون التاريخي وتدعيم السّور الخارجي .

كما زار النواب الموقع الأثري بسبيطلة، و المتحف الأثري المحاذي للموقع والمركز الثقافي الجبلي بالوساعيّة. وانعقدت جلسة عمل بحضور والي القصرين بالمركز الثقافي الجبلي، أكّد خلالها النواب ضرورة العناية بالموقع وتهيئته، والتسريع في حلحلة الإشكاليات المتعلّقة بتركيز المنطقة السّياحية بمدينة سبيطلة وتفعيل المسلك السياحي الثقافي، وتشجيع الاستثمار السياحي، ودعم البنية التحتية للمركز الثقافي وتهيئته.

وأكّد النواب أهمية مساعدة الحرفيات على ترويج منتوجهن، وتمكينهن من المنح المالية اللازمة لتشجيعهن على مواصلة نشاطهن الحرفي وحماية هذه الحرف الفنّية الأصيلة من الإندثار.

معالم ومتاحف اثرية بولاية المهدية

أدّى أعضاء لجنة السّياحة والثقافة والخدمات والصّناعات التقليدية يومي 20 و 21 جويلية 2024 زيارة ميدانية إلى ولاية المهدية، وذلك بهدف معاينة مجموعة من المعالم والمتاحف الأثرية، والاطّلاع على المجهود الجهوي للنّهوض بالمشاريع التنموية وقطاع الصّناعات التقليدية.

وزار النواب متحف المهدية، ومتحف سلقطة، والمعلم الأثري بالجم، والسقيفة الكحلة، والأحواض، والدواميس، وبرج خديجة. وأكّدوا أهمية تثمين هذه المعالم التاريخية ، ومزيد العناية بها وترميمها ودمج البعض منها في الخارطة السياحية، مع رصد الموارد المالية والبشرية اللازمة للتعهّد بها وصيانتها. وزار أعضاء الوفد بعض المشاريع السياحية على غرار الشركة الأهلية المحلية للسّياحة والصّناعات التقليدية برجيش، وعدد من الإقامات الريفية.

وخلال جلسة عمل مع بعض من المستثمرين في المجال السّياحي وبعض مكوّنات المجتمع المدني، أكّد النواب ضرورة العناية بالوضع البيئي أمام المشاكل والصّعوبات خاصة ظاهرة الانجراف البحري وانعكاساتها السلبية على المنطقة.

وزار أعضاء اللّجنة مركز الحرفيين بالمهدية، وتحاوروا مع حرفيات صناعة الملابس التقليدية والمصوغ. وأكّد النواب ضرورة مزيد دعم القطاع من خلال تهيئة المقرّات المناسبة والملائمة بالنسبة للمجامع النسائية المختصّة في بيع منتوجات المرأة الريفية، وتقديم الدّعم المالي والبشري لهذه المكوّنات الاقتصادية الصّغيرة .

وفي إطار متابعة التنشيط الثقافي بالولاية حضر النواب حفلا استعراضيا للفروسية وللشعر الشعبي بمنطقة شيبة، مؤكّدين أهمية تشجيع المهرجانات الصغرى. وواكبوا فعاليات افتتاح مهرجان المهدية الدولي.

كما زار الوفد البرلماني القصر الروماني بالجم ، واطّلع على مكوّناته. وشدّد على ضرورة مواصلة صيانته وتهيئة محيطه الخارجي بما يضمن مكانته الوظيفية والتاريخية وتطوير أساليب استغلاله وتثمينه ثقافيا وسياحيا.

منشآت رياضية بتونس العاصمة وبولاية سوسة

في إطار أعمال اللّجنة الفرعية المنبثقة عن محضر جلسة لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة يوم الخميس7 مارس 2024 والمتعلّق بمتابعة وضعية المنشآت الرياضية، أدّت اللّجنة يوم 16 ماي 2024 زيارات ميدانية إلى كلّ من الملعب الأولمبي برادس والمركز الرياضي الشبابي بن عروس والمسبح الأولمبي بالمنزه وملعب الشاذلي زويتن.

منشآت رياضية بولاية سوسة

كما أدّت هذه اللجنة الفرعية يوم 13 جوان 2024 زيارة ميدانية إلى بعض المنشآت الرياضية بولاية سوسة، شملت كلا من الملعب الأولمبي والمسبح الأولمبي، وقاعة الحبيب قلحية للملاكمة بحي العوينة، والقاعة الرياضية المغطّاة بسوسس.

واستهل أعضاء اللجنة الزيارة بمعاينة الملعب الأولمبي بسوسة، ولاحظوا بعض النّقائص، إلى جانب عدم التّطابق بين ما هو موجود وما هو منصوص عليه بكراس الشّروط، على غرار النّقص في عدد المقاعد.

وأشار الإطار المشرف على تقدّم الأشغال إلى ملاحظات الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم حول صلوحية الملعب .

وشدّد النواب على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحلحلة الإشكاليات العالقة في الآجال المحدّدة في موفي جويلية 2024

كما أشاروا إلى ضرورة التسريع في إعادة طلب العروض لتركيز كراسي مطابقة للمواصفات في انتظار تدارك بقية النقائص بعد إتمام الاختبار والبحث القضائي حول النّقائص والعيوب الوظيفية للأشغال المنجزة. وقد ثمّن النواب في هذا الاطار دور القضاء في تحقيق العدالة، مؤكّدين محاسبة كل من تسبّب في إهدار المال العام.

كما زار النواب المسبح الأولمبي بسوسة، واطّلعوا على قاعة الاستقبال وحجرات الملابس وقاعة التمارين الرياضية. وطالبوا بضرورة توفير أعوان الحراسة والنظافة، ومختصين لصيانة تجهيزات ومعدّات المسبح.

ثم توجّه أعضاء الوفد إلى قاعة الحبيب قلحية للملاكمة بحي العوينة، ولاحظوا الغياب الكامل للتجهيزات الضرورية لهذا الفضاء.

وخلال زيارته للقاعة الرياضية المغطّاة بسويس، ثمّن الوفد البرلماني ما تقدّمه هذه المنشأة الرياضية من خدمات لروّادها من مختلف الجمعيات الرياضية، رغم معاينة العديد من النّقائص على غرار مشكل الرطوبة بالجدران والإنارة،

واختتمت اللّجنة الزيارة الميدانية بعقد جلسة عمل مع والي سوسة بمقر الولاية .

ملعب مصطفى بن جنّات بولاية المنستير

وأدّت هذه اللّجنة الفرعية ، يوم 18 جويلية 2024، زيارة ميدانية الى ملعب مصطفى بن جنّات بولاية المنستير،.

وتوجّه أعضاء اللّجنة في بداية الزيارة إلى ملعب مصطفى بن جنّات بالمنستير، واطّلعوا على وضعيته، ولاحظوا مجموعة من النّقائص تعلّقت أساسا بالبنية التحتية. كما عاينوا الوضعية السيئة للأرضية المعشّبة لميدان الملعب، إضافة إلى إشكاليات في شبكة الكهرباء.

وخلال زيارة الملعب الفرعي لاحظ النواب غياب الإنارة، وضرورة إعادة تعشيب الأرضية. كما تمّت الإشارة إلى توصيات الكنفيدرالية الإفريقية لكرة القدم بخصوص صلوحية الملعب.

وزار النواب المسبح البلدي بالمنستير، واطّلعوا على فضاءاته وقاعاته، كما زاروا القاعة الرياضية المغطّاة وعاينوا ما فيها من شروخ واضحة بالأرضية. وانعقدت جلسة عمل بمقر الولاية مع المعتمد الاوّل المكلّف بتسيير شؤون ولاية المنستير الذي أشاد بمجهود اللّجنة في التنسيق مع السلط الجهوية لتكريس العمل التشاركي قصد تذليل الصّعوبات التي تواجه قطاع الرياضة.

وأكّد أهمية الحفاظ على المنشآت الرياضية باعتبارها مكسبا وطنيا. وعبّر عن استعداده لمزيد التّعاون قصد التوصّل إلى حلول لكافة الإشكاليات المطروحة

معرض تونس الدّولي للكتاب

تحوّل يوم الأربعاء 24 أفريل 2024، وفد من مجلس نواب الشعب ضمّ نائب رئيس المجلس، وعددا من أعضاء المكتب ونوابا من مختلف اللّجان الى قصر المعارض بالكرم لزيارة معرض تونس الدولي للكتاب في دورته الثامنة والثلاثين.

وكان في استقبال الوفد البرلماني مدير المعرض الذي قدّم عرضا عن خصوصيات هذه الدورة الجديدة التي تنتظم تحت شعار التضامن مع الشعب الفلسطيني، بمشاركة 25 دولة، وتحتوي على 314 جناحا، تستأثر منها تونس بما يفوق 154 جناحا.

وزار أعضاء الوفد البرلماني مختلف الأجنحة، واطّلعوا على ما تضمنّته من مؤلّفات ومنشورات في عديد المجالات والموجّهة إلى مختلف الفئات العمرية. وتمّ تبادل الحديث مع عديد العارضين والنّاشرين والاستماع إلى مشاغلهم وتطلّعاتهم،

الإطّلاع على الأوضاع الصحية بولاية نابل

أدّى أعضاء لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم 24 جويلية 2024 زيارة إلى ولاية نابل، بمشاركة عدد من النواب غير أعضاء اللجنة ونواب الجهة، وذلك للاطّلاع على الأوضاع الصحية في الولاية.

وزار النواب كلا من المركز الوسيط ببوعرقوب والمستشفى المحلّي بقرمبالية والمستشفى المحلّي ببني خلاد، ومؤسّستين متخصّصتين في صناعة المكمّلات الغذائية ببني خلاد.

ولاحظ النواب إثر زيارة المركز الوسيط ببوعرقوب نقص الخدمات الصحية بالمنطقة، ومطالبة الأهالي بتوفير قسم استعجالي.

وزار أعضاء الوفد المستشفى المحلّي بقرمبالية، واطّلعوا على أقسامه وتجهيزاته، ملاحظين نقص الإطار الطبّي والأدوية .

ثمّ توجّه النواب إلى المستشفى المحلّي ببني خلاّد، وعاينوا النّقص في الأسرّة بقسم الاستعجالي، إضافة إلى حالة البنية التحتية لقسم الأشعة وقسم إيواء المرضى بالمستشفى. وأكّدوا ضرورة إيلاء العناية اللازمة بالوضع الصحّي، والعمل على توفير الأدوية من طرف الصيدلية المركزية.

وزار النواب مؤسّستين لصناعة المكمّلات الغذائية بمعتمدية بني خلاّد. واطّلعوا على ظروف العمل ومراحل التصنيع . وأكّدوا ضرورة دعم هذا القطاع وتذليل العقبات وتسهيل الإجراءات خاصّة على مستوى توريد المواد الأولية.

وفي ختام الزيارة أبرز أعضاء الوفد استعداد اللّجنة للتفاعل إيجابيا مع كل المقترحات المقدّمة بهدف تطوير القطاع الصحي في الجهة، إلى جانب التزام خبراء المؤسّسات التي تمّت زيارتها بتقديم ملاحظاتهم حول مقترح القانون المتعلّق بالمكمّلات الغذائية في أقرب الآجال.

عدد من المؤسّسات الصحية بولاية بن عروس

أدى اعضاء لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم 26 جويلية 2024 زيارة ميدانية إلى عدد من المؤسّسات الصحية التابعة لولاية بن عروس، بمشاركة عدد من نواب الجهة،

وزار أعضاء اللّجنة مستشفى الإصابات والحروق البليغة وعاينوا تقدّم أشغال انجاز المركز الخاص بالأطفال الأقل من 15 سنة، واستمعوا إلى عرض عن الخدمات التي يقدّمها المستشفى، كما زاروا قسم الإنعاش وقسم الحروق البليغة. ولاحظوا نقصا في الموارد البشرية وافتقارا للعديد من التجهيزات الضرورية، إضافة إلى نقص الأدوية، وقلّة عدد الأسرّة مقارنة بعدد المصابين الوافدين.

ثم أدّى النواب زيارة إلى مجموعة من المؤسّسات المختصّة في صناعة الأدوية على غرار الشركة التونسية للصّناعات الصيدلية، وانعقدت جلسات عمل استخلص منها النواب أنّ هذه المراكز توفّر الأدوية الخاصّة بالعديد من الأمراض المزمنة والخطيرة على غرار أمراض القلب والشرايين والسكري، إضافة إلى بعض الأدوية المبتكرة والمستجدّة، كما لاحظوا الصّعوبات التي تعترض قطاع تصنيع الأدوية مثل ارتفاع أسعار المواد الأولية وتفاقم المديونية وطول إجراءات البحوث في مجال الأمراض الجينية النادرة.

واقترحوا جملة من الحلول منها إعادة هيكلة بعض هذه المؤسّسات وإعادة جدولة ديونها وتشريك الخبراء في إعداد الدّراسات والبحوث حول سبل تجاوز الصّعوبات التي تواجهها من أجل المحافظة على قطاع تصنيع الأدوية . وحضر النواب جلسة عمل برئاسة والي الجهة، وتمّت مناقشة مختلف الإشكاليات التي تعرفها المؤسّسات الصحية بالجهة، مع تأكيد ضرورة تكاتف الجهود والتعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لتجاوز الصعوبات .

مدرسة الطيران ببرج العامري

أدّى وفد من لجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح، يوم 15 أفريل 2024، زيارة ميدانية إلى مدرسة الطيران ببرج العامري. واطّلع على نشاط وبرنامج هذه المؤسّسة التعليمية العسكرية في مجال تكوين إطارات وفنّيي الطّيران في مختلف الاختصاصات .

كما زار النواب عديد المرافق بالمدرسة، وتعرّفوا على فضاءاتها ، ووقفوا على المساعي التي تُنتهج من قبل وزارة الدفاع الوطني وجميع القائمين على هذه المؤسّسة التعليمية العسكرية وحرصهم على كسب الرهانات بفضل مسايرة التقنيات المتطوّرة والتحكّم في المستجدّات العلمية والتكنولوجية.

وأكّد النواب دعمهم لهذه المؤسّسة التعليمية العسكرية من أجل مواصلة الاضطلاع برسالتها على أحسن وجه ومزيد إشعاعها وطنيا ودوليا. وشدّدوا على أهمية الدّور الذي تقوم به مدرسة الطيران ببرج العامري في مجال التكوين. وثمّنوا المستوى الذي بلغته ومساهمتها في تعزيز الطيران التونسي بكفاءات من الطيارين وفني الملاحة الجوية على مرّ الأجيال.

الأكاديمية العسكرية بفندق الجديد

كما أدّى وفد عن لجنة الدّفاع والأمن يوم 29 أفريل 2024، زيارة ميدانية إلى الأكاديمية العسكرية بفندق الجديد، واطّلع على نشاط هذه المؤسّسة التعليمية العسكرية وبرنامجها في مجال التكوين العسكري. واستمع الى عرض حول هذه النّواة الأولى للتكوين العالي العسكري.

ثمّ زار النواب عديد المرافق بالأكاديمية وتعرّفوا على مبنى التعليم الجامعي وفضاءات سكن الضبّاط التلامذة وميدان الفروسية ومخابر البحث وغيرها.

ووقف أعضاء الوفد على مجهودات وزارة الدّفاع الوطني وجميع الإطارات العسكرية والمدنية من أساتذة ومؤطّرين ومسيّرين وكل القائمين على هذه المؤسّسة من أجل تكوين الدّارسين وإعدادهم للحياة العسكرية وفق أحدث البرامج والمناهج المتلائمة مع حاجيات المؤسّسة العسكرية. وثمّنوا المجهودات المبذولة مؤكّدين دعمهم الكامل لهذه المؤسسة التعليمية العسكرية من أجل مزيد إشعاعها وطنيا ودوليا.

منطقتا جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس

أدّى وفد عن لجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح يوم 03 ماي 2024، زيارة ميدانية إلى منطقتيْ جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس، بهدف معاينة الأوضاع الأمنية ذات الصّلة بملف المهاجرين غير النّظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء والاطّلاع على المجهودات الوطنية المبذولة من قبل المصالح المختصّة بوزارة الداخلية في الغرض .

واستمع الوفد إلى عرض عن الوضع الأمني العام في علاقة بموضوع الزيارة، وتمّ إبراز المجهودات الأمنية المتواصلة في إطار من الاستعداد الكامل واليقظة من أجل الحفاظ على النّظام العام والتصدّي لكل ما من شأنه أن يخلّ به.

وتنقل أعضاء الوفد لمعاينة ميدانية لبعض الأماكن التي يتركّز فيها المهاجرون غير النظاميين. واستمعوا الى عدد من المواطنات والمواطنين ومن ممثلي مكوّنات المجتمع المدني.

وشدّد أعضاء اللجنة على أهمية التدخّل السريع لإيجاد حلول جذرية لأزمة المهاجرين غير النّظاميين ببلادنا في إطار مقاربة تشاركية، مع الأخذ بعين الاعتبار لكلّ المقاربات الأمنية الاجتماعية والتشريعية وفي إطار الموقف الرسمي للدولة التي لا تقبل الإقامة على أراضيها الاّ وفق قوانينها، وترفض أن تكون منطقة عبور أو أرضا لتوطين المهاجرين غير النّظاميين.

المكتب الحدودي للديوانة بمطار تونس قرطاج الدولي

أدّى وفد عن لجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح يوم 19 جويلية 2024، زيارة إلى المكتب الحدودي للديوانة بمطار تونس قرطاج الدولي، واستمع إلى عرض عن أنشطة مصالح الديوانة بالمطار، ثم زار فضاءات المكتب الحدودي لمعاينة سير الخدمات المقدّمة، ومراحل وإجراءات المراقبة والتفتيش والتصاريح.

كما زار الوفد مصلحة الأمتعة ومصلحة المحجوزات ومصلحة العبور، ووقف على مجهودات المصالح الديوانية لتقديم خدمات ذات جودة وتستجيب للمواصفات .

وقدّم إطارات الديوانة لمحة عن إجراءات الحجز الوقتي والنّهائي للبضائع ومسار وشروط عملية التصريح بالعملة الأجنبية، وغيرها من المعطيات التي مكّنت الوفد النيابي من الوقوف على أهمية هذا المرفق العمومي.

وثمّن أعضاء الوفد دور هذا السّلك بالتعاون مع المصالح المختصّة في حماية الوطن والمجتمع. وأبدوا استعداد اللّجنة للتفاعل إيجابيا مع كل المقترحات المقدّمة .

الديبلوماسية البرلمانية

تدعيم العلاقات البرلمانية
وحضور بارز للقضية الفلسطينية خلال مختلف المحادثات

مثّلت العلاقات التونسية الجزائرية والتعاون القائم بين تونس وكل من إيطاليا والاتحاد الأوروبي والصين وأفق دعمها وتطويرها خاصة في المجال البرلماني، إضافة الى القضية الفلسطينية وتطوّراتها، محاور المحادثات وجلسات العمل التي انعقدت في رحاب مجلس نواب الشعب، بمناسبة استقبال الوفود والشخصيات البرلمانية والديبلوماسية من هذه البلدان الشقيقة الصديقة.

وقد تميّزت استقبالات رئاسة المجلس بالزيارة الرسمية النّاجحة التي أدّاها الى تونس السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري على رأس وفد برلماني، من 26 الى 29 جويلية 2024 ، وحقّقت نتائج إيجابية على جميع الأصعدة .

ونستعرض في ما يلي مخرجات هذه الزيارة الرسمية، إلى جانب أبرز محتويات المحادثات مع الوفود والشخصيات التي تمّت في رحاب مجلس نواب الشعب

رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري يؤدّي زيارة رسمية الى تونس

بدعوة من السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، أدّي السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري زيارة رسمية الى تونس على رأس وفد برلماني، وذلك من 26 الى 29 جويلية 2024.

وقد حلّ السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، بتونس صباح الجمعة 26 جويلية 2024، حيث أعرب عن سعادته بهذه الزيارة التي جاءت في إطار دعم العلاقات وتعزيز الصداقة والأخوّة بين البلدين، وتنفيذا لبروتوكول التعاون بين المجلسين الذي تمّ توقيعه في نهاية السنة الماضية، وتجسيده عبر التشاور وبحث القضايا المشتركة على الصعيد المغاربي والافريقي والدولي.

من جهته بيّن السيد ابراهيم بودربالة خلال الاستقبال بمطار تونس قرطاج الدولي أنّ هذه الزيارة تكرّس حقيقة العلاقات بين الشعبين والبلدين التي تستمد جذورها من التاريخ ويؤكّدها الحاضر وترتكز على الرؤية المشتركة بالنسبة للمستقبل، وأكّد تناغم مواقف قيادتي البلدين والرؤية الواضحة بشأن مختلف القضايا، مشدّدا على ضرورة وجود رؤية موحّدة ومشتركة في نطاق التحوّلات الإقليمية والعالمية.

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل
رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري في قصر باردو

استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح الجمعة 26 جويلية 2024 بقصر باردو السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، والوفد المرافق له ، وذلك بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، وعدد من أعضاء مكتب المجلس، والسيد عزوز باعلال سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتونس.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن اعتقاده الراسخ بأنّ ما يجمع بين الشعبين التونسي والجزائري من أواصر أخوّة وصداقة، وتاريخ مشترك تمثّل عوامل إيجابية وركائز لمواصلة العمل من أجل دفع التعاون الثنائي وتنميته في مختلف المجالات والنظر الى المستقبل بكل تفاؤل. ودعا الى توظيف العلاقات الأفقية لخدمة المصالح المشتركة للشعبين اللذين يجمعهما الإيمان الموحّد بقيم الحرية. وشدّد على أنّ هذه العوامل تشكّل أرضية ملائمة لتوطيد العلاقات وتغذية الشعور المشترك بأنّ تونس والجزائر شعبان في بلد واحد.

كما بيّن رئيس مجلس نواب الشعب أنّ العزيمة المشتركة لقائدي البلدين والمشاورات المتواصلة بينهما تمثّل دوافع رئيسية لتنمية التّعاون الثنائي خدمة لمصالح الشعبين.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن ارتياحه للدّفع الذي ما فتئ يشهده التعاون بين المؤسستين البرلمانيتين في كل من تونس والجزائر، مؤكّدا الرغبة المشتركة في مزيد تعزيزه، بالنّظر إلى دور البرلمانيين في مزيد توطيد عرى الصّداقة والتعاون.

وشدّد على أهمية تكثيف اللقاءات والتشاور وتبادل الخبرات،

ومزيد تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية اعتبارا للرؤى المتقاربة من مجمل القضايا المطروحة.

من جهته أكّد السيد ابراهيم بوغالي أهمية هذه الزيارة التي تترجم الإرادة الثنائية لتعزيز العلاقات البرلمانية وإعطائها دفعا جديدا يتماشى مع ما تتسم به العلاقات التونسية الجزائرية من تجذّر في التاريخ وتناسق، مع المجهودات المتواصلة لتنمية التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاكاديمية وتهيئة الأرضية الملائمة للأجيال القادمة.

وأبرز مساهمة العلاقات البرلمانية في تحقيق هذه الأهداف، مبيّنا أنّ هذه الزيارة ترمي إلى تفعيل الاتفاق الذي تمّ إمضاؤه بين البلدين، ولاسيما من حيث تبادل التجارب والخبرات البرلمانية في صياغة النصوص التشريعية سواء على مستوى النواب أو الموظفين البرلمانيين.

وفي مستهل الحديث عن المسائل ذات الطابع الإقليمي والدولي أشار السيد ابراهيم بوغالي الى موضوع الصحراء الغربية مبرزا أهمية تطبيق اللوائح الأممية بشأنها.

هذا وتطرّق الجانبان الى عديد المسائل ذات الاهتمام المشترك وإلى التحدّيات المطروحة وخاصة منها المتّصلة بمقاومة الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي تتطلّب مزيدا من التنسيق والعمل الثنائي وأكّدا تطابق وجهات النظر في شأنها .

كما تداولا بخصوص تطوّرات الأوضاع في ليبيا، معربين عن قناعتهما بأنّ الحلّ في هذا البلد الشقيق يجب أن يكون ليبيا - ليبيا . هذا وأكّد الجانبان أهمية الاجتماع التشاوري الأوّل بين قادة تونس والجزائر وليبيا الذي انعقد في شهر افريل الماضي بتونس وما تضمّنه من توافقات سياسية وأمنية واقتصادية تشجّع على مواصلة التنسيق الثلاثي على مختلف الأصعدة بما يخدم مصلحة شعوب المنطقة.

وعلى صعيد آخر أكّد رئيسا مجلس نواب الشعب التونسي والمجلس الشعبي الوطني الجزائري إيمان البلدين الراسخ بعدالة القضية الفلسطينية وبنضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف. وثمّنا مواقف قياديتي البلدين ودعمهما اللامشروط للحق الفلسطيني.

وتولّى السيد إبراهيم بوغالي عقب المقابلة تدوين كلمة في السجلّ الذهبي لمجلس نواب الشعب، أعرب فيها عن شرفه بتواجده في البرلمان التونسي، معتبرا أنّ مجلس نواب الشعب هو الصرح الذي يعبّر عن سيادة الأمّة التونسية وحضارتها العريقة، كما يعدّ معلما للشعب التونسي الشقيق ومؤسساته الوطنية التي يمارس عبرها سيادته وتطلّعاته الديمقراطية.

واعتبر أنّ هذه الزيارة هي زيارة أخوّة وصداقة لبلد يتقاسم معه محطّات تاريخية هامة وحاضر مشرق ومستقبل واعد.

وإثر ذلك تلا السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب نصّ بيان مشترك حول تطوّرات الأوضاع في قطاع غزّة وباقي الأراضي الفلسطينية (أنظر المؤطّر)

بيان مشترك حول تطورات الأوضاع في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية

الجمعة 26 جويلية 2024

إنّ مجلس نواب الشعب للجمهورية التونسية والمجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبمناسبة الزيارة الرسمية التي يؤديها السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني على رأس وفد برلماني جزائري، الى تونس من 26 الى 29 جويلية 2024، بدعوة من السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب،

انطلاقا من ايمانهما العميق بالعلاقات المتميّزة القائمة بين تونس والجزائر، وتأكيدا منهما على الروابط الأخوية الوطيدة بين الشعبين الشقيقين، وما يجمعهما من إرث نضالي وتاريخ ومصير مشترك، وما يحتّمه ذلك من إرادة وحرص على مزيد تقوية أواصر التضامن وتعزيز التعاون والتكامل، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين وعلى مواجهة مختلف التحديات التي يعيشها عالمنا اليوم وما تحمله من تداعيات على منطقتنا،

وبعد استعراضهما للتطوّرات الخطيرة وما آلت اليه الأوضاع في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة جرّاء العدوان الهمجي والفاشي المتواصل لآلة الحرب الصهيونية واستهداف المدنيين العزّل والمستشفيات والمدارس ودور العبادة ومختلف الطواقم الطبية والإغاثية والصحافيين وموظفي الوكالات الأممية وحتّى مخيمات الأنروا، ومنع وصول المساعدات الانسانية ومحاولات فرض سياسات التهجير القسري والتنكيل والتجويع في إطار مخطط استعماري لتصفية القضية الفلسطينية، أمام صمت دولي غير مبرّر وعجز للمجموعة الدولية على تحمّل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية، وفي خرق سافر لكلّ المواثيق والقوانين الدولية، يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية لم يشهد التاريخ مثيلا لها، فإنّهما:

-يندّدان بأشدّ العبارات بالعدوان الهمجي المتواصل والجرائم البشعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل مع سقوط العشرات من الشهداء والمصابين يوميا في غزّة والضفة الغربية. كما يدينان مخطّطات الاحتلال لضمّ الضفّة الغربية والقدس وال انتهاكات في حق الأسرى والمختطفين وتصاعد الاعتداءات المتكرّرة للمستوطنين وتوسيع الاستيطان واستباحة حرمة المسجد الأقصى، ويحمّلان الاحتلال كامل المسؤولية عن هذه الجرائم المرتكبة،

. يستنكران بقوّة سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير المتبعة حاليا، ويدعوان إلى الإسراع بتوفير الحماية الدوليّة للشعب الفلسطيني وإدخال المساعدات الإغاثية والطبية وتسريع إجراءات المساءلة الجزائية للكيان الغاصب عن جرائمه وفرض احترام القانون الدولي الإنساني والشرعيّة الدوليّة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية،

. يجدّدان التأكيد على شرعية نضال الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وتحرير الأرض واستعادة جميع الحقوق المسلوبة ولا سيما حقه في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، ويدعوان البرلمانات الوطنية والمجالس البرلمانية الإقليمية والدولية لمواصلة التحرّك لنصرة القضية الفلسطينية، والعمل على وقف العدوان وتسريع عمليات الإغاثة وإيصال المساعدات للمدنيين الفلسطينيين المحاصرين،

- يحييان الصمود البطولي للشعب الفلسطيني المناضل ومقاومته الباسلة أمام آلة الحرب الصهيونية الوحشية المدعومة من الغرب، ويؤكدان ضرورة توحيد الصفّ الفلسطيني وإنهاء حالة الانقسام بما يحقق طموحات الشعب الفلسطيني في الوحدة والحرية والاستقلال الوطني.

. يشيدان بالمواقف الإيجابية لعديد الدول الصديقة وبالتفاعل الشعبي الدولي والمؤسساتي الداعم للحق الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال وإنهائه وفق القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

- يدعوان إلى الوقف الفوري والدائم للعدوان الهمجي المتواصل على الشعب الفلسطيني الأعزل تنفيذا لعديد القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي وإلى الشروع في إعادة إعمار غزّة وعودة النازحين إلى ديارهم وبذل المزيد من الجهود لمنع تصعيد الحرب وتوسيع نطاقها وما يمثله ذلك من تهديد جدّي لأمن المنطقة واستقرارها.

رئيسا المجلس الشعبي الوطني الجزائري ومجلس نواب الشعب يدليان بتصريح صحفي

أدلى السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري عقب لقائه مع السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب بقصر باردو بتصريح صحفي شدّد فيه على أواصر الأخوّة والصّداقة التي تجمع البلدين. وبيّن أنّه تمّ الوقوف على المستوى المتميّز للعلاقات الثنائية، التي توّجت بانعقاد الدورة الثانية والعشرين للجنة المشتركة الكبرى العام الماضي بالجزائر، وبالتوقيع على 26 اتفاقية تعاون .

كما أعرب عن أمله في أن تكلّل الانتخابات الرئاسية في كلا البلدين بالنّجاح لتكون محطّة أخرى في سبيل تعزيز الصرح الديمقراطي والمؤسساتي في تونس وفي الجزائر.

وعبّر عن ارتياحه لمستوى التبادل البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين، وحرصه على مواصلة التشاور ودعمه.

وأفاد بأنّ اللّقاء تناول مخرجات اجتماع القمة التشاورية الأولى لقادة الجزائر وتونس وليبيا المنعقدة شهر أفريل الماضي بتونس، والتدابير المتخذة لدفع التعاون بين البلدين

وعبّر من جهة أخرى عن اعتزاز الجزائر بالمواقف الثّابتة والمشرّفة لتونس تجاه القضية الفلسطينية، واتفاق البلدين على ضرورة العمل والتنسيق في المحافل الدولية من أجل محاسبة الكيان المحتل على جرائم الحرب التي يرتكبها.

وأكّد أنه تطرّق الى الوضع في الصحراء الغربية مذكّرا بموقف

الجزائر القاضي بضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

وأفاد أنّ اللقاء تناول مسائل عديدة تهمّ تردّي الأوضاع في العالم العربي ومنطقة الساحل والنّزاعات المتفاقمة في الكثير من المناطق، والتي تستلزم تغليب لغة الحوار والتشاور.

من جهته، أبرز السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب تطابق رؤى الطرفين بخصوص مختلف المسائل التي تمّ التطرّق لها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

كما شدّد على أنّ الحدود المشتركة بين البلدين يجب أن تمثّل نقاط التقاء وتعاون لبناء مصير مشترك، مشيرا إلى أهميّة توحيد الرؤى لاسيما في ظلّ المتغيّرات الدوليّة.

وأوضح في علاقة بالمسألة اللّيبيّة، أنّ الموقفين التونسي والجزائري يدعمان الحلّ اللّيبي الليبي دون تدخّل أجنبيّ، مؤكّدا في هذا السياق مدى تأثير تقارب الثلاثي تونس وليبيا والجزائر على المستوى الاقليمي.

وجدّد، في علاقة بالقضيّة الفلسطينيّة، التّأكيد على الموقفين المتطابقين لكلّ من تونس والجزائر ودعمهما اللّامشروط لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

وحيّا السيد ابراهيم بودربالة المقاومة الفلسطينيّة وصمود الشعب الفلسطيني في غزّة وفي الضفّة الغربيّة أمام الآلة الهمجيّة للكيان الصهيوني وجرائمه غير المسبوقة في التاريخ. كما أعرب عن أسفه من التهليل الذي شهده استقبال ممثّل الكيان الصهيوني في الكونغرس الأمريكي وموجة التصفيق على إبادة الشعب الفلسطيني، مكبرا في نفس السّياق موقف البرلمانيّة التي رفعت لافتة "مجرم حرب" في وجهه، ومعبّرا عن تثمين البرلمان التونسي لهذا الموقف المشرّف.

ارتياح كبير لنتائج الزيارة

بارح السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، تونس مساء الاثنين 29 جويلية 2024 في نهاية هذه الزيارة الرسمية، حيث كان في توديعه بمطار تونس قرطاج الدولي السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور نائبي رئيس المجلس، والنائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، وسفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتونس.

وأكّد السيد إبراهيم بوغالي انطباعاته الطيّبة عن هذه الزيارة الناجحة التي حظي خلالها بشرف مقابلة رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد، وعدد من أعضاء الحكومة. وبيّن أن اللقاءات كانت مناسبة لتأكيد ضرورة توسيع مجالات التعاون، ومزيد العمل المشترك لتذليل الصّعوبات لتحقيق الأهداف المنشودة .

كما أكّد ما اتسمت به المحادثات على المستوى البرلماني من عمق وجدّية تترجمان الحرص المشترك على تنمية العلاقات الثنائية.

من جهته، أعرب السيد ابراهيم بودربالة عن كبير الارتياح لهذه الزيارة التي أتسمت بثراء المحادثات. وكانت إطارا لتجسيم ما تمّ الاتفاق بشأنه من حيث آليات تعزيز العلاقات البرلمانية عبر تبادل التجارب والخبرات، وتنسيق المواقف.

وشدّد على أنّ هذه الزيارة تشكّل منطلقا لتعاون ثنائي يسهم من خلاله البرلمانيون في توطيد أواصر الصداقة وتعزيز العمل المشترك والتعاون. وأكّد أهمية تذليل الصعوبات من أجل دعم العلاقات الافقية، مبرزا ما يتطلّبه الوضع العالمي من عمل مشترك ومن تقارب وازن بين بلدان الجوار .

تطوّرات القضية الفلسطينية، وعلاقات تونس مع كل من إيطاليا والاتحاد الأوروبي والصين

حرص تونس على الحضور في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية لنصرة القضية الفلسطينية

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الإثنين13 ماي 2024 بقصر باردو السيد عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والوفد المرافق له، بحضور السيد هائل الفاهوم سفير دولة فلسطين بتونس.

وكانت المحادثة مناسبة لتأكيد عمق العلاقات التونسية الفلسطينية والحرص المشترك على مواصلة تعزيزها.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب مواقف تونس الثّابتة من القضية الفلسطينية ومساندتها الدائمة لنضال الشعب الفلسطيني ودفاعه عن حقوقه المشروعة. وأبرز ضرورة العمل المشترك على المستويين الثّنائي ومتعدّد الأطراف من أجل التصدّي لمخطّطات الكيان الصهيوني والدفاع على مصالح الامّة العربية وحضارتها.

كما اكّد متابعة تونس لتطوّرات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وللمستجدّات الأخيرة وما رافقها من تصعيد وحشي وإمعان في

استعمال الآلة العسكرية لمواجهة المواطنين العزّل وصل إلى حدّ التجويع والتقتيل والتهجير.

وأعرب السيد عبّاس زكي من جهته عن تقدير فلسطين لمواقف تونس الثّابتة عبر التاريخ ودعمها الدّائم لحق الشعب الفلسطيني ولنضاله من أجل استرجاع حقوقه المشروعة. وأشار إلى متابعة فلسطين للتطوّرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تونس، متمنّيا لها دوام الاستقرار والنجاح في مواجهة مختلف التحدّيات، ومؤكّدا المكانة الرفيعة التي تحظى بها في محيطها الإقليمي والدولي ولما تتّسم به مواقفها من رصانة ومناصرة لقضايا الحق والعدل.

وأطلع الضيف رئيس المجلس على المستجدّات في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وعلى ممارسات الاحتلال الهمجية.

وبيّن أنّ المساندة الدولية للقضية الفلسطينية يجب أن ترتكز على الوعي الجماعي من أجل تحديد الرؤى المستقبلية حتى يتسنّى للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه. وأشار إلى أهمية الايمان بعدالة القضية الفلسطينية في المنتظم الأممي والتي تجلّت من خلال المظاهرات في جميع ساحات العالم، مؤكّدا التحوّل الجذري لدى الرأي العام الدولي من القضية الفلسطينية. ودعا إلى مزيد كشف المظالم التي يتعرّض لها الفلسطينيون وسياسة المكيالين التي تحتكم العالم ، إذ يبقى الاحتلال واغتصاب الأرض والعرض، أعلى درجات الإرهاب.

وحثّ على مواصلة الجهود الرّامية الى دعم الموقف الفلسطيني، ولاسيما عبر مظلّة برلمانية دولية توفّر كل أسباب النّجاح في الدفاع قانونيا وبرلمانيا عن القضية.

تطوّر متواصل للعلاقات التونسيّة الإيطاليّة ورغبة في مزيد دفع التعاون الثنائي في المجال البرلماني

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 26 افريل 2024 بقصر باردو، السيد Alessandro Prunas سفير إيطاليا بتونس.

وأبرز الجانبان العلاقات الممتازة بين تونس وإيطاليا التي ترتكز على الروابط التاريخية والعوامل الجغرافية المساهمة بقسط كبير في إرساء تعاون ثنائي مثمر. وأكّدا التطوّر الذي يشهده والسعي الى تعزيزه عبر مختلف الآليات.

كما تطرّقا إلى العلاقات البرلمانية ودور ها في توثيق أواصر الصداقة. وأبرزا أهمية تكثيف تبادل الزيارات بين البرلمانيين، مساهمة في تحقيق الأهداف المرجوّة للتعاون الثنائي.

وأكّد الجانبان التحدّيات المشتركة وضرورة تكثيف الجهود لمواجهة استفحال ظاهرة الهجرة غير النّظامية نحو سواحل أوروبا وخصوصا الإيطالية،.

ضرورة العمل المشترك من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 30 أفريل 2024، بقصر باردو، السيدة Stefania CRAXI، رئيسة لجنة العلاقات الخارجيّة والدّفاع بمجلس الشيوخ الإيطالي والوفد المرافق لها الذي ضمّ بالخصوص عضوي اللجنة السيد Alessandro ALFIERI والسيدة Stefania PUCCIA-RELLI، وسفير إيطاليا بتونس السيد Alessandro Prunas،

وأبرز الجانبان العلاقات الممتازة بين تونس وإيطاليا التي ترتكز على الروابط التاريخية والعوامل الجغرافية المساهمة بقسط كبير في إرساء تعاون ثنائي مثمر.

وثمّن رئيس مجلس نواب الشعب عمق العلاقة بين البلدين منوّها بمكانة إيطاليا على مستوى البحر الأبيض المتوسّط وبدعمها لتونس في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي. وأبرز الرؤية المشتركة في التطلّع الى حلول الأمن والسّلام في المنطقة.

وتطرّق الى الاعتداء الصهيوني على الأراضي الفلسطينية وعلى قطاع غزّة وما يرتكب من جرائم حرب وإبادة ضدّ الانسانيّة. ودعا الجانب الإيطالي الى مواصلة مجهوداته الإنسانية لإحلال السّلام في المنطقة.

وبيّن أنّ موقع إيطاليا في المتوسط وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي وفي المنظومة الدولية يخوّل لها لعب دور هامّ في إرساء ثقافة الحوار ونشر قيم السّلام.

وأفاد رئيس المجلس بأنّ مجموعات الصداقة بصدد التكوين بما فيها مجموعة الصداقة تونس-إيطاليا، لتكون آلية لتبادل الزيارات والتواصل.

وأكّدت رئيسة لجنة العلاقات الخارجيّة والدّفاع بمجلس الشيوخ الإيطالي، أهميّة علاقات التعاون التونسي الإيطالي، داعية إلى مزيد تعزيز العلاقة بين البرلمانيين عبر تكثيف تبادل الزيارات واللّقاءات. كما بيّنت ضرورة العمل المشترك من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المتوسط. وأكّدت أهميّة المسائل المتصلة بالدّفاع في ظلّ التحدّيات الأمنية التي تعيشها إيطاليا، مشيرة إلى مساعي الحكومة الإيطاليّة لجعل البحر الأبيض المتوسّط محور اهتمام أوروبي، والجهود المبذولة لتحسيس شمال أوروبا بمعضلة الهجرة غير النظاميّة.

وبخصوص الحرب الاسرائيليّة على قطاع غزّة، ذكّرت بموقف إيطاليا الدّاعم لحلّ إقامة الدّولتين، مفيدة بأنّها كانت من أوّل الدول التي قامت بإرسال المساعدات الانسانيّة، واستقبال الأطفال المصابين، والمناداة بوقف إطلاق النّار.

ارتياح لنسق التعاون القائم بين تونس ومجلس أوروبا

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 17 ماي 2024 بقصر باردو ، السيدة Pilar MORALES رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس، بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة.

وقدّمت رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس مقترح برنامج تعاون مع مجلس نواب الشعب يهتم بمجال مكافحة الفساد، مبرزة ضرورة وضع التصوّرات والأهداف وخطط العمل لتجسيم تنفيذه.

وتطرّقت إلى تعزيز التّعاون التونسي الأوروبي في عديد المجالات الحيوية المرتبطة خاصة بالوقاية من التعذيب ومقاومة العنف ضد المرأة وتعزيز حقوق الطفل ومكافحة الإتّجار بالبشر. وثمّنت انضمام تونس إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلّقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست، بعد مصادقة مجلس نواب الشعب على القانون المتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى هذه الاتفاقية.

من جهته أكّد السيد إبراهيم بودربالة ما توليه تونس من أهمية لعلاقاتها مع البلدان الأوروبية، معربا عن ارتياحه لنسق التعاون الذي شمل عديد الميادين الحيوية التي تمثّل مواضيع اهتمام مشترك وأساسا لتعاون مثمر بين بلدان البحر الأبيض المتوسط. وشدّد على إيمان تونس بقيم التضامن والتقارب بين الحضارات والشعوب، واستعدادها لمواصلة تعاونها مع البلدان الأوروبية. ورحّب بمقترح برنامج التعاون في مجال مكافحة الفساد .

العلاقات التونسية الصينية محور جلستي عمل

- **وفد الحزب الشيوعي الصيني ينوّه باهتمام تونس بدفع العلاقة الثنائيّة**

انعقدت يوم الاثنين 13 ماي 2024 جلسة عمل بين وفد من مجلس نواب الشعب برئاسة السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس وعضوية السادة الأنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب، وعزالدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجيّة والتونسيين بالخارج والهجرة، وعزيز بن الأخضر رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، وعبد الرزاق عويدات عضو لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، والسيدة ضحى السالمي عضو لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية، والسيد GUO WENQI نائب الأمين العام المشرف على الأعمال الروتينيّة للجنة العمل للدوائر الحزبيّة والحكوميّة للجنة المركزيّة للحزب الشيوعي الصيني، والوفد المرافق له، بحضور السيد WAN LI سفير الصين بتونس.

وأكّد أعضاء الوفد التونسي الحرص على تعزيز التعاون في قطاعات الصحة والبنية التحتيّة والتنمية المستدامة والتكنولوجيات الحديثة. ونوّهوا بالدعم الصيني لتونس مشيرين إلى عديد المشاريع التي تمّ انشاؤها بمساهمة صينيّة كالأكاديميّة الديبلوماسيّة والمستشفى الجامعي بصفاقس.

كما تطرّقوا إلى تجذّر العلاقات التونسيّة الصينيّة في التاريخ، وإلى المكانة الاقتصاديّة للصين ورغبة تونس في توطيد العلاقات الثنائيّة بما يعود بالنفع على الطرفين.

من جهته نوّه السيّد GUO WENQI باهتمام تونس بدفع العلاقة الثنائيّة، مذكّرا بالتشاور بين رئيسي البلدين من أجل تعزيزها. كما أبدى استعداد بلاده لدفع التعاون في مجالات متنوّعة كالتكنولوجيات الرقميّة والاقتصاد الأخضر.

- **التعاون التجاري والسياحي والثقافي**

انعقدت يوم الخميس 30 ماي 2024 بقصر باردو جلسة عمل بين وفد عن مجلس نواب الشعب برئاسة السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس، ووفد من لجنة شنغهاي للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني يترأسه السيد شياو جويو XIAO GUIYU نائب رئيس اللجنة، وذلك بحضور النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، وأعضاء مكتب لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة.

وكان اللّقاء مناسبة لبحث سبل تعزيز علاقات الشراكة بين تونس والصين، والإشادة بعراقة العلاقات بين البلدين، وأهمية التعاون الثنائي في مجالات التجارة والسياحة والثقافة والتكنولوجيا.

وأكّد أعضاء الوفد التونسي حرص مجلس نواب الشعب على تعزيز التعاون بين تونس والصين عبر الإسهام في دفع البرامج التنموية وتنويع الاستثمارات.

وأعرب السيد شياو جويو, عن اعتزازه بعمق العلاقات الثنائية والتوافق بين البلدين تجاه عديد المسائل الإقليمية والدولية.وأبرز المجهودات المبذولة لتعزيز العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية، مستعرضا المحطّات التاريخية التي شهدتها علاقات الشراكة وتجسّدت عبر عدد من المشاريع التنموية .

وشدّد على أهمية زيارة الوفد الى تونس في إطار استكمال دعم وتنفيذ مبادرة الحزام والطريق الصينية باعتبارها مسارا تنمويا جديدا تتبنّاه الصين، ويرتكز على الحفاظ على العلاقات القائمة واكتساح أسواق جديدة بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وضمان الاستقرار الاجتماعي.

حضور فاعل لمجلس نواب الشعب
في اجتماعات المنظّمات البرلمانية الإقليمية والدولية

واصل مجلس نواب الشعب جهوده الرامية الى دعم اشعاع تونس في محيطها الإقليمي والدولي وتعزيز علاقاتها وتعاونها مع البلدان الشقيقة والصديقة ، وذلك عبر الديبلوماسية البرلمانية التي تعاضد الديبلوماسية الرسمية وترمي الى تدعيم علاقات تونس الخارجية وتسهم في ابراز مواقفها من مختلف القضايا المطروحة ولاسيما في ما يهم القضية الفلسطينية العادلة.

وفي هذا السياق تكثّفت مشاركات وفود مجلس نواب الشعب في اجتماعات مختلف الهيئات البرلمانية، وتميّزت بالخصوص بالمشاركة النّاجحة لرئيس المجلس والوفد المرافق له في أشغال المؤتمر السّادس والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت بالجزائر يومي 26 إلى 27 ماي 2024 .

كما كان لمجلس نواب الشعب حضور فاعل ومكثّف في مختلف التظاهرات والاجتماعات البرلمانية على الصعيد العربي والافريقي والدولي .

ونستعرض في ما يلي مميّزات هذه المحطّات الهامّة :

رئيس مجلس نواب الشعب يشارك على رأس وفد برلماني
في أشغال المؤتمر السّادس والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي

شارك مجلس نواب الشعب في أشغال المؤتمر السّادس والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي التي انعقدت بالجزائر يومي 26 إلى 27 ماي 2024 بوفد ترأسه السيد ابراهيم بودربالة رئيس المجلس، وضمّ السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة، والسيد فخري عبد الخالق، عضو لجنة الحقوق والحريات و السيد صالح الصيادي عضو لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

رئيس مجلس نواب الشعب :
الاتحاد البرلماني العربي جاء تكريسا للعمل العربي المشترك

في بداية المؤتمر ألقى السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب خلال أشغال المؤتمر كلمة أكّد في مستهلّها أهمية هذا اللقاء الذي يُعقد للتباحث في القضايا العربية الراهنة وفي مقدّمتها الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة. وبيّن أنّ الإتحاد البرلماني العربي جاء تكريسا للتضامن والعمل العربي المشترك، ومنبرا لممارسة التمثيليّة الشعبيّة للتّعبير عن تطلّعات المواطن العربي ودعم التنسيق والتعاون بين البرلمانات والمجالس في مواجهة الأخطار والتّحديات.

وتساءل عن مدى تحقيق الهدف القائم على الإيمان بأنّ إرساء الأمن والسّلام على أساس العدل والتّعاون الدّولي أمر حيوي لازدهار المجتمعات الإنسانية والحضارة البشرية، بعد مرور نصف قرن على نشأة الاتحاد البرلماني العربي، وكذلك عن مدى المضيّ في تجسيم الأهداف التي رسمها ميثاق الإتحاد. واعتبر أنّ مبعث هذه التساؤلات، هو عدم التوفّق في إيجاد حلّ لقضية الشعب الفلسطيني الذي يعاني على مرّ سبعة عقود من غطرسة وجبروت الكيان الصهيوني .

وحيّا السيد إبراهيم بودربالة صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، مؤكّدا تضامن تونس قيادة وشعبا معه ودعمها الكامل لنضاله المشروع من أجل إقرار حقوقه الوطنية الثابتة وتقرير مصيره، واستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلة كاملة السّيادة وعاصمتها القدس الشريف. وأعرب عن عميق أسفه لعدم اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار الذي قدّمته الجزائر، بخصوص طلب دولة فلسطين الانضمام كعضو كامل في المنظمة الأممية. ورحّب بقرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة حول منح امتيازات جديدة لدولة فلسطين في المنظّمة الأممية .

كما أكّد أنّ دولة فلسطين تستحقّ مكانها الطبيعي وحقها في إبلاغ صوتها دون قيد أو شرط، مضيفا أنّ حصولها على العضوية الكاملة صلب المنتظم الأممي لا يمكن أن يقبل التشكيك أو الإنكار، باعتباره حقّا تاريخيا أصيلا وثابتا أقرّته المجموعة الدولية. وأشاد بمواقف الدول الصديقة التي أعلنت اعترافها رسميا بدولة فلسطين، معربا عن الأمل في أن تنسج بقية الدول على منوال هذه الخطوة الهامة.

وجدّد رئيس مجلس نواب الشعب الدّعوة إلى كافّة البرلمانات والمجالس الاقليمية والدولية لمواصلة التحرّك وممارسة كل أشكال الضّغط قصد وضع حدّ لحرب الإبادة ضدّ الأبرياء العزّل في غزة والضفة، وإنهاء الحصار على الشعب الفلسطيني.

وفي جانب آخر من كلمته، اعتبر السيد إبراهيم بودربالة أنّ موضوع التغيّرات المناخية المتواترة لا يقلّ خطورة عن الحروب والنزاعات، مبيّنا أنّها بلغت مستويات مرتفعة تسبّبت في ظهور عديد الظواهر الطبيعية والبيئية السّلبية والضّارة على المجالات الاقتصادية والإجتماعية والصحية.

وأكّد أنّه بات من الضروري إيجاد حلول فعلية وناجعة وتكثيف التعاون لضمان تفعيل فكرة التحوّل الأخضر، واستخدام الطّاقة المتجدّدة وصياغة تشريعات وطنية لمواجهة هذه التغيّرات.

كما تطرّق الى موضوع الهجرة غير النّظامية، وذكّر بالاستغلال السيّء لهذه الظاهرة وربطها بحقوق الإنسان من خلال ترويج الأخبار الزّائفة والمغالطات حول معاملة المهاجرين غير النظاميين، خاصة في تونس، التي لم تدّخر جهدا لإيجاد حلول جذرية لمعالجة الأسباب العميقة في إطار مقاربة إقليمية شاملة ومتضامنة. وجدّد تأكيد موقف تونس الرّافض لإقامة منصّات عبور أو توطين للمهاجرين غير النّظاميين على أراضيها.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب أنّه بات من الضروري أمام الواقع الصعب، الإنصات لشبابنا وتحصينه من الفكر المتطرّف وتنمية وعيه بالقيم النّبيلة والسّامية وتمكينه من فرصته للمشاركة الفاعلة في التنمية وتحقيق التطوّر والازدهار وترسيخ ثقته بذاته باعتباره عماد المستقبل.

المؤتمر السّادس والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي يصدر بيانا حول مجزرة رفح، باقتراح من الوفد البرلماني التونسي

أصدر الاتحاد البرلماني العربي يوم 27 ماي 2024 بيانا حول تطوّرات الأوضاع الخطيرة في قطاع غزّة، والمجزرة التي اقترفها الكيان الصهيوني ضدّ مخيّمات المدنيين الفلسطينيين العزّل في رفح، وأدان بأشدّ العبارات إجرام ووحشية هذا الكيان الغاصب أمام مرأى ومسمع العالم.

كما أدان موقف الإدارة الأمريكية الدّاعم لهذا الكيان، وأهاب بكل البرلمانات والمجالس البرلمانية الدولية لشجب وإدانة هذا الإرهاب وحرب الإبادة الجماعية والتجويع ومحاولات التهجير القسري ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

وكان السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب تطرّق في تدخّله خلال أشغال المؤتمر إلى هذه التطوّرات الخطيرة، وهو ما تبنّاه البرلمانيون العرب عبر هذا البيان .

البيان الختامي للمؤتمر يثني على جهود الحكومة التونسية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية

اختتمت يوم 27 ماي 2024 أشغال المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي بتلاوة البيان الختامي.

وذكّر السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب خلال عرض البيان الختامي بجهود تونس لإيجاد حلول جذرية لمعالجة الأسباب العميقة لظاهرة الهجرة غير النّظامية في إطار مقاربة إقليمية شاملة تضمن تحقيق الاستقرار والدّفع بديناميكية التّنمية وخلق فرص الشغل للشباب وحشد المزيد من الدعم المشترك .

وقد وجد هذا التدخّل صداه في البيان الختامي لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي أكّد خطورة تحدّيات الهجرة غير النّظامية وتداعياتها السلبية على العديد من الدول العربية. وأثنى على الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية للحدّ من هذه الظّاهرة ودعوتها لمعالجة الأسباب العميقة لها في إطار مقاربة إقليمية شاملة ومتضامنة.

هذا وأهاب البيان الختامي للمؤتمر بالمجتمع الدولي، وجميع المنظّمات والاتحادات البرلمانية والإقليمية وفي مقدّمتها مجلس الأمن، تكثيف المساعي وتوحيد الجهود من أجل إيصال صوت الشعب الفلسطيني ووضع حدّ لمأساته،

مشاركات الوفد التونسي في مختلف فعاليات المؤتمر

تميّزت مشاركة وفد مجلس نواب الشعب بحضور مختلف فعاليات المؤتمر السّادس والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، حيث شارك السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة يوم 25 ماي 2024، في أشغال الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.

كما شارك أعضاء الوفد التونسي في أشغال اللّجان الدّائمة للاتحاد البرلماني العربي التي اجتمعت يوم 26 ماي 2024، حيث شارك السيد عز الدين التايب، في أشغال لجنة فلسطين، والسيد صالح الصيادي، في أشغال لجنة الشؤون الاجتماعية والمرأة والطفل والشباب . كما شارك السيد فخري عبد الخالق في أشغال لجنة الشؤون السياسة والعلاقات البرلمانية،

مجلس نواب الشعب يشارك في اجتماعات عديد المنظّمات البرلمانية

حضور مكثّف ضمن أنشطة البرلمان العربي

◆ المشاركة في أعمال اللجان الدائمة

شاركت المجموعة التونسية بالبرلمان العربي في أعمال اللّجان الدّائمة التي التأمت يوم الاربعاء 18 افريل 2024 بالقاهرة.

وتتكوّن المجموعة من النواب السّادة أيمن نقرة عضو لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، وماهر الكتاري عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وأيمن البوغديري عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان، ومحمد اليحياوي عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي.

وقد استقبل السيد عادل بن عبد الرحمن العسومي رئيس البرلمان العربي أعضاء مجلس نواب الشعب التونسي الجدد لدى البرلمان العربي. وأعرب عن خالص تمنيّاته لهم بالتوفيق في أداء مهامهم.

◆ مؤتمر "رؤية برلمانية عربية لتحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي"

شارك وفد من مجلس نواب الشعب في أشغال المؤتمر السّادس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي انعقد بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة يوم 27 افريل 2024 تحت عنوان "رؤية برلمانية عربية لتحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي".

وضمّ الوفد السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب، والسيد صابر المصمودي عضو لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة ومكافحة الفساد.

وألقى السيد الأنور المرزوقي كلمة رئيس مجلس نواب الشعب، التي أكّدت تضامن تونس قيادة وشعبا ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها لنضاله المشروع من أجل إقرار حقوقه الوطنية وتقرير مصيره.

كما دعا البرلمانات والمنظّمات الإقليمية والدولية لممارسة كل أشكال الضّغط والتدخّل الفوري لوقف إطلاق النار وفسح المجال لتقديم المساعدات الإغاثية العاجلة وإجلاء الجرحى والتخفيف من آلام ومعاناة المدنيين الفلسطينيين .

وحذّر في جانب آخر من الكلمة من المخاطر التي يمثّلها الاستعمال المفرط وغير السّليم للذكاء الاصطناعي، وحثّ المشاركين على إيجاد السبل الكفيلة بمنع الخوارزميات التي يتمّ توظيفها لانتهاك حقوق الإنسان وسريّة البيانات والمعطيات الشخصية. واقترح دعم وتعزيز التعاون على صعيد البرلمان العربي وعلى مستوى البرلمانات الوطنية من أجل أن يكون العرب ضمن نخبة الدول المنتجة لتقنيات ومضامين الذّكاء الاصطناعي.

وذكّر في هذه الكلمة بزيارة وفد من المجموعة البرلمانية رفيعة المستوى للتكنولوجيا والابتكار والتحوّل الرّقمي التابعة للبرلمان العربي إلى تونس خلال شهر جويلية 2023 وتنظيم جلسة عمل مع اللجنة المعنية بالرقمنة وتكنولوجيات الاتصال.

هذا والتقى رئيس البرلمان العربي أعضاء الوفد التونسي المشارك في المؤتمر.

◆ اجتماع مجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الإنسان

شارك مجلس نواب الشعب ممثّلا في السيد رياض جعيدان، النائب مساعد رئيس المجلس المكلّف بالإصلاحات الكبرى، في أعمال الاجتماع الأوّل لمجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الإنسان للبرلمان العربي في دورته الثانية، الذي انعقد بالقاهرة يومي 8 و 9 جوان 2024.

وتناول الاجتماع عددا من المسائل المتعلّقة باللائحة الداخلية، واختيار نائب لرئيس مجلس الأمناء، والعمل على تنظيم المؤتمر العربي الأوّل لحقوق الإنسان بالقاهرة في سبتمبر المقبل، ومقترحات الأعضاء حول استراتيجية وخطّة عمل المرصد خلال الفترة (2024 - 2028).

كما تضمّن جدول أعمال الاجتماع استعراض الإجراءات المطلوبة لاعتماد المرصد العربي لحقوق الإنسان كإحدى الآليات العربية الرسمية لحقوق الإنسان واعتباره آلية

إقليمية معتمدة، إلى جانب خطّة تحرّك المرصد لكشف وفضح الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، إضافة إلى مناقشة مذكّرة بشأن حصول المرصد على صفة مراقب بمجلس حقوق الإنسان التّابع للأمم المتحدة.

◆ المؤتمر البرلماني العربي للتكنولوجيا والاقتصاد

شارك وفد من مجلس نواب الشعب ضمّ السيدين أيمن نقرة وأيمن البوغديري في أشغال المؤتمر البرلماني العربي للتكنولوجيا والاقتصاد حول موضوع "أثر التكنولوجيا والابتكار في تعزيز نموّ الاقتصاد العربي"، الذي انعقد يومي 29 و 30 جوان 2024 بالأردن.

وأكّد السيد أيمن نقرة في كلمة ألقاها بالمناسبة جاهزية تونس وقدرتها على مواكبة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثّقافي وحتى السلوكي المتغيّر الذي يفرضه ما اصطلح على تسميته مبكّرا بـ"مجتمع المعلومات". وبيّن أنّ التحوّل السّريع يأتي من خلال رهان الإدماج الرقمي للأفراد وللمجتمع بشكل عام من ناحية، ورهان نجاعة الدولة في الإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة بالانتقال الرقمي من ناحية أخرى. وأضاف أنّ رهان نجاعة الدولة في الإحاطة بمختلف الجوانب المرتبطة بالانتقال الرقمي يرتكز على مجموعة من المعطيات، يتعلّق أوّلها بتوفير بنية تحتية رقمية جيّدة والعمل على تطويرها. وثمّن في هذا الإطار ما أولته الدولة التونسية منذ فترة طويلة من أهمية كبيرة لبنيتها التحتية للاتصالات السّلكية واللاسلكية، مما جعلها واحدة من أحدث البنى التحتية في حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا.

وأضاف أنّ تونس تولي اهتمامًا كبيرًا لتطوير الخدمات عن بعد، التي تشمل عدة إجراءات يمكن إتمامها عبر الإنترنت، مثل تجديد الوثائق الرسمية، ودفع الفواتير، وتقديم الشكاوى، والحصول على المعلومات الحكومية. وبيّن أنّ اعتماد البطاقة البيومترية يعتبر خطوة باتجاه مزيد رقمنة الخدمات. وثمّن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني باعتبارها تغطّي الفضاء السّيبرني الوطني المتكوّن خاصّة من جميع الخدمات والبيانات والشّبكات والمنصّات والمنظومات المعلوماتيّة والبُنَى التّحتيّة الرّقميّة .

وأبرز أهمية المخطّط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" الذي يهدف إلى تعزيز التحوّل الرقمي عبر العمل على تطوير الإدماج الرقمي والمالي من أجل ضمان الولوج إلى الاتصالات ذات التدفّق العالي والخدمات المالية الرقمية، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع الاستثمار المحلّي في القطاع الرقمي وتطوير منظومة حاضنة للشركات الناشئة والابتكار.

المجموعة التونسية القارّة بالبرلمان الإفريقي تشارك في أشغال الدورة العادية الثالثة

شاركت المجموعة التونسية القارّة بالبرلمان الإفريقي في أشغال الدورة العادية الثالثة من المدة النيابية السادسة لهذا البرلمان التي انعقدت بمدينة ميدراند بجنوب إفريقيا من27 جوان الى 5 جويلية 2024 تحت شعار : "تعليم إفريقيا جديرة بالقرن الحادي والعشرين: بناء أنظمة تعليمية مرنة لتحقيق المزيد من النجاح في التعلّم الشامل والجيّد مدى الحياة والملائم لإفريقيا".

وتضمّ المجموعة التونسية السيدة عواطف الشنيتي، والسّادة يسري البواب ولطفي الهمامي وأيمن بن صالح واحمد سعيداني.

وخلال الجلسة الافتتاحية التي التأمت يوم 24 جوان 2024 أدّى الاعضاء الجدد في البرلمان الافريقي اليمين. وقد رحّب رئيس البرلمان الإفريقي، بأعضاء الوفد التونسي. مؤكّدا أهمية المشاركة التونسية في أشغال هذه الدورة، ومثمّنا حرص تونس على المساهمة في إثراء عمل هذا الهيكل البرلماني الافريقي في إطار ما توليه من أهمية لبعدها الافريقي.

وكانت للوفد التونسي مشاركات نشيطة في أشغال مختلف لجان البرلمان على غرار لجنة حقوق الإنسان والشعوب، ولجنة العلاقات الدولية وحلّ النزاعات، ولجنة الإقتصاد الرّيفي

والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية، ولجنة النوع الاجتماعي والأسرة والشباب والمعوقين، ولجنة النقل والاتصال والعلوم والتكنولوجيا.

وشارك الوفد التونسي في ورشة حول تطوير المناهج التربوية في افريقيا، وفي اجتماع مشترك للجنة الدّائمة للبرلمان الأفريقي المعنية بالاقتصاد الرّيفي والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية، وتحالف العدالة المناخية الأفريقي، خُصّص لمناقشة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP28 والتحضير للمؤتمر المقبل.

كما شارك في أشغال الجلسة العامّة التي عقدها البرلمان الإفريقي لمناقشة القانون النّموذجي بشأن الأمن الغذائي والتّغذية في أفريقيا.

اجتماعات المجلس البرلماني للفرنكوفونية

◆ الندوة 15 لرؤساء المجالس والفروع الإفريقية

شاركت النائب أمال المؤدب، بصفتها رئيسة الفرع التونسي بالمجلس البرلماني للفرنكوفونية، في النّدوة 15 لرؤساء المجالس والفروع الإفريقية بالمجلس البرلماني الفرنكوفوني التي انعقدت بجمهورية موريس يومي 18 و19 أفريل 2024. وجاءت هذه المشاركة في إطار استعادة تونس لمكانتها في هذه المنظّمة البرلمانية الدولية الهامّة.

وألقت عضو مجلس نواب الشعب مداخلة أكّدت فيها علاقة تونس بالفضاء الفرنكوفوني باعتبارها من أبرز المؤسّسين لهذه المنظّمة سواء على المستوى الحكومي أو البرلماني. وقدّمت عرضا عن المسار السياسي التي تشهده تونس منذ 25 جويلية 2021.

◆ اجتماع اللّجنة السياسية

شارك مجلس نواب الشعب في اجتماع اللّجنة السّياسية للمجلس البرلماني للفرنكوفونية الذي انعقد باللكسمبورغ يومي 29 و30 أفريل 2024، بوفد ضم السيد عمر البرهومي، عضو لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة والسيد جلال الخدمي، عضو لجنة الصّناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة.

وقد كانت هذه المشاركة مناسبة لتجديد حضور تونس واستعادة مكانها الرّيادي في هذه المنظّمة البرلمانية الدولية.

◆ الدورة الثلاثون للمجلس الإقليمي الإفريقي

كما شاركت السيدة آمال المؤدب في أشغال الدورة الثلاثين للمجلس الإقليمي الإفريقي بالمجلس البرلماني للفرنكوفونية التي انعقدت بالكاميرون يومي 28 و 29 ماي 2024،

وأكّدت في مداخلتها اعتزاز تونس بانتمائها الإفريقي والفرنكوفوني، وعزمها على دعم العمل المشترك لنصرة القضايا العادلة وتعزيز التضامن بين الدول والشعوب.

◆ الدورة 49 للمجلس

شارك مجلس نواب الشعب في أشغال الدورة 49 للمجلس البرلماني للفرنكوفونية التي انعقدت بمونتريال من 6 إلى 9 جويلية 2024 ، بوفد ضمّ السيدة أمال المؤدب، والسادة عمر البرهومي، وفتحي رجب، وعصام البحري الجابري، ومحمد ضو.

وقد شارك أعضاء الوفد في اجتماعات اللجان القارة الأربع، وفي أشغال شبكة النّساء البرلمانيات والجلسات العامة. وتميّزت هذه الدورة باسترجاع تونس لعضويتها كاملة الحقوق في هذه المنظمة البرلمانية الدولية الهامة.

المؤتمر العالمي للنساء البرلمانيات

شاركت السيدة سوسن المبروك، نائب رئيس مجلس نواب الشعب في المؤتمر العالمي للنّساء البرلمانيات الذي نظّمه مجلس الشورى القطري بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، وذلك بصفتها رئيسة وفد إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا المؤتمر.

وقد انعقد المؤتمر بالعاصمة القطرية الدّوحة يومي 26 و27 جوان 2024 تحت عنوان "دور النّساء البرلمانيات في تطوير وتنفيذ ومراقبة تشريعات وسياسات واستراتيجيات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف".

وألقت السيدة سوسن المبروك نائب رئيس مجلس نواب الشعب كلمة بيّنت فيها أنّ تونس واجهت موجة من التهديداتٍ الإرهابية، وسيطرت من خلال جهود مؤسّساتها الأمنية والعسكرية على الوضع الأمني، وتمكّنت من محاصرة الهجمات الإرهابية وتقليص مساحة انتشارها.

وأكّدت أنّ تونس اتّخذت جملة من الإجراءات على المستويين التشريعي والتنظيمي المؤسّساتي للتصدّي لخطر الإرهاب. وتطرّقت الى خصوصيات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرّف العنيف والإرهاب للسنوات 2023 - 2027، وأبرزت ما احتوته من معالجة شاملة لا تقتصر على المجال الأمني والعسكري فقط، بل أولت اهتمامها بسائر الجوانب الأخرى، السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية.

وبيّنت أنّ الاستراتيجية الوطنية تهدف إلى تحصين المجتمع التونسي وتقوية مناعته ضدّ التطرّف العنيف عبر نشر ثقافة تقوم على الوسطية والاعتدال ودعم الحوار والمواطنة والتسامح.

وأبرزت نائب رئيس مجلس نواب الشعب دور البرلمانات في منع الإرهاب ومكافحته ومعالجة الدوافع الأساسية لانتشار التطرّف العنيف. وذلك من خلال سنّ القوانين ووضع السّياسات التشريعية، ومراقبة حسن تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلّقة بمكافحة الإرهاب.

كما أكّدت مساهمة المرأة البرلمانية في الحدّ من انتشار التطرّف العنيف وفي إحداث التغيير الايجابي في محيط أُسرتها ومجتمعها. وتطرّقت إلى جهود البرلمانيات في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وتطوير مهاراتها وإبلاغ صوتها وحمايتها من خطر الاستقطاب، بالإضافة الى تشريكها في الكشف عن بوادر العنف والتطرّف الفكري .

المؤتمر الخامس لرابطة "برلمانيون من اجل القدس"

شارك مجلس نواب الشعب في المؤتمر الخامس لرابطة "برلمانيون من أجل القدس" الذي انعقد باسطنبول من 26 إلى 28 أفريل 2024، حول موضوع "حرية واستقلال فلسطين"، بوفد ضمّ السيد الفاضل بن تركية، نائب مساعد الرئيس المكلّف بالتصرّف العام، والسيد ابراهيم حسين، عضو لجنة المالية والميزانية.

وألقى السيد الفاضل بن تركية خلال أشغال المؤتمر كلمة رئيس مجلس نواب الشعب التي بيّن في مستهلّها أنّ القضية الفلسطينية تتصدّر طليعة الاهتمام من بين كلّ القضايا العادلة التي تواجهها الشعوب والدول المغتصبة حقوقها، وأضاف أنّ المجازر المروّعة للعدوّ الصهيوني تتوالى وتتراكم في تحدّ سافر لكلّ القوانين والمواثيق الدولية ولأبسط الحقوق والمبادئ الكونية والإنسانية.

وأكّد تضامن تونس ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها له في الدّفاع عن أرضه ومقدسّاته، ومساندة نضاله المشروع من أجل إقرار حقوقه الوطنية .

كما استنكر بشدّة مواقف بعض الدول الدّاعمة لهذه الحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني. وذكّر بأنّ تونس لا تتوانى في كلّ المنابر الدولية عن التعبير عن موقفها المبدئي والثّابت الدّاعم

للقضية الفلسطينية العادلة والدّفاع عنها.

كما أشاد بالقرار المنصف والعادل الذي أصدرته محكمة العدل الدّوليّة حول التّدابير المؤقّتة الواجب اتخّاذها في إطار الدّعوى المرفوعة أمامها من قبل جمهورية جنوب إفريقيا ضدّ الكيان الصهيوني والذي يدعو إلى الامتناع الفوري عن كلّ جرائم الإبادة الجماعية في حقّ الفلسطينيين. واعتبر هذا القرار مكسبا تاريخيّا ومرحلة مهمّة في مسار إدانة الجرائم الجسيمة للكيان المحتل، وانتصارًا للعدل وللقيم الإنسانيّة السّامية ولمبادئ القانون الدّولي.

وجدّد دعوة تونس للمجتمع الدولي لإدانة الكيان المحتلّ وتحميله كامل المسؤولية من أجل وقف عدوانه ووضع حدّ لاحتلاله وحصاره لقطاع غزّة. وأدان اعتزام بعض الدول نقل سفاراتها إلى القدس، مع تأكيد رفض أيّة محاولة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي والدّيني للمدينة المقدّسة.

وجاء في كلمة رئيس مجلس نواب الشعب أنّ تونس تُحذّر من التّبعات الكارثية التي تهدّد الشعب الفلسطيني والمنطقة برمّتها ما لم يضطلع مجلس الأمن بوظيفته الأصلية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

الإطلاق الرسمي لمشروع "الجنوب السيبرني" للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية

شارك وفد من مجلس نواب الشعب ضمّ السيد علي زغدود، عضو لجنة المالية والميزانية، والسيد ياسر القراري رئيس لجنة التشريع العام، والسيد مراد الخزامي مقرر لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد، والسيدة ماجدة الورغي، عضو لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات

التقليدية، في أشغال اجتماع الإطلاق الرسمي لمشروع "الجنوب السيبرني" للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية الذي التأم يومي 17 و 18 أفريل 2024 بمدينة لشبونة بالبرتغال.

واستعرض السيد علي زغدود في كلمة ألقاها بالمناسبة المراحل التي مرّ بها انضمام تونس إلى هذه الاتفاقية ومختلف المساعي التي تمّ القيام بها في هذا الصّدد على المستوى الحكومي.

كما تطرّق إلى الدّعم الذي ما فتئ يقدّمه الإتحاد الأوروبي إلى تونس. وأعرب عن الأمل في أن تتواصل الشراكة بين الجانبين ولاسيما عبر العلاقات بين مجلس نواب الشعب والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وأبرز أهمية تعزيز الحوار من أجل القيم المشتركة ومبادئ الحرية والديمقراطية ودعم العمل الثنائي في علاقة بالقضايا الإقليمية والدولية بما يخدم الأمن والسّلم والازدهار في المنطقة الأورومتوسطية.

حوار البرلمانات العربية حول المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج بيجين بعد ثلاثين عاما

شاركت السيدة ريم الصغير عضو لجنة المالية والميزانية في أشغال حوار البرلمانات العربية حول المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج بيجين بعد ثلاثين عاما، الذي عقد بعمّان، يومي 29 و30 ماي 2024،

وقد انتظم هذا الحوار بشراكة بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة –المكتب الإقليمي للدول العربية، وجامعة الدول العربية، وكان مناسبة للاطّلاع على أهم الإصلاحات التشريعية التي تمّ تبنّيها منذ سنة 2019 فيما يخصّ المساواة بين الجنسين وتمكين النّساء والفتيات، ورصد التحدّيات التي تواجه تبنّي التشريعات الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتحديد أولويات واستراتيجيات العمل المستقبلية، وذلك من خلال إلقاء الضوء على تجربة النّساء البرلمانيات في المجالس التشريعية.

بيان مجلس نواب الشعب بمناسبة اليوم الدولي للعمل البرلماني

نحتفل يوم 30 جوان 2024 مع سائر أعضاء المجتمع الدولي باليوم الدولي للعمل البرلماني الذي أرسته الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة والذي يصادف الذكرى 135 لتأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، وبهذه المناسبة فان مجلس نواب الشعب بالجمهورية التونسية:

- يعبّر عن اعتزازه بعضويته في هذه المنظمة الدولية العريقة ويعرب عن استعداده لمواصلة العمل معها من أجل النهوض بالعمل البرلماني لما فيه خير الشعوب في جميع ارجاء المعمورة.

- يثمّن جهود الاتحاد في دعم البرلمانات للقيام بوظائفها في تجسيد قيم الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان والتوقي من النزاعات المسلحة وتحقيق التنمية المستدامة وفقا لما ورد في اعلان جنيف الذي صادقت عليه الدورة 148 تحت عنوان «الدبلوماسية البرلمانية: لربط العلاقات من أجل تحقيق السلام والتفاهم" بين الشعوب.

- يشدّد على نصرة قضايا الحق والعدل في العالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وضرورة تحمل المجتمع الانساني لمسؤوليته التاريخية في حماية الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لحرب إبادة عرقية في غزة من قبل الكيان الصهيوني والتخلي نهائيا عن التعاطي بمعايير مزدوجة وانتقائية مع القضايا الدولية، ويؤكد على أهمية تضافر جميع الجهود لتنفيذ مقررات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والوقف الفوري لهذا العدوان الهمجي والنفاذ الآمن والسريع للمساعدات الإنسانية وكل أشكال الدعم والاغاثة و مساندة الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه بما فيها تقرير المصير وعودة اللاجئين.

- يذكّر بموقف تونس الراسخ الداعي الى ضرورة إرساء الحلّ العادل والدائم لهذه القضية المركزية، وتحقيق ارادة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

- يؤكّد على الدور المحوري للاتحاد في إضفاء البعد البرلماني على التعاون الدولي والحاجة الملحّة لإبلاغ صوت الشعوب وتطلعاتهم وتكريس التضامن الإنساني صلب المنظمات الدولية متعدّدة الأطراف، من اجل اعتماد حوكمة عالمية تراعي مصالح الدول السائرة في طريق النمو وقادرة على جعل الإنسان جوهر العمل الدولي من أجل ضمان أمن وكرامة كلّ الشّعوب.

- يحثّ برلمانات العالم على مزيد الانخراط في مسيرة بلوغ أهداف التنمية المستدامة في غضون سنة 2030 وتعزيز التعاون بين البرلمانات وحكومات بلدانها والمنظمات الإقليمية والدولية على أساس أنّ برنامج التنمية المستدامة التزام عالمي يفتح آفاقا جديدة للأجيال الحاضرة والمستقبلية ويأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية والصحية.

- يذكّر بأن معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية مسؤولية مشتركة لجميع الدول تتطلب تبني مقاربة شاملة للتعاطي مع أسبابها العميقة من خلال ارساء التنمية المتضامنة ومكافحة الفقر والفوارق الاقتصادية والفساد والاستغلال الفاحش للخيرات الطبيعية والمديونية المجحفة ومجابهة تداعيات التغييرات المناخية واقرار مسؤولية الأضرار الناجمة عن التلويث.

- يدعو البرلمانات الوطنية للالتفاف حول منظمتهم العريقة ويؤكد انخراطه في جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق أهدافها مثل تعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب وتحقيق الامن والسلام والتنمية المستدامة للإنسانية قاطبة.

الأيام الدراسيّة

تعميق النظر في عدد من المبادرات التشريعيّة

نظّم مجلس نواب الشعب من أفريل إلى جويلية 2024 سلسلة من الأيّام الدراسيّة لتعميق النّظر في مشاريع القوانين المعروضة على المجلس عبر الاستنارة بآراء الخبراء وإطارات الدولة والكفاءات الوطنية في مختلف الميادين. وجاءت هذه الأيّام الدراسيّة تجسيما لقرار مكتب المجلس بتاريخ 18 أفريل 2024، الرّامي إلى تحسين العمل البرلماني وتجويده من حيث النّظر في المبادرات التشريعية، وفق ما أكّده السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب لدى إشرافه على أشغالها، حيث بيّن أنّ مثل هذه اللّقاءات تقوم على تنظيم حوار داخلي لمزيد الاطّلاع على فلسفة مشاريع ومقترحات القوانين ومكوّناتها وأهدافها، والتمكّن منها ومن كل جزئياتها قبل مناقشتها في الجلسة العامة، مؤكّدا اعتبار الأكاديمية البرلمانية فضاء للحوار بين النواب والكفاءات الوطنية في مختلف المجالات تجسيما للتفاعل الإيجابي بين الوظيفتين.

ونستعرض فيما يلي أبرز مخرجات هذه الايّام الدراسيّة.

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الثلاثاء 23 أفريل 2024 يوما دراسيّا برلمانيا حول مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس، والسيد طارق الربعي مقرّر لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، وأعضاء اللجنة وعدد من النواب.

وتولّى مقرّر لجنة العلاقات الخارجيّة والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة تقديم مشروع القانون وتقرير اللّجنة بشأنه. وبيّن أنّه يتعلّق بتعديل الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية نحو توسيع مجال تدخّل البنك الجغرافي ليشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء. وأوضح أنّ تونس عضو في البنك منذ 2011، وأنّ مصادقة الدول الأعضاء على توسيع مجال تدخّله إجراء ضروري لدخول هذا التعديل حيّز النفاذ.

وطرح النواب جملة من الاستفسارات والملاحظات تعلّقت بخصوصيات مشروع هذا القانون، وبمدى تأثير تعديل الاتفاقية على الجانب التونسي، وبوجود استثمارات جديدة من عدمه. كما تطرّقوا إلى علاقة الاتفاقية بسياسة تونس الخارجيّة، وتمّت الإشارة الى أنّ الغاية من توسيع مجال تدخّل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ليشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء هي الاستثمار في هذه البلدان لدفع التنمية والحدّ من تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظاميّة.

وأثار المتدخّلون من جهة أخرى مواضيع تتصل باستفادة تونس من انخراطها في هذه الاتفاقية من خلال المشاريع التي تنجز بمقتضاها والمتعلّقة خاصة بالبنية التحتيّة. كما بيّنوا أنّ مصلحة تونس تقتضي المصادقة على التعديل نظرا لما تشهده من تدفّق للمهاجرين غير النظاميين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها منطقة عبور.

المشروع الاستثماري للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الاربعاء 24 أفريل 2024 بمبادرة من لجنة المالية والميزانية، يوما دراسيا برلمانيا حول "المشروع الاستثماري للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور نائب رئيس المجلس، ورئيس لجنة المالية والميزانية وعدد من إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والطّاقة والمناجم.

وبيّن السيد ابراهيم بودربالة أنّ هذا اليوم الدراسي يتمحور حول المشروع الاستثماري للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED)، وذلك في علاقة بمشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند من قبل الصندوق الأخضر للمناخ لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطّاقات المتجدّدة.

ثم أكّد السيد عصام شوشان رئيس لجنة المالية والميزانية أهمية هذا المشروع الذي سيمكّن من الترفيع في القدرات الوطنية لإنتاج الكهرباء، ويشجّع الاستثمار في مجال الطاقات المتجدّدة بما يساهم في تحقيق التحوّل الطاقي. وذكّر بمسار عرض اتفاقية تمويل المشروع على أنظار اللجنة موضّحا أنّ تساؤلات النواب واستفساراتهم صلب اللجنة تمحورت حول أسباب الترفيع في الكلفة الجملية للمشروع، وهو ما جعلها تقرّر عقد هذا اليوم الدراسي مع الخبراء المعنيين وجهة المبادرة لمزيد التوضيح.

وقدّم السيد محمد الناصر براهم مدير عام القطاعات

الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتخطيط، مداخلة تضمّنت احصائيات حول الوضعية الطّاقية الحالية، ومعطيات حول الاستراتيجية الجديدة للانتقال الطّاقي التي تندرج في أفق سنة 2035 وتهدف إلى بلوغ الحياد الكربوني للبلاد بحلول سنة 2050 تماشيا مع تعهدات تونس في إطار اتفاق باريس. وأوضح أنّ أهداف الاستراتيجية تتمثل في تنويع المزيج الطّاقي من خلال إدماج الطّاقات المتجدّدة وتسريع إنجاز برامج النّجاعة والرصانة الطّاقية، فضلا عن التكامل الإقليمي وتعزيز الترابط الكهربائي مع دول الجوار والدول الأوروبية، وتطوير تكنولوجيات جديدة على غرار الهيدروجين الأخضر والتنقّل الكهربائي وتخزين الكهرباء.

كما استعرض مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني وآليات التمويل التي ستكون مرتكزة على القطاع الخاص في شكل قروض من بنوك تجارية.

وقدّم من جهة أخرى معطيات حول "المشروع الاستثماري للربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا" وآليات تمويله وفوائده على الاقتصاد الوطني. وبيّن أنّه يتمثّل في ربط كهربائي بين تونس (الوطن القبلي) وإيطاليا (صقلية).

و أكّد أنّ هذا المشروع سيمكّن من رفع قدرة تونس على النّقل المتبادل للكهرباء مع أوروبا ،وتعزيز الأداء المالي لشركات إنتاج الكهرباء وتحسين جودة الخدمة، وخفض تكاليف الطّاقة التي تتحمّلها تونس، فضلا عن تسريع الانتقال إلى نموذج جديد للطاقة أكثر كفاءة ومرونة ومنخفضة الكربون.

وتطرّق إلى الفوائد الاقتصادية التي سيضمنها هذا المشروع، والمستفيدين منه.

ثم تطرّق مدير عام القطاعات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتخطيط، إلى المراحل التي وصل إليها المشروع حسب الدراسات الأولية، مبيّنا أنّه تمّ إجراء المرحلة الأولى لطلبات العروض المتعلّقة بالكابل البحري تحت أرضي ومحطّة التحويل في سنة 2023، على أن تتم المرحلة الثانية خلال سنة 2024.

وبخصوص آليات التمويل، أوضح أنّه تمّ التوقيع على عقدي التمويل مع البنك الدولي بخصوص محطّة التحويل وصندوق المناخ الأخضر تباعا في 22 جوان 2023 و13 ديسمبر 2023. كما تمّ التوقيع على اتفاقية الهبة الممنوحة من قبل المرفق المالي الأوروبي في 8 أوت 2023.

وأضاف أنّه تمّ التفاوض على عقود التمويل مع الجهات المانحة الأوروبية وهي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الألماني. كما قدّم معطيات حول هيكلة وتمويل المشروع وتوزيع التمويل حسب المكوّنات، فضلا عن المخطّط التفصيلي للتنفيذ الذي سيكون استكماله في سنة 2028 عبر عدة مراحل. وأكّد أهمية مراجعة الإطار التشريعي، لتشمل التعديلات الأحكام الضريبية المطبقة على هذه المشاريع والتي يجب أن تكون معادلة لخط أنابيب الغاز العابر للبلاد التونسية، مع الإعفاء من الرسوم والضرائب مقابل رسوم عينية أو نقدية.

وخلال النقاش طرح النواب عددا من التساؤلات المتعلّقة أساسا بتأثير المشروع على السّيادة الوطنية لا سيما وأنّ هذا الاستثمار ضخم وبتمويل أجنبي وسينجز على الأراضي التونسية وسينتفع به مستهلكو الكهرباء الحاليون والمحتملون في تونس وإيطاليا وأوروبا.

كما طرحوا استفسارات عن مدى انتفاع الدولة التونسية بهذا المشروع ولا سيما من حيث الادماج الطّاقي. و تساءلوا عن طاقة استيعاب الشبكة الطاقية ومدى الجاهزية لتخزين الكميات غير المستعملة من الطّاقة. وطالبوا بتوضيحات حول دور الشركة التونسية للكهرباء والغاز في هذا المشروع، مؤكّدين أهمية تشريكها في انتاج الطّاقة بدل شركات أجنبية. كما تساءلوا عن الأطراف التي من حقّها استغلال المنتوجات الطاقية لهذا المشروع لا سيما في علاقة بشركات الخواص المنتصبة في تونس.

و طرح النواب استفسارات حول استراتيجية الدولة بخصوص الانتقال الطّاقي والإشكاليات القانونية للتشجيع على الطّاقات المتجدّدة وتحفيز الاستثمارات وإيلاء الأهمية اللازمة لاستعمال الطّاقات الشمسية في المؤسّسات الكبرى.

وشدّدوا على أهمية أن يكون المواطن التونسي المستفيد الحقيقي من هذا المشروع ولا سيما عبر التخفيض من كلفة فواتير الاستهلاك والتعويل على الذات بتشجيع المستثمرين على انجاز المشاريع في مجال الطّاقات المتجدّدة والبديلة وتوفير الطّاقة البيئية .

مقترح القانون الأساسي المتعلّق بحقوق المرضى والمسؤوليّة الطبية

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب، يوم الإثنين 13 ماي 2024 بمبادرة من لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة يوما دراسيا برلمانيا حول مقترح القانون الأساسي المتعلّق بحقوق المرضى والمسؤوليّة الطبيّة ، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره نائبا رئيس المجلس، ورئيس لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة، وعدد هام من النواب والضيوف من وزارة الصحّة والمجلس الوطني لعمادة الأطبّاء، والمجلس الوطني لعمادة أطبّاء الأسنان، والجامعة التونسية لهيئة الصيادلة، والجامعة التونسية لشركات التأمين.

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في مفتتح الأشغال الأهمية التي يكتسيها مقترح القانون الأساسي المتعلّق بحقوق المرضى والمسؤوليّة الطبيّة، منوّها بالعمل المثمر الذي قامت به لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة، التي بذلت كل الجهود لدراسته واستمعت في شأنه الى مختلف الأطراف المعنية، وأعدّت تقريرها بشأنه.

كما بيّن أنّ قانون المسؤولية الطبيّة مطروح منذ سنوات في العديد من المؤسسات والمنظّمات والهياكل المهنية على غرار الهيئة الوطنية للمحامين، التي تولّت النّظر فيه وفي متطلّبات تغييره. وأكّد أنّ تأخّر سنّ هذا القانون يحمّل مجلس نواب الشعب مسؤولية كبرى بالنظر الى وظيفته التشريعية.

وبيّن السيد نبيه ثابت رئيس لجنة الصحّة وشؤون المرأة والأسرة

والشؤون الاجتماعيّة وذوي الإعاقة أنّ إعداد مقترح هذا القانون يتنزّل في إطار العمل على إيجاد إطار جامع لحقوق المنتفعين بالخدمات الصحية باعتبارها مسألة حقوقية أولية من ناحية، ولسدّ الفراغ التشريعي في مادّة المسؤولية الطبية من ناحية ثانية.

وبيّن أنّ مقترح القانون المعروض أقرّ الحقوق الأساسيّة للمنتفعين بالخدمات الصحية والمتمثّلة خاصّة في حقّهم في الصحّة وضمان سلامتهم وحرمتهم الجسديّة، وكذلك حماية معطياتهم الشخصيّة وحقّهم في الإعلام وضرورة الحصول على موافقتهم المسبقة على تلقّي العلاج، إضافة إلى حقّهم في التعويض وإرساء آليات للوقاية من المخاطر والأضرار المرتبطة بالعلاج، والتي هي بمثابة التزامات محمولة على مهني الصحّة والهياكل والمؤسّسات الصحية.

وبيّن أنّه تمّ إعداد مقترح القانون المعروض بالاستئناس بالتّجارب المقارنة على مستوى عدد من البلدان التي أرست أنظمة قانونيّة للمسؤولية الطبية وللتعويض عن الأضرار العلاجية من خلال مؤسسات تأمين أو صناديق عامة أو خاصة أو مشتركة توكل لها مهمّة التعويض عن تلك الأضرار.

وقدّم الضيوف من ممثلي وزارة الصحّة وعمادة الأطبّاء والجامعة التونسية لشركات التأمين والجامعة التونسية لهيئة الصيادلة وعمادة أطبّاء الأسنان، ملاحظاتهم حول مقترح القانون الأساسي المتعلّق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبّية، مثمّنين المجهودات التي قامت بها اللجنة لا سيما بعد عقدها لقرابة 17 جلسة للاستماع والانفتاح على مختلف الأطراف المتدخّلة من أجل تجويد المبادرة.

وأجمع الضيوف على حاجة مهني الصحّة الأكيدة إلى هذا القانون، حيث تمحورت تدخّلاتهم حول فلسفة المقترح وأهمية التنصيص الجيّد على خصوصية العمل الطبّي والانتباه الى معاني المفردات، لا سيما منها تعريف "الخطأ الطبّي" و"الإهمال الجسيم" و"المسؤولية الجزائية"، مقترحين التنصيص صراحة على أنّ " المسؤولية الجزائية أساسها الإهمال الجسيم " لتجنّب التلاعب بروح القانون.

كما تطرّق ممثّلو القطاع إلى عمليات التعويض، مقترحين مزيد توضيح آلياتها صلب مقترح القانون. وأبرزوا أهمية إضافة باب يخصّ الحوادث الطبية دون أخطاء. وأكّدوا أهمية التنصيص على مسؤولية الدولة في التعويض، فضلا عن إضافة باب يخصّ إحلال شركات التأمين في التعويض محلّ مهني الصحّة.

واستعرض المتدخّلون بعض المظالم التي تعرّض لها الأطبّاء وانتهكت حقوقهم وتمّ تحميلهم أخطاء خارجة عن مسؤولياتهم، مشدّدين على أهمية التنصيص على مسار التسوية الرضائية و مدى إجباريته مع أهمية أن يراعي هذا المسار خصوصية مهني الصحّة وتوضيح المهمّة الصلحية لعمادة الاطباء . وأشاروا في هذا السياق الى خصوصية طبّ التجميل وضرورة العمل على توعية المواطن بأهمية التفريق بين المضاعفات و "الاثار الجانبية " لا سيما أنّ هذا الطب شهد تطوّر ا ملحوظا في تونس.

وتطرّق المتدخّلون من جهة أخرى إلى إشكاليات لجان الاختبار وعدم تواجدها في مختلف الجهات، داعين الى العمل على تكوين الخبراء خاصة في قطاع طب الأسنان الذي يمكن أن يشهد عديد الخروقات والأخطاء. كما أشاروا من جهة أخرى الى مسار التعويضات، مؤكّدين أهمية التنصيص صلب القانون على الجهات المتحمّلة لمصاريف الفحوصات والجهة المعنية بالتعويض.

ودعوا في هذا السياق الى أهمية سنّ باب خاص في مقترح القانون يخصّ تشريك شركات التأمين مع تحديد ضوابط فنّية يجب احترامها، مقدّمين جملة من المقترحات المتّصلة بتكريس مبدأ الإلزامية، مع الاقتصار على تغطية الخطإ الطبّي وإقرار مقاييس وآليات التعويض.

وأكّد النواب في تدخّلاتهم أهمية المقترحات والملاحظات التي قدّمها ممثلو قطاعات الطب والصيدلة والتأمين، مقترحين إدراجها ضمن مقترح القانون. وأبرزوا ضرورة التدقيق في عديد المسائل ولاسيما منها المتّصل بـ"الإهمال الجسيم " وأسبابه وكيفية تقييمه، مع التنصيص على أنّ الممارسات التي يتعرّض لها المواطن في المستشفيات العمومية يجب أن تدخل في باب المسؤولية الطبية.

وأشاروا من جهة أخرى إلى الإشكاليات التي يعاني منها القطاع الصحّي ولا سيما المتّصلة بوضعية الأطبّاء وظروف عملهم. وأكّدوا ضرورة توفّر المؤهّلات الطبية، مع العناية بالكفاءة ودعم الخبرة، تجنّبا لحصول الأخطاء الطبّية.

مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالموافقة على الانضمام إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظّمة العالميّة للتّجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الاثنين 20 ماي 2024 بمبادرة من لجنة التشريع العام، يوما دراسيا برلمانيا حول "مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول المعدّل لاتفاقية المنظّمة العالميّة للتجارة بشأن جوانب حقوق الملكيّة الفكرية المتّصلة بالتّجارة، المعتمد بجينيف بتاريخ 6 ديسمبر 2005 (عدد 51/2023) "، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وحضره نائب رئيس المجلس، ورئيس لجنة التشريع العام ،وعدد من النواب والضيوف من وزارة التجارة وتنمية الصادرات وزارة الصحة والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

وبيّن السيد ياسر القواري رئيس لجنة التشريع العام أنّ تناول مشروع هذا القانون في إطار يوم دراسي يتنزل في سياق مزيد توسيع وتعميق النّظر وإثارة النّقاش قبل المرور إلى الجلسة العامة. وذكّر بمسار عرض مشروع هذا القانون، الذي يتعلّق أساسا بتصنيع مواد صيدلية وصحّية في إطار اتفاقية منظّمة التجارة العالمية، وأكّد أنّ فهم هذه الاتفاقية وطبيعة الأطراف المتدخّلة فيها يستدعي الاطّلاع على معطيات تتعلّق بظروف نشأة المنظّمة العالمية للتّجارة وأبرز أهدافها، إضافة إلى جوانب حقوق الملكية الفكرية المتّصلة بالتجارة والأحكام المتّصلة ببراءة الاختراع.

وقدّم الضيوف من ممثّلي وزارة التّجارة وتنمية الصّادرات ووزارة الصحة والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، ملاحظاتهم حول مشروع القانون، مثمّنين مجهودات اللّجنة في دراسة هذه الاتفاقية. وبيّنوا أهميتها معتبرين أنّها ساهمت في دمقرطة الصّناعات الصيدلية ومكّنت البلدان النّامية من التوسّع في تصنيع وتجارة الأدوية باعتبار أنّ البلدان المتقدّمة كانت تستأثر هذا المجال.

وأكّد ممثّل وزارة التجارة وتنمية الصّادرات، أنّ الاستفادة من هذه الاتفاقية ستكون اقتصادية وستساهم في توسيع سوق صناعة وتوريد وتصدير الأدوية. وأضاف أنّها ستمكّن تونس بفضل تطوّر التقنيات التكنولوجية وكفاءاتها الوطنية في هذا المجال، من تصنيع أدوية كانت حكرا على الدّول المتقدّمة . كما أبرز أهمية تسريع المصادقة على الاتفاقية، باعتبارها ستمنح تونس فرصة هامة لتنمية صناعاتها الدوائية ولا سيما صادراتها.

من جهته بيّن ممثّل المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، أهمية عناصر الملكية الفكرية الصناعية مشيرا الى خصوصيات مسألة حماية براءة الاختراع واتفاقية حماية الملكية الفكرية. وبيّن أنّ الجديد في مشروع الاتفاقية هو كيفية استغلال وتطبيق الترخيص الإجباري التعاقدي لاستغلال الاختراع، لاسيما وأنّ اتفاقية "تريبس" أقرّت جملة من الاستثناءات خاصّة المتعلّقة بالاستئثار ببراءة الاختراع.

وأكّد أنّ الاستثناء في هذه الاتفاقية يخوّل للدولة في حالات قصوى الحصول على ترخيص إجباري لصناعة دواء معيّن ويبقى على المستوى الوطني، معتبرا أنّ ذلك الترخيص يمكن أن يخلق بعض الإشكاليات باعتبار أنّ تصنيع الأدوية ليس بالأمر الهيّن بالنسبة للدول النامية نظرا لقلّة الإمكانيات لاسيما التكنولوجية.

وأكّد أنّ هذه الاتفاقية ستسمح بتصنيع الدواء في جائحة أو أمراض معيّنة بعد حصول البلد على الترخيص الإجباري الذي سيمكّنها من طلب دولة أخرى بتصنيع دواء لفائدتها.

وتفاعل النواب مع ما تمّ تقديمه من معطيات، مشيرين إلى أهمية دعم البحث العلمي حتى يتسنّى تصنيع المواد الفعّالة لاسيما وأنّ تونس تزخر بالكفاءات في مجال تصنيع الأدوية والصّناعات الصيدلية بصفة عامة. كما أشاروا الى أهمية الأدوية الجنيسة في ظل ارتفاع الأمراض المزمنة والجوائح في تونس، وتساءلوا عن إمكانيات تونس لتصنيع الأدوية.

كما تمّ التساؤل حول حدود التراخيص الإجبارية لبراءات الاختراع واختصاصاتها، فضلا عن مجالات الانتفاع بها وفاعليتها والفرق بين الترخيص الإجباري والوجوبي.

وأشارت ممثّلة وزارة الصحّة إلى أهمية العمل على تصنيع المواد الفعّالة أمام مشاكل المواد الأولية، مؤكّدة تكثيف الجهود والحملات التوعوية من أجل تعزيز ثقافة الأدوية الجنيسة باعتبار أنّ القانون يشجّع على مثل هذه الأدوية.

مشروعا قانوني الموافقة على إتفاقيتي امتياز استغلال المحروقات "عشتروت" و"رحمورة"

بمبادرة من لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطّاقة والبيئة، نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الإثنين 10 جوان 2024 يوما حواريا برلمانيا حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الإتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بإمتياز الإستغلال "عشتروت"، ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الإتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلّقة بإمتياز إستغلال المحروقات الذي يعرف بإمتياز الإستغلال"رحمورة"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضرته السيدة فاطمة الثابت شيبوب وزيرة الصّناعة والمناجم والطّاقة، والسيد وائل شوشان كاتب الدولة المكلّف بالإنتقال

الطّاقي، ونائبي رئيس المجلس السيدة سوسن مبروك والسيد الأنور المرزوقي ، والسيد محمد ماجدي رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطّاقة والبيئة، وعدد هام من النواب ومن إطارات وزارة الصّناعة والمناجم والطّاقة.

وأكّد رئيس لجنة الصناعة ما أولته اللجنة من عناية في دراستها لمشروعي القانونين، مذكّرا بالاجتماعات وجلسات الاستماع فضلا عن الزيارة الميدانية التي أدّتها الى موقع انتاج امتياز الاستغلال "رحمورة" وما تمّت معاينته من نقائص.

وبيّنت السيدة فاطمة الثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطّاقة، أنّ هذا القطاع الاستراتيجي، هو محرّك أساسي للاقتصاد الوطني وللدورة الاقتصادية ويضطلع بدور هام في إنجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما أبرزت أهميته كمكوّن من مكوّنات الأمن القومي بمفهومه الشّامل.

وبيّنت أنّ الاستراتيجية الوطنية للطّاقة تهدف إلى ضمان استدامة موارد الطّاقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ودعم البحث والاستكشاف لتعزيز الإنتاج الوطني من المحروقات.

ثم قدّمت معطيات عن واقع قطاع الطّاقة في تونس، مشيرة إلى ما يعترضه من صعوبات ولاسيما منها المتعلّقة بتقلّبات أسعار النفط وتأثيراتها المباشرة على الاقتصاد الوطني، إضافة الى العجز الهيكلي المتواصل منذ سنة 2008. وتطرّقت إلى أهمية توفير الاعتمادات اللازمة لضمان مواكبة القطاع للمستجدّات والمتغيّرات الدولية.

و تطرّقت الوزيرة الى التحدّيات التي يشهدها القطاع ومنها العجز الهيكلي المتواصل، والتقلّص الطبيعي لإنتاج الحقول البترولية. كما استعرضت خصوصيات استراتيجية قطاع الطّاقة في أفق 2035.

ثم قدّمت السيدة رانيا مرزوقي مديرة الاستكشاف وإنتاج المحروقات مداخلة تطرّقت فيها إلى خصوصيات الرخص سارية المفعول، وقدّمت إحصائيات حول تطوّر الإنتاج الوطني من المحروقات من 2010 الى 2022 وتوقّعات سنة 2023 - 2024،

واستعرضت شروط مواصلة الاستغلال على الامتيازات التي انتهت مدّة صلاحيتها، موضّحة أنّ إسناد الرّخص يخضع إلى جملة من التراتيب والإجراءات الفنية والقانونية.

كما عدّدت الاعتبارات القانونية والفنية والواقعية التي تخوّل مواصلة الاستغلال والتمتّع بحق الأولوية لا سيما منها توفّر القدرات الفنية والمالية للمستثمر الأجنبي، فضلا عن وجود احتياطي متبقي قابل للاستخراج.

واستعرضت أبرز المعطيات المتعلّقة بملف الاستغلال "عشتروت" وهو ثاني أكبر حقل بعد البرمة الذي انتهت مدة صلوحيته في 31 ديسمبر2023. وبيّنت خصوصيات الخطّة المبرمجة لتطوير هذا الملف.

ثمّ قدّمت السيدة دليلة بوعتور الرئيسة المديرة العامة للمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية، مؤشّرات عن استراتيجية المؤسّسة. وبيّنت أنّها تتطابق مع الأهداف الاستراتيجية لقطاع الطّاقة للبلاد التونسية في أفق 2035 . وأضافت أنّها ترتكز على أربعة محاور أساسية تتعلّق بدفع قطاع الاستكشافات لتجديد الموارد الوطنية ومخزون المحروقات، وترفيع الإنتاج الوطني من المحروقات، وتحويل المؤسّسة الى مشغّل ورقمنتها تدريجيا والاستثمار في الطاقات النظيفة والمتجدّدة، فضلا عن التحكّم في تكاليف الاستغلال.

وأشارت الى الصّعوبات الهيكلية المتمثّلة خاصّة في عدم التلاؤم مع متطلّبات سوق الشغل، وما تقتضيه طبيعة نشاط المحروقات من سرعة في اتخاذ القرارات، فضلا عن المشاكل المالية الراجعة الى تخلّد ديون كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير.

وأشارت الى إعداد مشروع قانون يتعلّق بإحداث شركة فرعية للمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية تقوم بممارسة دور المشغّل في الامتيازات المذكورة .

وأوضحت بخصوص ملف الرقابة على الامتيازات، أنّ المؤسّسة تقوم بعملية تدقيق الشراكات على الامتيازات عبر الرقابة اللاحقة التي تتمثّل في مهمات تدقيق عند المشغّل والرقابة المسبّقة التي تخصّ مراقبة الصّفقات على الامتيازات.

ثمّ قدّم السيد وائل شوشان كاتب الدولة المكلّف بالانتقال الطّاقي عرضا عن ماهية الانتقال الطّاقي والأهداف المرسومة وسبل تحقيقها. وشدّد على أنّ الوضعيّة الطّاقية الحاليّة تؤكّد حتمية التوجّه نحو الطّاقات المتجدّدة. وأفاد بأنّ هدف الوزارة هو بلوغ 35% من الإنتاج الطّاقي في أفق 2030، مضيفا أنّه تمّ وضع ثلاثة أنظمة إنتاج لتحقيقه.

وتطرّق كاتب الدولة إلى طلب العروض الذي بلغت الوزارة أشواطا متقدّمة في تنفيذ المشاريع الخاصة به بعد التعطيلات التي شهدها بسبب الظروف العالميّة المتعلّقة بجائحة كورونا والحرب الروسيّة الأكرانيّة. وبيّن أنّه يهدف إلى توفير 500 ميغاواط من الطّاقات المتجدّدة، مذكّرا بأنّه تمّ وضع حجر الأساس لمشروع القيروان وسيتم إنجاز بقية المشاريع.

وأكّد كاتب الدولة الحرص على تطوير مشروع التحكّم في الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء لتسريع إدماج مشاريع الانتقال الطّاقي، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات المتجدّدة وخاصة سوق الهيدروجان الأخضر.

ثم قدّم عضو لجنة الصناعة، النائب شكري البحري تقرير اللجنة حول الزيارة الميدانية التي أدّتها يوم 19 أفريل 2024 إلى موقع انتاج امتياز الاستغلال "عشتروت".

وخلال النقاش، دعا النواب إلى إعادة النظر في استراتيجية الدولة للانتقال الطّاقي بهدف تذليل العقبات أمام المستثمرين. وتساءلوا عن مدى أحقية الشركة المستغلة لحقل "عشتروت" مواصلة نشاطها، مشيرين إلى التّجاوزات التي تعلّقت بها والقضايا المنشورة ضدّها. ودعا المتدخّلون إلى إعادة النظر في الاتفاقيات والعقود واتخاذ قرارات حاسمة في هذا المجال، وذلك اعتمادا على خبرات وكفاءات تونسيّة، حفاظا على ثروات تونس وسيادتها.

وأكّد عدد من النواب أهمية تعديل مجلّة المحروقات لاسيّما الفصل 58 منها، وإعادة النّظر في الوضعية القانونية للمؤسّسة

التونسية للأنشطة البترولية.

وقد واصل مجلس نواب الشعب صباح الاثنين 24 جوان 2024 أشغال اليوم الدراسي البرلماني حول مشروعي القانونين من خلال الاستماع الى توضيحات وردود الوزارة بخصوص ما أثاره النواب من تساؤلات خلال اللّقاء السابق، ومزيد التحاور مع إطارات وكفاءات وزارة الصناعة والمناجم والطّاقة بشأن مختلف الجوانب المتّصلة بمشروعي القانونين.

وبيّنت السيدة فاطمة الثابث شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطّاقة أنّ الوضعية المالية الصعبة للشركات الوطنية ولا سيما الشركة الوطنية للأنشطة البترولية متّصلة بوضعيّة الماليّة العموميّة، وهي نتاج تراكم خيارات الحكومات المتعاقبة. وأشارت إلى التأثيرات التي من شأنها أن تنجرّ عن خيار الانغلاق على الاستثمار في مجالات معيّنة. كما أكّدت انفتاح الوزارة على كلّ المقترحات في علاقة بتنقيح مجلّة المحروقات وإجراء المراجعات التشريعيّة اللّازمة.

وقدّمت السيدة رانيا المرزوقي مديرة الاستكشاف وانتاج المحروقات بالوزارة توضيحات حول مصاريف الهجر، وقيمة المدخّرات المجمّعة، والامتيازات الجبائية الممنوحة لشركة "بيرنكو"، وأسباب التأخير في عرض الاتفاقية وملحقاتها.

وتطرّقت الى استفسارات النواب المتعلّقة بالامتيازات الجبائية الممنوحة للشركات المتمتّعة بامتيازات الاستغلال، وقدّمت توضيحات وإجابات بشأنها.

كما تطرّقت إلى مسائل تتعلّق بالتأخير في الاتفاقيات وامتيازات الاستغلال، وبرقمنة الإدارة العامّة للمحروقات واستراتيجية الوزارة لاصلاح قطاع الطّاقة والمحروقات، مشيرة الى أهمية المراجعة الجزئية لمجلّة المحروقات.

وقدّمت توضيحات حول اللجنة الاستشارية للمحروقات، ودورها في اتخاذ القرارات المتعلّقة بملفات القطاع.

من جهتها قدّمت السيدة دليلة بوعتور الرئيسة المديرة العامة للشركة التونسيّة للأنشطة البترولية توضيحات بخصوص تساؤلات النواب حول العلاقة التعاقدية مع إحدى الشركات الأجنبيّة، حيث أفادت أنّ الشركة التونسية للأنشطة البترولية اقتصرت على اقتناء حقوق والتزامات هذه الشركة في 2016، وذلك في إطار استراتيجية كاملة للدولة.

كما تطرّقت إلى الوضعية الماليّة الصّعبة للشركة في ظل تواصل الإنفاق على الانتاج دون تحصيل مداخيل. واستعرضت الإشكاليات التي تحول دون سحب رخصة استغلال امتياز "عشتروت" من الشركة الحالية، مشيرة إلى انعكاسات ذلك على العلاقات التعاقديّة مع المستثمرين، وامكانيّة اللّجوء إلى التحكيم الدولي.

وبيّن السيد الهادي شعبان المدير العام المكلّف بالشؤون القانونيّة والنزاعات بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة من جهته، أنّ استراتيجية الدولة تتمثّل في مواصلة استغلال الحقول، مضيفا أنّ استرجاعها يتطلّب عملا قبليا.

كما تطرّق إلى الإشكاليات القانونيّة في علاقة بقطع التعاقد مع الشركة المستغلة للامتياز، مستشهدا بالفصل 68 من مجلّة المحروقات و بطابعه الإلزامي.

ثم قدّم السيد المنصف الشابي المدير المركزي للعمليات بالمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، توضيحات حول وضعية الآبار النفطية. وتطرّق إلى خصوصية صرف الميزانيات التي تهمّ عددا من مشاريع الحقول النفطية ومقدّرات الأرباح. وأكّد أنّ المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية هي المسؤول الأوّل عن التشغيل في هذه الحقول.

وتفاعل النواب مع الإجابات والتوضيحات المقدّمة من قبل إطارات وزارة الصناعة والمناجم، مشيرين إلى عدد من المسائل المتصلة بامتيازات الاستغلال وحق الأولوية والامتيازات الجبائية، ومؤكّدين أهمية التفكير في مراجعة بعض التشريعات والاتفاقيات في هذا الاطار، كما تطرّقوا الى ملف المسؤولية الاجتماعية.

تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الاثنين 08 جويلية 2024 بمبادرة من لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، يوما دراسيا برلمانيا حول "تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني"، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور كل من وزيرة التربية ووزير التشغيل والتكوين المهني، ونائبي رئيس المجلس ، ورئيس لجنة التربية، وعدد من النواب ومن إطارات وزارات التربية، والتشغيل والتكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي.

وأبرز السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب أهمية فتح ملف منظومتي التعليم التقني والمهني باعتباره أصبح الشغل الشّاغل لكافة مكوّنات المجتمع، فضلا عن الوظيفتين التنفيذية والتشريعية. وبيّن أن هذا اللّقاء يمثّل فضاء للحوار بين كفاءات الوظيفة التنفيذيّة والنواب المشرّعين بهدف تحقيق التفاعل الإيجابي بين الوظيفتين .

وبيّن السيد فخر الدين فضلون رئيس لجنة التربية، أنّ الموضوع المطروح يندرج ضمن مسار الإصلاح الشّامل للتعليم في تونس، مشيرا إلى الاستشارة الوطنيّة لإصلاح التعليم التي اعتبرها محطّة هامّة. وأكّد أنّ تطوير منظومتي التعليم التقني والتكوين المهني من شأنهما التأسيس لعمليّة إصلاح مجدية والإسهام في تحقيق الرّخاء الاقتصادي وفتح الآفاق.

وأبرزت السيدة سلوى العباسي وزيرة التربية أهميّة طرح مسألة العلاقة بين التعليم والتكوين في هذه المرحلة، ضمن مسار إصلاحي شامل وفي إطار مقاربة مجتمعيّة. وأشارت إلى تقرير أنجزه مدير إحدى إعداديات التعليم التقني، حول مختلف المشاكل المطروحة في علاقة بهذه المؤسّسات على غرار نقص الإطار التربوي، وتضاؤل عدد التلاميذ، بالإضافة إلى إشكال بيداغوجي يتمثّل في شبه غياب لزيارات المتفقدين، وعدم مراجعة البرامج منذ سنوات.

وثمّن السيد لطفي ذياب وزير التشغيل والتكوين المهني مبادرة اللجنة. وأفاد أنّ الوزارة انطلقت في تحديد وبلورة مخرجات الاستشارة الوطنية التي أطلقها رئيس الجمهوريّة، وفي ضبط التصوّرات والأولويات لتطوير قطاع التكوين المهني والارتقاء به. وبيّن أنّ محاور هذه التصوّرات تتمثّل بالخصوص في مراجعة المنظومة التشريعية والترتيبية، إلى جانب تثمين التكوين المهني والتشجيع على الالتحاق به. كما تشمل تركيز شراكة مع قطاع الإنتاج، والتحوّل الرقمي والتكنولوجي وتطوير الخدمات، وتكريس مبدأ التعلّم مدى الحياة، وضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

وقدّم السيّد أحمد السليمي المدير العام للمرحلة الاعداديّة والتعليم الثانوي بوزارة التربية عرضا عن تطوير منظومتي التعليم التقني والمهني. حيث استعرض تصوّر الوزارة لتطوير التعليم بالمدارس الإعدادية التقنية ومسالك التكنولوجيا بالتعليم الثانوي الذي تمّ وضعه على ذمّة المجلس الأعلى للتربية لإقراره. وتطرّق إلى عوامل ضعف التعليم المهني والتقني، الى جانب تأثّره بقدرات المالية العمومية، وعدم مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم التقني والمهني، إضافة الى ضعف الإقبال عليه، ونمطيّة التخصّصات والمناهج التكوينيّة، والنقص في إطار التدريس المختصّ.

ثمّ قدّم السيد أمجد محمود، مدير عام تنمية التكوين المهني بوزارة التشغيل والتكوين المهني، عرضا عن مخرجات الاستشارة الوطنيّة للإصلاح تحت عنوان "من أجل نظام جديد للتربية والتعليم" تطرّق خلاله إلى مختلف محاور تصوّرات الوزارة وأولوياتها لتطوير التكوين المهني والارتقاء به.

وقدّم السيد أحمد بالشيخ العربي المدير العام للتجديد الجامعي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مداخلة أبرز خلالها استعداد الوزارة للتفاعل الإيجابي مع مقترحات لجنة التربية ورؤيتها في إطار اصلاح منظومة التعليم العالي.

وقدّم السيد فخر الدين فضلون رئيس لجنة التربية مداخلة حول مقترح اللجنة بخصوص إحداث مسار التأهيل للخدمات التقنية، مشيرا الى سعي اللجنة للمساهمة في بلورة تصوّر يؤسس لهيكلة جديدة للمنظومة التربوية فضلا عن إرساء رؤية شاملة لإصلاح نظام التربية والتعليم بتونس. وأضاف أنّ اللّجنة اقترحت ترسيخ تقاليد التعليم التقني وتنمية المهارات الحياتية لمختلف التلاميذ. واعتبر أنّ مقترح اللجنة منسجم مع التوجهات التربوية الإصلاحية الرّامية إلى تمكين التلميذ من فرص أوفر للنجاح والتميّز واختيار مسلكه الدراسي وفق مهاراته وميولاته .

وخلال النقاش تطرّق النواب الى الصعوبات والمخاطر التي تحف بالمنظومة التعليمية، واستعرضوا الاشكاليات التي تواجهها المؤسسات التعليمية والجامعية ببعض الجهات الداخلية. ودعوا الى تسريع إيجاد حلول ناجعة لا سيما في ما يخصّ البنية التحتية والعنف المدرسي وبعض المظاهر التي ساهمت في الترفيع من نسب الانقطاع المبكر عن الدّراسة

كما تمّ تثمين التمشّي الإصلاحي المعتمد من قبل الوزارات المعنية للنهوض بمنظومة التربية والتعليم، والتشديد على أهمية توخّي مقاربة شمولية في مناهج الإصلاح فضلا عن ترسيخ منظومة التعليم التقني والاخذ بعين الاعتبار للتحوّلات التكنولوجية والرقمية.

وقدّم النواب عددا من المقترحات التي يمكن أن تثري المنظومة الإصلاحية، وأشاروا الى الأرقام والإحصائيات التي تخصّ الانقطاع المبكّر عن الدّراسة، داعين إلى إرساء لجنة عليا لتشخيص الوضعية الحقيقة وإرساء مقاربة شمولية واستراتيجية بعيدة المدى.

وتطرقوا الى الصعوبات التي تشهدها منظومة التكوين المهني ولا سيما منها الادماج في سوق الشغل والإمكانيات المحدودة للمراكز . وأجمعوا على ضرورة إيلاء أهمية لمنظومة التكوين المهني بدعم مراكز التكوين في مختلف الجهات واعتبروا أنّ التكوين المهني يحتاج الى خطة وطنية للإصلاح، باعتباره رافد من روافد التنمية والنهوض بالاقتصاد.

وفي تعقيبها على استفسارات وملاحظات وتساؤلات النواب ثمّنت وزيرة التربية مقترح لجنة التربية المتعلّق بإحداث مسار التأهيل للخدمات التقنية ونقاط الإصلاح التي تضمّنها معتبرة أنّه منطلق مشروع تفكير مشترك لا سيما في النهوض بمنظومة التعليم التقني. وأكّدت أهمية تضافر الجهود للارتقاء بمنظومة التكوين المهني مشيرة الى مشروع وزارة التربية بخصوص إحداث آقطاب تقنية مهنية في عدد من الجهات بما يخلق نواة لمنظومة جديدة تنتشل الشباب من البطالة.

من جهته، ثمّن وزير التشغيل والتكوين المهني مقترح لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة بخصوص التعليم التقني، معتبرا أنّ ذلك لن يكون بمعزل عن البرنامج الإصلاحي للمنظومة التربوية ككل. وأكّد أنّ هذا اللّقاء التشاركي يشكّل منطلقا لمقاربة شمولية وتشاركية لمختلف الأطراف.

ورشة عمل حول" عطلة الأبوّة : الاثار الاجتماعية والاقتصادية وحالة التقدّم في المنطقة"

نظّم مجلس نواب الشعب بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة يومي 12 و 13 جويلية 2024 بمدينة طبرقة ورشة عمل بعنوان" عطلة الأبوّة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية وحالة التقدّم في المنطقة"، شارك فيها نائبا رئيس مجلس نواب الشعب، وعدد من النواب من مختلف اللجان. وتتنزّل هذه الورشة في إطار تعميق البحث والحوار حول مقترح القانون المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والابوة والوالدية الذي تقدّمت به مجموعة من النواب.

وأكّد السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الأشغال أنّ هذه الورشة تعدّ مناسبة لتبادل الأفكار والخبرات حول أحد المواضيع الهامة التي تمسّ حياة الأسرة التونسية بشكل مباشر بما يترجم الالتزام الراسخ بتعزيز السياسات الاجتماعية ودعم توازن الحياة الأسرية.

وأكّد أنّ هذه الورشة تتنزل في سياق جهود مجلس نواب الشعب لتعزيز المساواة بين الجنسين وتطوير السياسات التي تدعم التوازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية. وذكّر بالتشريعات المنظّمة لعطلة الأمومة والهادفة إلى حماية حقوق الأمهات العاملات وضمان سلامتهن وصحتهن.

وشدّد على أنّ المنظومة القانونية في تونس تترجم التقدّم الملحوظ في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ثم استعرض خصوصيات مقترح قانون عطلة الأمومة والأبوّة، مؤكّدا أنّ صياغته تهدف إلى ملاءمة القانون مع المعايير الدولية وبالخصوص منها "اتفاقية 183" لمنظمة العمل الدولية الخاصة بحماية الأمومة.

وأكّدت ممثّلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتونس وليبيا أهمية هذه الورشة من حيث دعم المعارف والمعطيات بخصوص محور موضوع عطل الوالدية والأمومة. واستعرضت مجموعة من التجارب المقارنة خاصة في المنطقة الأوربية ومنطقة الشرق الاوسط مبرزة نقاط قوّتها وهنّاتها للاستئناس بها في تجويد فصول القانون المقترح.

وقدّمت الأستاذة رضوى طارق المحلّل لبرنامج المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية مداخلة بعنوان "المعارف والمواقف للمؤسسات تجاه العطلة الوالدية ودور الآباء في رعاية الأطفال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا".

من جهته أكّد المنسّق الإقليمي لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالدول العربية أهمية تطوير وتعزيز دور الرجل في الرعاية الأسرية من حيث الوعي المجتمعي وكذلك على صعيد التشريعات. واستعرض مجموعة من التجارب المقارنة التي نجحت في تعزيز دور الاب في دعم الأسرة.

وقدّمت السيدة بثينة الهمامي المنسّقة العامّة لمكتب تونس لهيئة المرأة العربية دراسة حول العلاقة السببية بين ضعف مشاركة الآباء في الأعمال المنزلية والعناية الأسرية بما يعكس عدم المساواة بين الجنسين في هذا المستوى وذلك من خلال بحث ميداني شامل أجرته الهيئة.

ثم دار نقاش استفسر خلاله النواب عن العديد من التفاصيل التقنية بالنسبة للتجارب المقارنة، ومدى قابلية الاستئناس بها في سَنّ القانون المعروض. كما تمّ لفت النظر إلى نقاط لم يتم التعرّض لها على غرار الصيغة القانونية لإجازة الأب خالصة الأجر في حالة وفاة الأم. وشدّد المتدخلون على ضرورة تنظيم عطل الوالدية للأب والأم في حالة الوضعيات المهنية الهشة مع التشديد والإجماع على توحيد هذه العطل الوالدية في القطاعين العام و الخاص.

وفي جانب آخر من أشغال الورشة قدّم النائب يوسف طرشون عرضا عن مقترح القانون، مؤكّدا أنّ البرلمان راهن على بناء ثقافة تشريعية منفتحة على التجارب المقارنة. وأبرز دور الأب في فترة ما قبل الولادة، مبرزا أهمية عطل الأمومة والأبوّة من حيث تواجد الوالدين والإحاطة بالأطفال بما يسهم في بناء شخصية متوازنة للطفل.

******

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب العدد الأول أكتوبر 2023

العنوان :
مجلس نواب الشعب – باردو 2000
الهاتف : 71 157 000
الفاكس : 71 511 680
البريد الالكتروني : presse@arp.tn
الموقع الالكتروني : www.arp.tn

رئيس التحرير
خالد المجاهد

أسرة التحرير
خلود كواكب
ليلى الزواوي
شادية بن يوسف
أحمد حطاب

رسوم بيانية وڤر افيك
ريم الطالبي

الصور
هادي ماجري
عدنان الطرودي
عصام حمودة

تمّ طبع هذه المجلّة في
الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم
SOTEPA GRAFIC SARL
12, نهج الخيرية- 1002 تونس, البلفدير
الهاتف : 71 901 933 / 71 904 380
البريد الالكتروني Sotepagraphic@yahoo.fr